مواطن

نشرة تصدرعن: مـواطن،
المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله

برلمانية
آفاق

الخميس١٨ تشرين ثاني ٢٠٠٤ م المجلد الثامن، العدد ٣

الافتتاحية

الدور المقبل لأبو عمار

تعيد الشعوب صناعة أبطالها ورموزها، وتعيد تحديد معناهم بعد وفاتهم، ليلهمهم في حياتهم ويشكل قدوة في المواقف والآمال والتطلعات لدى الأحياء.

هذه هي تركة القلة من القادة للشعوب. وها هو مسعى الاستحواذ على هذه التركة قد بدأ. كل يريد أبو عمار، وكل يسعى للحصول عليه بعد رحيله، حتى من ناهضه في فترة أو أخرى. سيكون أبو عمار رقماً أصعب بعد وفاته.

رحلة أبو عمار لم تنته، توفي في باريس، مراسيم رسمية في القاهرة، ومواراة مؤقتة في التراب في رام الله. لن تتم أية اتفاقية لإنهاء الصراع مع إسرائيل دون مكان ملائم له في القدس. سيبقى أبو عمار الطرف الوحيد القادر على توقيع أية اتفاقية تنهي الصراع. لن يجرؤ أحد بعده على ذلك.

يرى البعض أن في رحيل أبو عمار نهاية حل الدولتين، وعودة إلى حل الدولة الواحدة. على الرغم من فضائل ومميزات الدولة الواحدة، كان أبو عمار يدرك تمام الإدراك أن هذا غير ممكن في المدى المرئي. لكن وفاته ستجعل من المتعذر على أية قيادة فلسطينية قادمة القبول بأقل مما رفضه هو من حلول.

هذا خط أحمر آخر من تركة الرئيس الراحل فيما يتعلق بالحلول النهائية. ولهذا السبب أيضاً، قد يتعذر على القيادة الفلسطينية المستقبلية إيجاد شريك إسرائيلي، تماماً، كما أن موقف حكومة إسرائيل أن لا شريك فلسطيني بوجود أبو عمار.

وبهذا المعنى، فإن أية ترتيبات سياسية مرحلية لا بعد استراتيجي لها لأنها ستترك جذور الصراع متوقدة ما لم يوجد شريك إسرائيلي قادر على صنع السلام. هذا ما توصل إليه الرئيس الراحل في حياته وما تركه بعد وفاته.

ومن الجلي، أيضاً، أنه لن توجد أية شرعية سياسية لأية قيادة قادمة في الأمدين القريب والبعيد دون أن تكون منتخبة. لقد مر الرئيس بهذا الامتحان، وكان تواقاً قبل رحيله للمرور به مرة أخرى إزاء رفض بعض الأطراف التي تتشدق بالديمقراطية لفظاً وتناهضها فعلاً.

وسينطبق هذا أيضاً على حركة «فتح» على الرغم من نجاح البعض خلال حياة الرئيس بتجميد الحراك الداخلي في الحركة، وتعطيل الانتقال إلى المأسسة فيها.

إن الأيام والأسابيع القادمة لن تشكل مؤشراً كافياً للمستقبل. فالقيادة الحالية لـ«فتح» في وضع صعب، إذ أنها تقبع بين حجري الرحى :الحاجة لإجراء انتقال سلس وسريع للسلطة، والحاجة لمشاركة واسعة من داخل الحركة في هذه العملية. والمشاركة الواسعة غير ممكنة دون إصلاح حركة «فتح»، وإجراء انتخابات فيها على كل المستويات. ومن البين أن هذا يحتاج إلى عام على الأقل لاتمام المهمة. إن القرار داخل «فتح» أيضاً تلزمه الشرعية التي أخضع الرئيس نفسه لها، إضافة إلى شرعيته النضالية. وكان نفسه يقول إزاء محاولات تهميشه سياسياً إنه الرئيس المنتخب، ولا يحق لأحد غير الشعب الفلسطيني تقرير من يمثلهم ومن يقودهم.

لقد أدار أبو عمار دفة الحكم بشكل مركزي، لكنه أيضاً كان صمام آمان سياسي في معترك المفاوضات والصراع. لن تتمكن القيادة الجديدة بعد المرحلة الانتقالية من الحكم بالأسلوب نفسه، وسيجري فتح النظام السياسي الفلسطيني للتغير، لمشاركة أوسع في القرار الذي سيعكس أيضاً التعددية الموجودة في المجتمع الفلسطيني. وسيترك هذا أثراً على الحياة السياسية الفلسطينية، وعلى القرار السياسي أيضاً، جله إيجابي، وكصمام أمان يستوحي الموقف من تركة الرئيس.

وها هو مقر حصاره، مرقده المؤقت، شاهد... حي... فاعل... ونبراس... ومؤشر ودليل للطريق، هكذا يحيا القادة بعد رحيلهم.

قضايا ما بعد عرفات

ضباب يخيم على المستقبل السياسي في غياب عرفات

كتب حسام عز الدين:

وقف الفلسطينيون على أطراف أصابعهم، حينما وصل نبأ إطلاق النار في خيمة العزاء في مدينة غزة، في الوقت الذي كان فيه محمود عباس «أبو مازن» قد وصل الخيمة قادماً من الضفة الغربية لمشاركة أهل القطاع في العزاء بالرئيس الراحل ياسر عرفات. وسبب القلق الذي انتاب الشارع الفلسطيني هو المعلومات الأولية التي تحدثت عن أن إطلاق النار كان «محاولة لاغتيال عباس». ولم يتلاش القلق إلا بعد أن أعلنت الأطراف كافة إدانتها للحادثة، والتوضيح بأن إطلاق النار نجم عن فوضى استخدام السلاح، ليس إلا، مع التنديد بالحادثة التي أوقعت شهيدين.

وروى أحد شهود العيان لـ«آفاق برلمانية» كيف وقعت الحادثة، وقال «بعد وصول أبو مازن إلى خيمة العزاء وصل حوالي ٢٠ شاباً يحملون السلاح، وبدأوا بإطلاق النار في الهواء، ويهتفون بحياة الرئيس عرفات». وأضاف: «عندها تدخل أحد أفراد الأمن الرئاسي، وحاول منع الشبان من إطلاق النار ... وأثناء النقاش بين أفراد الأمن والشبان المسلحين، سقط أحد الشبان على الأرض وهو يحمل السلاح بيده، ثم خرجت عدة طلقات من السلاح، الأمر الذي أدى إلى استشهاد اثنين من الأمن كانا يقفان بالقرب من الشبان المسلحين».

حادث غزة عرض ناجم عن الفوضى وليس له أي بعد شخصي أو سياسي

وأعلن «أبو مازن» للصحافيين، عقب وقوع الحادثة مباشرة أن الحادث عرضي، ناجم عن الفوضى «وليس له أي علاقة شخصية به». وتلقفت كافة وسائل الإعلام العالمية والعربية هذه الحادثة، على اعتبار أن العالم يتوقع إشكاليات داخلية خلال نقل السلطة بعد وفاة الرئيس عرفات، في الوقت الذي أبدت فيه الولايات المتحدة وأوروبا إعجابها بالخطوات الأولية التي نفذتها القيادة الفلسطينية في نقل السلطة.

وقال عباس: «أنا متأكد أنه لم يتعمد شخص أن يطلق النار على شخص، وأجزم أنه لا يوجد أي تعمد للاعتداء على أي شخص أو إصابة أي شخص لا من «فتح» ولا من غيرها».

ووجد «أبو مازن» من هذه الحادثة فرصة، للإعلان عن مدى استيائه من الفوضى الأمنية، داعياً إلى ضبط الوضع الأمني لمنع تكرار مثل هذه الحوادث. وأضاف: «الوضع الأمني يجب أن يعالج الآن ... هناك بعض الأوضاع الأمنية المنفلتة وغير المنضبطة هذه بالتأكيد لا بد أن تضبط من أجهزة الأمن الفلسطينية». ورأى أبو مازن أن حادث إطلاق النار في بيت العزاء الذي أسفر عن مقتل اثنين وإصابة أربعة آخرين «مؤشر لا بد أن نلتفت (القيادة الفلسطينية) إليه، وهذا نتيجة للأوضاع السابقة».

وأشار إلى أن «هناك فوضى، والفوضى أحد الأسباب التي تؤدي إلى مثل هذه الأمور (حادث إطلاق النار)، لكن باعتقادي أن كل الاخوة المسؤولين المدنيين والعسكريين سيقومون بواجباتهم لضبط الساحة ونشعر العالم، حينها، أننا شعب حضاري ويستحق الاستقلال والدولة المستقلة».

البديل الدستوري والمهمة الصعبة

وعلى الرغم مما يؤكده القادة السياسيون من أن الأمور تسير على ما يرام لغاية الآن، فإن وضوح الرؤيا بشأن المستقبل ما زال مشوشاً لدى الشارع الفلسطيني، عوضا عن أن المجتمع الفلسطيني «شكاك» إزاء الوضع السياسي، ولا يؤمن إلا بما يراه ويشعر به.

ان ما قامت به القيادة الفلسطينية على صعيد نقل السلطات التي كانت بيد الرئيس ياسر عرفات قبل حيلة اثار اعجاب العالم

فقد وضع رحيل عرفات القادة الفلسطينيين أمام مهمة وصفها مراقبون بـ«الصعبة»، وبخاصة فيما تعلق بالبدائل القيادية أو على صعيد ضبط الشارع الفلسطيني.

فالرئيس الراحل جمع بيده مناصب عدة، منها رئاسة اللجنة المركزية لحركة «فتح»، ورئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ورئاسة السلطة الفلسطينية، ومجلس الأمن القومي الأعلى، عوضاً عن ترؤسه لاجتماعات القيادة الفلسطينية المشتركة. وإضافة إلى ذلك، فقد تميز عرفات بقدرة فائقة في ضبط الإشكاليات الأمنية الداخلية، وبشكل سريع. وقال أحد المراقبين، عقب تشييع جثمان الرئيس عرفات في المقاطعة في ظل حالة اندفاع جماهيري وإطلاق نار مكثف في سماء رام الله: «إن واحداً فقط يستطيع ضبط هذا الوضع .. لكنه اليوم ليس موجوداً». سألناه: ومن هو؟ أجاب: «الرئيس عرفات!».

وعلى صعيد نقل السلطات التي كانت بيد الرئيس عرفات قبل رحيله، فإن ما قامت به القيادة الفلسطينية على هذا الصعيد أثار إعجاب العالم السياسي، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأميركية، حيث قال وزير الخارجية المستقيل كولن باول «ننظر بإعجاب إلى آلية نقل السلطات في فلسطين».

وحسب القوانين واللوائح، فقد خلف محمود عباس «أبو مازن» الرئيس عرفات في رئاسة اللجنة التنفيذية بعدما انتخبته اللجنة لهذا المنصب، وتسلم فاروق القدومي «أبو اللطف» منصب رئاسة اللجنة المركزية لحركة «فتح»، بعد انتخابه من قبل أعضاء اللجنة أنفسهم، في حين تسلم روحي فتوح مهام رئيس السلطة (مؤقتاً) ولمدة ستين يوماً، حسب ما نص عليه القانون الأساسي. وبقي أحمد قريع «أبو علاء»، رئيساً لمجلس الوزراء، فيما ألحق إليه أيضاً رئاسة مجلس الأمن القومي الأعلى. وأعلن فتوح يوم التاسع من كانون الثاني القادم موعداً لإجراء الانتخابات الرئاسية، حيث بدأت الأحاديث في أروقة حركة «فتح» عن مرشحها لهذا المنصب، إذ تسود آراء داخلية بإمكانية ترشيح «أبو مازن» أيضاً لشغل هذا المنصب، إضافة إلى منصب رئيس اللجنة التنفيذية، وفي الوقت ذاته أكد عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» عباس زكي أن هذا الموضوع لم يحسم بعد.

وبقي أمام حركة «فتح» أيام قليلة للإعلان عن مرشحها لهذا المنصب، على اعتبار أن إعلان مرسوم موعد الانتخابات حدد ١٢ يوماً لمن أراد ترشيح نفسه، بعد العشرين من الشهر الجاري. ولا يتوقع أن تنجح حركة «فتح» في تحديد مرشحها خلال الفترة القليلة القادمة، الأمر الذي قد يؤدي إلى الاتفاق على محمود عباس «إلى حين».

اجتماعات مكثفة في القطاع في ظل الإعداد لانتخاب الرئيس

وعلى ما يبدو، فإن رئيس اللجنة التنفيذية محمود عباس لا يراهن فقط على دعم فتحاوي لشغل هذا المنصب، بل إنه ينظر إلى قواعد التنظيمات الأخرى، وهذا ما أظهرته الاجتماعات المكثفة التي يجريها عباس مع قيادات من «فتح» ومن غيرها في قطاع غزة. وأكد أبو مازن أن البرنامج الذي جئنا من أجله واللقاءات مع كافة الفصائل الفلسطينية منفردة ومجتمعة مستمرة، والجدول لن يتعطل بسبب حادثة إطلاق النار في خيمة العزاء.

نقاشات «فتح» هي من سيحسم المسألة

وفي حين أن عباس يكثف من لقاءاته مع الفصائل الفلسطينية المختلفة وقادة الأجهزة الأمنية لترتيب الأوضاع قبل خوض انتخابات الرئاسة، فإن هناك من يؤكد على أن النقاشات التي تدور داخل حركة «فتح» هي الأهم على صعيد اختيار مرشح الرئاسة.

وتقف الأحزاب الفلسطينية المنضوية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية موقف المترقب الحذر إزاء النقاشات داخل حركة «فتح» بشأن المرشح لمنصب الرئاسة.

ويقول بسام الصالحي، أحد قياديي حزب الشعب: «إن نقاشات «فتح» الداخلية هي التي ستحدد، بالفعل، إجراء الانتخابات الرئاسية بشكل سلس وهادئ، أو سيشوبها نوع من القلاقل» وعن نظرته للمستقبل بعد رحيل الرئيس عرفات، يقول الصالحي: «هناك واقع أصبحنا موجودين فيه، وهو رحيل الرئيس عرفات وما سببه ذلك من اهتزاز ما للسلطة الوطنية». وبحسب الصالحي، فإن العمل الفلسطيني بحاجة إلى تجديد، سواء على صعيد السلطة أم على صعيد منظمة التحرير والشرعيات الأخرى القائمة. وقال: «التغيير المطلوب هو في إعادة صياغة العلاقة الوطنية».

ولا يستثني الصالحي الفصائل الفلسطينية الأخرى من عملية التغيير، حيث قال: «حتى أن هناك فصائل فلسطينية ستتأثر لغياب الرئيس عرفات، لذلك يجب أن تجرى عليها تغييرات مثلما ستجري على السلطة». ومما يعزز افتراضية أن الإشكاليات، وإن كانت ستحدث، سيكون مركزها حركة «فتح»، هو أن القوى الفلسطينية المؤثرة الأخرى مثل حركتي «حماس» و«الجهاد»، لن تشارك في الانتخابات الرئاسية، وإن كانت تميل إلى المشاركة في الانتخابات البلدية والتشريعية. وقال محمد الهندي أحد قادة حركة الجهاد الإسلامي: «إن الحركة ستبحث موقفها النهائي من هذه المسألة بعد استكمال النقاشات مع محمود عباس». إلا أن الهندي شدد على أن ما يهم حركته الآن هو «الحفاظ على الأمن الفلسطيني العام الداخلي».

وأعلن القيادي في حركة حماس محمود الزهار، عقب لقاء قياديي الحركة مع «أبو مازن» في غزة أن الحركة لن تشارك في الانتخابات «لأنها انتخابات مجتزأة». وقال: «اتفاقية أوسلو انتهت، والمرحلة الانتقالية انتهت».

من جهته، أوضح إسماعيل هنية، أحد قادة «حماس»، أن الإشكالية ليست قضية دستورية «بقدر ما هي قضية وطنية». وتطالب «حماس» بانتخابات عامة تقوم على أساس غير الذي قامت عليه الانتخابات التي تمت العام ١٩٩٦ استناداً إلى اتفاقية أوسلو. وتطالب فصائل، ومنها «حماس» و«الجهاد»، بتشكيل قيادة وطنية موحدة، وفي تعليق حول هذا المطلب قال عباس «هذه مطالب مطروحة في السابق وهي طلبات مشروعة، وبالتأكيد يجب أن نبحثها لأن القيادة الوطنية الموحدة مطلب الجميع»، مشدداً على أنه «على الجميع أن يشارك في تحمل المسؤولية، ونحن كمنظمة تحرير نرحب بمشاركة الجميع».

إلا أن النائب حاتم عبد القادر، يعارض ما تطالب به فصائل فلسطينية بتشكيل قيادة فلسطينية موحدة، وقال: «تشكيل قيادة موحدة للسلطة الفلسطينية إنما يضر بالشرعية التي نقول إننا بنيناها». وأضاف: «المؤسسات الفلسطينية كافة مفتوحة للجميع، وإن كان أيّ من الفصائل يرغب في الدخول في هذه المؤسسات فأهلاً وسهلاً به».

غير أن نقاش منصب رئاسة السلطة، لن يكون بالحدة ذاتها في نقاشات الفصائل مثلما سيكون عليه الحال في داخل حركة «فتح». وسبب ذلك، هو وجود ثلاثة تيارات في داخل حركة «فتح» تشكلت بشأن منصب رئاسة السلطة، فالرأي الأول الذي يؤيده الفتحاويون القدامى هو الاعتماد على المفاوضات الدبلوماسية لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والتركيز على بناء البيت الفلسطيني، حيث يبرز محمود عباس في هذا التيار، ويؤيده كثيرون من أعضاء اللجنة المركزية.

لذلك، فقد أعلن أكثر من مصدر فتحاوي من الرعيل الأول لـ«فتح» أن الغالبية تميل إلى ترشيح «أبو مازن» لمنصب رئيس السلطة في الانتخابات القادمة. أما التيار الثاني، فهو التيار الذي يقول إن اتفاقية أوسلو أثبتت فشل المفاوضات والاتفاقيات السياسية مع الجانب الاسرائيلي، لذلك فإن المقاومة الفلسطينية هي الطريق الأوحد لمواصلة العمل نحو تحقيق الحقوق الفلسطينية المشروعة، ويبدو فاروق القدومي، الذي عارض أوسلو سابقاً، من أقوى المشرحين في هذا المنصب. والتيار الثالث، هو تيار الانتفاضة الحالية، والمتمثل في الموقف الوسط الذي يأخذ المقاومة إلى جانب المفاوضات السياسية، ويمثل هذا التيار مروان البرغوثي المعتقل في سجون الاحتلال، حيث أعلن أكثر من مصدر أنه سيرشح نفسه لشغل هذا المنصب. وعلى الرغم من أن العديد من المراقبين يتوقعون أن تشهد النقاشات بشأن هذا المنصب، إشكاليات داخلية، فإن الصالحي استبعد وقوع إشكاليات بحكم طبيعة المجتمع الفلسطيني السياسية التي عارضت أي إشكاليات داخلية وحرمت الاقتتال الداخلي. وفي هذا السياق، تميل آراء كثيرة في حركة «فتح» إلى أهمية الإجماع على مرشح واحد للحركة، من أجل ضمان بقاء «فتح» قائدة للسلطة الوطنية، لذلك يسود توجه بأن يكون الإجماع على محمود عباس.

وفي لقائه مع مجموعة من الصحافيين في قطاع غزة، قال وزير الشؤون الأمنية الأسبق محمد دحلان إنه «من المهم ترشيح محمود عباس عن مؤسسات «فتح»، حتى لا يتعدد المرشحون ويضعف موقف الحركة». وبحسب دحلان، فإن «أبو مازن» هو من «يستطيع أن يكون جسراً بين الماضي والحاضر والمستقبل، بل يجمع بين الأجيال». إلا أن عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» عباس زكي يرى أن المرشح لمنصب رئاسة السلطة لن يكون ممثلاً لحركة «فتح» فقط، بل للشعب الفلسطيني.

وقال: «هو مرشح لرئاسة الشعب الفلسطيني وليس مرشحاً لرئاسة حركة «فتح»، وعليه فإن اختيار هذا المرشح يحتاج إلى دقة وعناية في الاختيار، وبالأساس نحن نبحث عن مرشح تتوفر فيه الإيجابيات التي يمكن أن تخفف من معاناة الشعب الفلسطيني». وقال زكي: «إن النقاشات الدائرة الآن إنما هي لحسم مرشح لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية يحظى بتأييد الأطر القيادية في اللجنة المركزية لحركة «فتح» والمجلس الثوري للحركة وكوادر الحركة، إضافة إلى التشاور مع كافة القوى الحية في فلسطين». وتقول النائبة دلال سلامة إن الجميع يدرك أن حركة «فتح» هي العامود الأساسي للنظام السياسي الفلسطيني، مشيرة إلى أن القضية الأهم الآن أمام حركة «فتح» هي «الحفاظ على الحركة، التي تعتبر موروث أبو عمار، ولا بد من الحفاظ على هذا الموروث». وهذا الأمر إنما يتم، حسب سلامة، من خلال مواصلة النقاش داخل الأطر التنظيمية المختلفة للحركة، وتجسيد قوتها لخوض الانتخابات القادمة، سواء الرئاسية أم البلدية أم التشريعية».

واتفقت سلامة، على أن غياب أبو عمار، سبب تجاذباً للآراء داخل الحركة وتفاعلها بشكل أكثر من أي وقت مضى. وقالت: «الرئيس كان القادر على تجميع مختلف الخيوط والعمل على تماسكها». ويبدو منسق اللجان الشعبية في الضفة الغربية أحمد صافي، وهو ممثل «فتح» في اللجان، متفائلاً إزاء آلية عمل حركة «فتح» في المرحلة المقبلة، ويقول إن مؤسسات حركة «فتح» ستكون أكثر انضباطاً في العمل المؤسساتي. ويوضح صافي سبب تفاؤله، بالقول: «في عهد الرئيس عرفات، كان الكثير من مسؤولي التنظيم يطرحون أنفسهم بأنهم الأقرب إلى الرئيس ياسر عرفات، لكن اليوم وبعد رحيل القائد لم يعد لهؤلاء أي مبرر لتمرير آرائهم، وكل الآراء ستخضع اليوم للنقاش، في مختلف الأطر التنظيمية للحركة». وقال: «لذلك اعتقد أن مؤسسات حركة «فتح» ستكون أكثر تمسكاً بالقرارات الجماعية من الفترة الماضية».

واستبعد صالح رأفت، الأمين العام للاتحاد الديمقراطي أن يكون هناك أي إشكاليات داخلية في الفترة المقبلة «وإن كانت هناك إشكاليات ستظهر بين الحين والآخر لحسابات شخصية». وقال: «بتقديري ستسير الأمور وفق القوانين والأنظمة، بل إنه سيعمل على تطوير وتعزيز هذه القوانين». وأضاف «استبعد كلياً موضوع الاقتتال الداخلي، والصراعات التي من الممكن أن تظهر هي صراعات شخصية داخل حركة «فتح»، وأعتقد أن حركة «فتح» قادرة وتدرك تماماً أهمية استيعاب هذه الصراعات، لأنها تعلم أنه بدون توحيد صفوفها فإنها ستخسر، وبخاصة في قطاع غزة، حيث الوجود الإسلامي الأكثر كثافة». وكشف صالح النقاب عن نقاشات تدور في هذه الأثناء بين ما وصفه بـ«التيار الديمقراطي» بشأن ترشيح شخص ما لمنصب رئيس السلطة الوطنية. وقال «هناك نقاشات من هذا القبيل، من أجل ترشيح شخص لمنصب رئيس السلطة الوطنية، سواء من داخل التيار الديمقراطي نفسه، أم شخصية مستقلة، لكن الأمور لم تحسم بعد».

ملف صحة الرئيس عرفات: هل يؤثر على الانتخابات الرئاسية؟

وإن كان قياديو حركة «فتح»، وفي تصريحاتهم المتتالية، يؤكدون تمسكهم بوحدة الحركة وبوحدانية مؤسسات التنظيم، فإنه ما زالت هناك قضايا عالقة من الممكن أن تؤدي إلى إشعال الأمور من الداخل، ومن هذه القضايا القضية المركزية المتعلقة بملف صحة الرئيس والسبب الحقيقي لموته.

فطوال فترة تشييع الرئيس عرفات، سواء في المقاطعة أم خلال أيام تقبل التعازي، خيمت المطالبات الشعبية بأهمية معرفة حقيقة ما جرى مع الرئيس ياسر عرفات، وهل تعرض لتسمم أم أنه توفي نتيجة التقدم في العمر.

ومهما كان السبب، فإن الجماهير التي أمت المقاطعة، لم تكن لتقتنع بسبب موت الرئيس، حيث يروى أنه تعرض لـ «التسمم». ومما عزز هذا الاعتقاد، غياب التقرير الطبي الشافي من فرنسا، إضافة إلى ما طالب به الدكتور الخاص للرئيس عرفات أشرف الكردي بالتحقيق في ظروف وفاة عرفات، على الرغم من إعلان الأوساط الرسمية في باريس «أنه لو كان هناك شيء من هذا القبيل لما أصدر قرار بالدفن». وعلى ما يبدو، فان القيادة الفلسطينية تنبهت إلى أهمية معرفة تفاصيل ما جرى للرئيس، وبخاصة بالنسبة للشعب الفلسطيني الذي يطالب بمعرفة ما جرى لزعيمه. وتقدمت السلطة الفلسطينية رسمياً، إلى الحكومة الفرنسية بطلب لتسلم التقرير الطبي حول حقيقة ما جرى للرئيس ياسر عرفات. وأعلن مكتب رئيس الوزراء أحمد قريع أن مجلس الوزراء تقدم بطلب رسمي إلى الحكومة الفرنسية جاء فيه «اننا نطالب الحكومة الفرنسية بتسليمنا الملف الطبي الكامل حول وفاة ياسر عرفات وظروف وفاته». وتوقعت النائبة دلال سلامة أن يحدث التقرير، إن كان تضمن تأكيداً على تسمم الرئيس، تصعيداً جديداً في الانتفاضة ضد جيش الاحتلال.

وقالت سلامة: «هذا الموضوع حساس جداً، وأعتقد أنه من حق الشعب الفلسطيني، وليس الفتحاويين أنفسهم فقط، معرفة ما جرى مع الرئيس ياسر عرفات بكل دقة». وأضافت «إذا ثبتت صحة التسمم، فأعتقد أن هذا الأمر سيعكس نفسه على واقع «فتح»، والواقع الفلسطيني بشكل عام، وسيدخل الفتحاويون والشعب الفلسطيني في حالة جديدة من تصعيد الانتفاضة ... وسيحدث ردة فعل غير بسيطة في الشارع الفلسطيني». واعتبرت سلامة أن تقدم رئيس الوزراء الفلسطيني بطلب إلى الحكومة الفرنسية للحصول على التقرير الطبي إنما هي نتيجة «طبيعية» لما يدور في الشارع الفلسطيني من أحاديث بشأن تسمم الرئيس عرفات. وقالت: «هناك الكثير من الشبهات والحيثيات التي تبادلها الأطباء، ومنهم دكتور الرئيس الخاص ... فكل هذه الشبهات ولدت قناعات لدى الشارع الفلسطيني بأن الرئيس تعرض للتسمم باستخدام تكنولوجيا عالية».وفي ظل هذه الغابة من الآراء، التي لا يمكن حصرها، تبقى الإشارة إلى أن العالم قاطبة مشدود الأنظار اتجاه الوضع الفلسطيني، ويراقبه كيف سيدير نفسه بعد غياب قائده التاريخي، وهل ستنجح القيادة الفلسطينية في الجمع ما بين رغبة الشارع في توفير الأمن والأمان وتحقيق الحقوق الفلسطينية المشروعة، وبين دبلوماسية طالما تجاهلت المطالب الفلسطينية وحتى الدم الفلسطيني؟

نظمته «الاسكوا»

مؤتمر دولي للتنمية الفلسطينية في بيروت ام مؤتمر لتمرير سياسات جديدة ؟

خاص - آفاق برلمانية

تحت هذه الهواجس وغيرها ذهب الفلسطينيون إلى المنتدى الإقليمي الدولي «الأسكوا» الذي عقد في مدينة بيروت بين ١١-١٤ من شهر تشرين الثاني بزخم كبير. وبدا المنتدى وكأنه مؤتمر فلسطيني لا مؤتمراً دولياً للتنمية الفلسطينية، على أمل تذكير العرب أن هناك شعباً يعاني ويحاجة إلى المساندة والدعم والبحث عن بارقة أمل، والاستفادة منه سياسياً في تحريك العملية السلمية والضغط على إسرائيل من قبل المجتمع الدولي من أجل التخفيف من ضغطها العسكري على الشعب الفلسطيني، وفتح الباب أمام التنمية على اعتبار أنه حق فلسطيني، في حين كان الحضور العربي والدولي والصناديق العربية ضعيفاً.

وجاء المنتدى بناء على قرار المجلس الوزاري «للأسكوا» الذي ضم وزراء خارجية الدول الأعضاء في العام ٢٠٠١، وهو دعوة للأسكوا للمساهمة في إعادة الإعمار والتنمية في فلسطين، ونتيجة العدوان الإسرائيلي تأجل حتى أيلول العام ٢٠٠٣، حتى تبنته الجامعة العربية، وتم التأكيد عليه في قمة تونس في أيار٢٠٠٣، وبدأت أعمال التحضير له في أيلول من العام ذاته.

ذهب الفلسطينيون باهتمام وتحضير مسبق استمر حوالي السنة، واستنفرت كل القطاعات الفلسطينية من أجل الذهاب برؤية فلسطينية لمفهوم تنموي يرسم سياسات الدعم على المدى القصير والمتوسط، وما زال هذا العمل متواصلاً حتى ساعة إعداد هذا التحقيق من خلال ١١ ورشة عمل تضم مختلف القطاعات الفلسطينية لتحديد خططها التنموية القصيرة المدى، أي على مدار الثلاث سنوات القادمة من أجل عرضها على مؤتمر المانحين المقرر عقده نهاية الشهر القادم.

ويقول محمد غضية، ممثل السلطة في اللجنة التحضيرية للمؤتمر، ومدير عام في وزارة التخطيط: «كان التوجه الذهاب برؤية تنموية وطنية موحدة، وتحديد الاحتياجات والأولويات للقطاعات الاجتماعية والاقتصادية وبنية تحتية متوافق عليها بين مختلف مكونات المجتمع الفلسطيني، وهي السلطة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. واستمرت عملية التحضير هذه حوالي السنة ونتج عنها أربع أوراق عولجت من قبل خبراء محليين ومؤسسات بحثية وخبراء فلسطينيين في الشتات. ويضيف غضية: «لأول مرة ننجح نسبياً في تحديد ملامح الرؤية التنموية الفلسطينية وتحديد إشكاليات القطاعات وتحدياتها وأولوياتها واحتياجاتها، وهذه العملية من أهم إنجازات المؤتمر وسنعمل على مأسستها.

ويشير غضية إلى أن الفلسطينيين هدفوا إلى حشد الدعم العربي لعملية إعادة التأهيل والتنمية من خلال استمرار آليات الدعم الحكومي والصناديق العربية التي -للمرة الأولى- يتاح لأطراف التنمية مناقشتها مباشرة وتطوير الروابط مع الشتات لدعم العملية التنموية. ويبين غضية أن هذا المؤتمر لم يكن مؤتمراً للتمويل، وهو الأول من نوعه الذي يضم مختلف الأطراف الفلسطينية والعربية والدولية على مستوى الحكومات وقطاع خاص ومنظمات عمل أهلي. وأهم قضية كانت بالنسبة لنا هي تكييف المساعدات العربية والدولية مع الرؤية الفلسطينية التي تدعو إلى الربط ما بين العملية التنموية والإغاثة.

ويرى د. سمير عبد الله، مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني «ماس» الذي أعد أوراق المؤتمر الأربع: إن التجربة التنموية الفلسطينية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التجارب التنموية الأخرى، وبخاصة التجارب الناجحة التي تشابه سمات الوضع الفلسطيني، مع الاستفادة من التجربة التراكمية العالمية، أخذ الخصوصية الفلسطينية بعين الاعتبار، والتي تبرز في الاهتمام بالتعلم والعنصر البشري المرتبط بتخطيط الأسرة الفلسطينية على المستوى الشامل.

وكانت رؤيتنا التنموية التي وضعت في مؤتمر المنتدى الدولي العربي نابعة من إيمان فلسطين بأن البنية التحتية الفلسطينية سيلعب فيها رأس المال البشري الدور الحاسم، فلسطين كمشروع تنموي من الممكن أن تكون الأكثر تأهيلاً لولوج اقتصاد المعرفة والاستفادة منه واحتلال موقعها المميز إقليمياً ودولياً إذا كانت هذه الرؤية متيناة من مختلف شركاء التنمية والاستثمارات اتجاهها من جهة الأطراف كافة.

وعلى الرغم من صعوبات وجود نظام عالمي حديث ومزدهر ومواكب للتطورات العالمية، فنحن نريد نظاماً تعليمياً مرتبطاً بالقضايا الوطنية، وقادر على استقراء التطور المستقبلي وإعداد الإنسان للتعايش معه، والتعليم يعد العنصر البشري للتكيف والإنتاج في المستقبل، لكن الإمكانيات الفلسطينية تحول دون أن يكون هذا النظام مواكباً للتطورات في العالم، وتحديد الأولويات حسب التخصص.

ويبين عبد الله أنه لا توجد نواقص محددة في الأولويات لم تطرحها الأوراق الأربع، ولم تهمل أي منها الرؤى التنموية، ت هناك اختلافات في المفاهيم أكثر منها عدم تحديد الأولويات، هناك فرق إلى حد ما في تناول موضوع حسب التخصص. وبالنسبة لي كاقتصادي، برأيي التنمية الاقتصادية هي المفتاح للتنمية الاجتماعية والثقافية، ويكون لها تأثير على التنمية السياسية المتخصصة في مجال الثقافة، وهي مفتاح التنمية الاجتماعية والثقافية، وتشكل الرؤية التنموية الاقتصادية الدينامو الذي يكون قادراً على خلق القيمة التي توزع على مختلف مجالات التنمية، وبدون خلق الثروة ومكاثرة المادة الخام التي يمكن الإنفاق منها، وتطوير التنمية الاجتماعية والثقافية والسياسية، وهذا ليس تحيزاً للبعد الاقتصادي، بل هو الذي يخلق الغذاء والموارد الاستثمارية في المجالات الأخرى، ولكن هذا لا يعني أن ديمومة التنمية الاقتصادية ممكنة بدون تنمية اجتماعية وثقافية وسياسية، وهنا التكامل بين الأبعاد المختلفة للتنمية، وبدون نسيج اجتماعي ملائم وتطور ثقافي وإطلاق الإبداع العام في كل المجالات.

والاختلاف كان حول الرؤية حول النظرة وليس حول الجوهر، والكل متفق في فلسطين أن رأسمالها هو الإنسان الفلسطيني الذي هو قادر على التنمية في كل المجالات.

كانت هناك ثغرات كبيرة في التحضير للمؤتمر من قبل كل الأطراف، فمثلاً كان أمامنا ثلاثة أشهر على الأكثر لإعدادها، وكل أعمال التحضير السابقة فيها بعض التشتت، وكان ينقصها الاستمرارية والتراكم بصورة أفضل، فمثلاً الجهود التي بذلت مع القطاع الخاص العربي لم تحقق نتائج، وكانت مشاركته أسوأ مشاركة، وعلى المستوى الرسمي والمدني كانت معقولة، ومن الضرورة أن يساهم القطاع الخاص العربي بصورة كبيرة على اعتبار أن رسالة المنتدى كانت لننتقل من حالة المساعدات التي هي عنوان علاقاتنا العربية إلى الشراكة الاقتصادية المنتجة.

وبهذا المعنى، فإن فائدة القطاع الاقتصادي كانت محدودة جداً، ولكن الشيء المميز في هذا المنتدى أنه يجمع شركاء التنمية في فلسطين وفي الدول العربية، الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني في حوار مشترك حول دعم فلسطين، وكان من الممكن أن يكون منطلقاً للتشبيك على المستويات المختلفة، وفلسطين يمكن أن تقدم للعرب سوقاً اقتصادية بقيمة ثلاثة مليارات دولار، وهي سوق مهمة بالنسبة للكثير من الدول التي تتطلع إلى منفذ لصادراتها، وصادراتنا إلى العالم العربي تشكل ٠,٢٪ من التجارة العربية، وتبلغ قيمتها ٣٥٠ مليون دولار، وفي أحسن الأحوال تصل إلى مليار دولار.

وجوهر رؤيتنا الاقتصادية أن مشروع فلسطين هو مشروع عربي، وتكاليفه تدفع تاريخياً من العرب، وحتى من رغب في التخلي كان مضطراً لأن يدفع فاتورة هذا المشروع بسبب الاحتلال الذي لا يمكن تجاهل آثاره، وعلينا أن نتطلع بدل أن تدفع الدول العربية فاتورة للعلاج، أو الإغاثة بعد عملية الهدم الإسرائيلية لنفكر أن يحصن تحصيناً سليماً والاعتماد على نفسه، ويشكل قلعة صموده في مواجهة العدوان الإسرائيلي وهيمنة المشروع الإسرائيلي على الهيمنة الاقتصادية.

ويقول عزت عبد الهادي مدير عام مؤسسة بيسان للبحوث والتنمية، وهو من أعد الورقة الخاصة برؤية مؤسسات المجتمع المدني للتنمية رداً على سؤال كيف فتح هذا المنتدى آفاقاً جديدة للتنمية من خلال عملية التشبيك مع منظمات المجتمع المدني العربية؟ وكيف يمكن إعادة رؤية عمل ودور مؤسسات المجتمع المدني في ظل الحديث عن بلورة رؤية ومفاهيم جديدة للتنمية بأولويات وطنية.

يقول: في رأيي، كانت هناك بداية عملية جدية ورصينة بين الأطراف المؤثرة في التنمية، وهي القطاع الخاص والعام والأهلي، وكان هناك نقاش جدي حول رؤية تنموية مشتركة ومتفق عليها، ولكننا لم نتفق على رؤية مشتركة، استطعنا أن نصل إلى مكونات رؤية، ولكنها غير متفق عليها نهائياً، ولأسباب عملية وبراغماتية أظهرنا أن المجتمع الفلسطيني كان عنده رؤية وللمرة الأولى لم يكن هناك أي نوع من التنافس.

ويضيف عبد الهادي: بدأنا عملية جديدة وسوف تسفر عن شيء ما، والمجتمع المدني في هذه العملية صاغ رؤيته وعليها موافقة من الأطراف الثلاثة لمؤسسات المجتمع المدني، وهي الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، وشبكة المنظمات الأهلية، والهيئة الوطنية للمنظمات غير الحكومية. ويوضح عبد الهادي أن هناك اتفاقاً عاماً على مكون رؤيوي مهم جداً، وهو الربط المحكم بين الإغاثة والتنمية، أي الربط المحكم بين إستراتيجيات التنمية والبناء، بمعنى لا نستطيع أن نستغني عن إستراتيجيات المساعدات الإنسانية التي لها علاقة بالصمود والمقاومة، لكننا نريد أن نربط هذه المساعدات الإغاثية مع التنمية البشرية. وأنا لا أعتقد أن عملية السلام سوف تتراجع، وبالتالي يجب التركيز على إستراتيجيات البناء، لكي نضمن قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، وديمقراطية بتشريعات وقوانين وملائمة لاحتياجات المجتمع المدني.

أما في مجال كيف تؤثر عملية التشبيك بين مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني والعربي، فقد بيّن عبد الهادي أنه تمت دعوة الأطراف العربية إلى الاتفاق على مجال التشبيك، لأن عند الفلسطينيين الكثير مما يعطونه من آليات وميكانيزمات، وأن مجال التشبيك يمكن أن يتناول قضايا لها علاقة بمجال تبادل المعلومات، والتبادل الأكاديمي، وبرامج للزمالة، إضافة إلى قضايا تتعلق بمأسسة التعاون القطاعي العربي، وخلق شبكات قطاعية تستند إلى رؤية وبرامج عمل واضحة. كذلك طرحنا محوراً مهماً في موضوع التشبيك، ألا وهو بناء القدرات المتبادلة في موضوع التعليم والمساعدة في تطوير القدرات المختلفة للجامعات والاهتمام بالأبحاث وتطويرها بتخصيص ميزانيات لها، لأننا، بتطويرنا للأبحاث، نخلق قاعدة معلومات تقلل من فرض أولويات تنموية علينا من الخارج.

وإضافة إلى ذلك، طرحنا مأسسة الشراكة الإقليمية العربية، لأننا من خلال التشبيك نستطيع التعامل إما سلباً أو إيجاباً مع المبادرات الدولية التي تطرح وتخصنا مثل مبادرة الشرق الأوسط الجديد وغيرها، ونحن غير مستعدين في الدول العربية لمثل هذه المبادرات للرد عليها أو الاستفادة منها، بمعنى نحن نحتاج إلى شراكة حقيقية لتشكيل رؤية نستند إليها في ظل التهديدات التي نواجهها على المستوى الدولي، والتي تطرح مفاهيم جديدة تخصنا على صعيد التنمية والديمقراطية، بحيث لا نتقوقع عربياً وإقليمياً ونعزل أنفسنا عن المفاهيم التنموية العالمية.

تحديات مرتبطة بالرؤية التنموية

وعن هموم التعليم والثقافة وما حمله المختصون معهم إلى هذا المؤتمر، يقول رئيس دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت د.عبد الكريم البرغوثي عن التحديات التي تواجه التنمية الثقافية والتعليمية، والأولويات التي حملها هذا القطاع معه إلى المؤتمر، وكيف يمكن لهذا المؤتمر أن يساهم في عملية التنمية:

إن التحديات التي تواجه التنمية الثقافية والتعليمية لها علاقة في ما يسمى بالرؤية التنموية، وكان هذا الموضوع مثار بحث وخلاف في الورش التي سبقت المنتدى، وكان ملحوظاً أن الرؤية التنموية التي تمت صياغتها بأسلوب المشاركة من قبل قطاعات مختلفة عاجزة عن أن تشمل البعد الثقافي في التنمية، والمقصود بذلك أن هناك مساهمة فلسطينية في تأسيس مشروع تنموي خاص بفلسطين يتجاوز خصوصيات اللحظة الراهنة التي تحتاج إلى مشاريع إغاثية نحو مشاريع تنموية حقيقية تتجاوز مسالة الإغاثة، أي يجب على الرؤية التنموية الفلسطينية أن تتضمن البعد الثقافي وأن لا تشكل فقط لتعزيز ثقافة التنمية، وإنما للتأسيس وتلبية احتياجات القطاع الثقافي نفسه بشكل متكامل.

ويوضح البرغوثي إذا ما كان ذلك له علاقة باللحظة الراهنة التي تهمل الثقافة لحسابات أخرى يقول: لا يرى الكثيرون أن الثقافة أولوية في لحظات الحروب، بل هي ترف، وهذه كانت حجة من ركز في الرؤية التنموية على البعد الاقتصادي، وعلى الرغم من تضمين موضوعة التعليم في الرؤية، فإنه لم ينظر له من منظار ثقافي، بادعاء أننا غير مستقرين، وبالتالي الثقافة نوع من البذخ ويجب تأجيل النظر فيها، هذه النظرة نتائجها وخيمة على القضية التنموية بأسرها، الفلسطينيون على الرغم من حالتهم الراهنة وحاجاتهم الإغاثية فإنهم استطاعوا أن يبتكروا مفهوماً اسمه التنمية الانعتاقية، وهو يساهم في أنسنة العولمة وباعتبار التنمية نفسها فعلاً وحرية فهي جزء من مشروع الحرية والمقاومة، وهذا في جوهره مشروع ثقافي لا سياسي أو اقتصادي، وممكن أن نستذكر أن الهوية الفلسطينية حملتها وحمتها الثقافة قبل أن يكون حملتها حركات سياسية ومشاريع اقتصادية.

عدا عن ذلك لا يوجد شيء غير التربية والثقافة ننافس فيه، لماذا نذهب إلى قضايا أخرى لا نستطيع المنافسة؛ أي أننا نستطيع المنافسة بالتنمية البشرية متجهة إلى قطاعات محددة، مثل الاهتمام بالكتب التعليمية، والنشر، والإصدارات، وعندنا قدرات كامنة وقادرة على المنافسة، ولكنها بحاجة فقط إلى الدعم والاهتمام.

أما بخصوص قطاع التعليم والتحديات التي تواجه العملية التعليمية في فلسطين بمستوياتها المختلفة بسبب الاحتلال والأزمة المالية التي تواجه التعليم، وبخاصة التعليم العالي على الرغم من كل الإنجازات التي لها علاقة بالكم وليس لها علاقة بالنوع، فأولويات التعليم في جوهرها في فلسطين هي الاهتمام بنوعية التعليم من خلال حل الأزمة المالية، إضافة إلى العمل على البنية التحتية للتعليم وعلى الكادر التعليمي باتجاه دعم مشاريع بعينها.

وأهم ما طرح في هذا المؤتمر هو كيف نحول الفلسطيني من ثقافة الإغاثة إلى ثقافة تنموية، إضافة إلى تقوية العلاقة مع صناديق الإقراض وعدم مركزتها، لأن ذلك يضيق دائرة الاستفادة من الإقراض، لكن القضية التي غابت عن نقاشات المؤتمر هي البنية القانونية التي تشكل حاضنة للاستثمار على مستويات الإنتاج المختلفة لضمان الشفافية والمساءلة. وهي قضية جاء على ذكرها مقدمو الدعم.

القطاع الخاص

ويقول مازن سنقرط، رئيس الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، أمين سر المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص حول أولويات التنمية من وجهة نظر الاقتصاديين الفلسطينيين: مؤتمر «الأسكوا» كان تمريناً جيداً في الإطار النظري، حيث تكاثفت جهود القطاع الخاص والمجتمع المدني والعام، وذهبت إلى بيروت برؤية تنموية موحدة، ولكن كان الحضور العربي ليس على قدر الاستعداد الفلسطيني، ولا على قدر الحاجة الفلسطينية، والسبب في ذلك ربما كان إدارياً، وربما يكون له علاقة بالعرب وأجنداتهم، وأن هذه الأجندة الفلسطينية أصبحت تشكل عبئاً مالياً وسياسياً عند بعض القيادات، سواء في القطاع العام، أو الأهلي أو حتى الخاص.

ومن وجهة نظري، الرسالتان اللتان صدرتا من فلسطين كانتا واضحتين، حيث تم تحديد المعاناة الفلسطينية من مفهوم فلسطيني بعيداً عن ما يتحدث عنه الإعلام، سواء أكانت هذه المعاناة لها علاقة بعدم وضوح الرؤيا السياسية، أم جدار الفصل العنصري، أم قرار الانسحاب الأحادي الجانب من غزة الذي يحولها إلى سجن كبير.

في المحور الأخير من اجتماع بيروت تم الحديث عن الرؤية التنموية الفلسطينية بأن هناك استعداداً واضحاً من كافة الجهات الفلسطينية والنوايا الصادقة التي يسودها الالتزام الوطني الواضح، وأنه على الرغم مما يحصل، فهناك استعداد واضح لإكمال هذه المسيرة وتثبيت المواطن الفلسطيني على أرضه، من خلال خلق فرص العمل، وتخفيف البطالة، وإنهاء حالة الفقر، وإنهاء ما يسمى بالإغاثات الإنسانية وتحويلها إلى إغاثات تنموية، تخلق من خلالها المشاريع وفرص العمل، والبحث عن الاندماج في المجتمع العربي الذي اعتبره الفلسطينيون دوماً الرئة الصافية التي يمكن للفلسطينيين التنفس منها.

ويضيف سنقرط: الرؤية التنموية أصبحت واضحة، هم الفلسطينيين والمسؤولين في كافة الفعاليات الاقتصادية التخفيف من البطالة التي أصبحت تشكل عبئاً ضخماً على المجتمع الفلسطيني؛ اليوم في غزة تشكل أكثر من ٥٠٪، وفي الضفة الغربية ٣٠-٣٢٪، أي بمعدل ٤٥٪، إضافة إلى ذلك تشكل قضية الفقر معضلة ليست بالبسيطة حسب خبراء التغذية، وهذه الأمور مجتمعة بلا شك تشكل عبئاً مستقبلياً على الفلسطينيين.

ويضيف سنقرط: القطاع الخاص هو المحرك الرئيسي للتنمية في فلسطين، وهو المشغل والمعني بخلق فرص العمل وزيادة الاستثمارات، فلا بد من ترجمة هذه المفاهيم إلى برامج وخطوات عملية تنعكس بإيجابياتها على المجتمع، وتؤخذ رؤية القطاع الخاص بجدية، نحن قمنا بعمل دراسة كاملة للتطوير، على سبيل المثال، المناطق الصناعية في داخل المدن الفلسطينية، فيما لو طورت، فإن باستطاعتها أن تخلق خلال ٣-٤ سنوات من ٥٠ إلى ٦٠ ألف فرصة عمل، ويمكن لها أن تكون تراكمية؛ بمعنى تطوير البنى التحتية والمرافق الخاصة، وأيضاً جذب المستثمرين أفقياً وعامودياً، ونرى أيضاً أن من الأهمية إعطاء الأولوية لقطاع التعليم المهني، وإعطاءه الاهتمام اللازم لخلق ميزة تنافسية، فلا تزال نسبة مخرجات التعليم المهني في فلسطين تبلغ ٥٪، بينما في الدول المجاورة أعلى من ذلك بكثير، ففي إسرائيل تبلغ ٧٠٪، وفي الأردن ٣٥٪، ومصر ٤٠٪.

كذلك هناك أهمية للتصنيع الزراعي ودمج الزراعة في الصناعة، الغالبية العظمى من ثقافة الفلسطينيين هي ثقافة وتربية ذات نمط زراعي، لماذا لا نعمل على إرجاع المواطن الفلسطيني إلى قريته، وبالذات في مناطق الأغوار المستهدفة سياسياً، ضمن سياسات زراعية واضحة، وخلق برامج تكاتفية وشق الطرق الزراعية، وخلق البؤر الاستثمارية من مناطق زراعية مؤهلة للتصنيع الزراعي في حالة توفر المشاريع الزراعية الناجحة، والتصنيع الزراعي الذي يشكل سلسلة عنقودية ما بين الزراعة والصناعة، يمكن أن تخلق من ٣٠ إلى ٣٥ ألف فرصة عمل، بالتالي هذه المشاريع تشكل رافعة في الحاجات الأساسية للمجتمع الفلسطيني وبفاتورة منطقية مقبولة للتسويق أمام المانحين، وهي حاجة ملحة للمجتمع الفلسطيني على الأصعدة كافة من أجل الثبات على الأرض والاعتماد على النفس.

التجربة والانجازات

مراكز استطلاع الرأي العام في فلسطين

خالد درويش

تُعتبر تجربة قياس الرأي العام في فلسطين حديثة العهد نسبياً، ولكنها تجربة رائدة، وذات إنجازات ملحوظة قياساً بمجتمعات دول الجوار العربي، حيث النظام الشمولي القائم على تقييد الحريات يمنع مجرد التفكير في أمر كهذا.

بدأ الاهتمام باتجاهات الرأي العام الفلسطيني، من طرف هيئات ومؤسسات دولية، مع نهاية ثمانينيات القرن الماضي، حيث أجرت بعض تلك المؤسسات، بالتعاون مع أوساط أكاديمية محلية، بعض استطلاعات الرأي العام، توخت الوقوف على الميول العامة للجمهور وتطلعاتهم السياسية حصراً، ومواقفهم إزاء قضايا النزاع العربي- الإسرائيلي. ومع مطلع عقد التسعينيات، شهدت مسوحات الرأي ازدهاراً في المستويين الكمي والنوعي، ومع تسارع نبض عملية السلام في أعقاب مؤتمر مدريد واتفاقية أوسلو، أخذت استطلاعات الرأي العام الفلسطيني حول قضايا السلام والتمثيل السياسي تحمل مؤشرات مهمة وإيجابية لصالح منظمة التحرير الفلسطينية ووحدانية وشرعية تمثيلها، الأمر الذي ساهم في تعزيز مواقف المفاوض الفلسطيني.

عموماً، ارتبطت بدايات العمل في مجال استطلاع الرأي العام الفلسطيني بإشراف هيئات ومؤسسات دولية، غير فلسطينية. ولم تكن ثمة تجارب فلسطينية بحتة في هذا المضمار، باستثناء بعض المحاولات المبتسرة لمؤسسات إعلامية، لم تكن ترقى إلى مستوى العمل المنهجي الجاد، وذلك يعود لضعف التشكيلات البيروقراطية الوطنية وانكفائها في حدود إدارات خدمية بإشراف مباشر من قبل سلطات الاحتلال.

وفي الخارج، وعلى الرغم مما راكمته منظمة التحرير من تجربة، وما أقامته من هياكل مؤسساتية متضخمة، فإنها لم تكن تدرك أهمية المسوح الميدانية، ورصد التفاعلات الجارية في المجتمع الفلسطيني، وذلك بسبب هيمنة المعتقدات والتصورات النمطية حول موقف الشعب المناهض للاحتلال من جهة، والتفافه حول ممثله الشرعي من جهة ثانية. وقد شكّل هذان العنصران منطلقاً رئيساً لعلاقة الخارج بالداخل، وأساساً للعمل الفلسطيني الرسمي على كل مستوياته: السياسي، والعسكري، والثقافي، والدبلوماسي.

وفي هذا المقام، لا بد من إضافة سبب آخر إلى أسباب عدم اكتراث المؤسسة الرسمية الفلسطينية في الخارج ببرامج قياس الرأي العام، ألا وهو ضيق الهامش الديمقراطي - الشرط الضروري لتطور نشاط البحث الاجتماعي، ومن ضمنه دراسات الرأي العام، باعتباره نشاطاً مجتمعياً راقياً. فالديمقراطية الفلسطينية كانت، وبسبب طبيعة الصراع وشروط المنفى الخاصة، تقتصر على جملة من التحالفات والولاءات التي تشرعنها اجتماعات موسعة ومؤتمرات مبرمجة وفق ضوابط الكوتا. هذه الحالة ضيّقت أفق التفكير في ما هو أعمق، وفي ما هو أشمل على صعيد المجتمع الفلسطيني.

هيّأ قيام السلطة الفلسطينية العام ١٩٩٤ الظروف المواتية لنشوء أولى المؤسسات الفلسطينية الجادة في مجال قياس الرأي العام ودراسته، حيث حرصت السلطة منذ قيامها على إنشاء المؤسسات الحكومية المختلفة، التي بدأت، مع المنظمات الأهلية، بوضع أسس الكيان الفلسطيني الحديث. وفي هذا السياق، وفّر الجهاز المركزي للإحصاء قاعدة بيانات تفصيلية مهمة، كان العاملون في ميدان استطلاع الرأي العام في أمس الحاجة إليها.

وأتاح وجود المؤسسة الفلسطينية - الحكومية والأهلية - ولأول مرة، فرصة تدفق المعلومات والمواقف في اتجاهين متعاكسين ومتكاملين في آن، بين الراعي والرعية؛ المحافل الإدارية وعامة الناس، ما أعطى العمل على متابعة الرأي العام زخمه الضروري، إذ توفرت لصانع القرار، بفضل معطيات استطلاعات الرأي المختلفة، جملة من المؤشرات والبيانات تعينه على التشخيص واتخاذ المناسب من القرارات. هذا من جهة، ومن جهة أخرى باتت مشاركة الناس في الإجابة على الاستبانات المقترحة تمريناً في ممارسة الديمقراطية وحرية التعبير عن النوازع المختلفة.

بواكير العمل المؤسساتي الجاد في مجال استطلاع الرأي العام ظهرت مع تأسيس «مركز البحوث والدراسات الفلسطينية» في نابلس العام ١٩٩٣ كمؤسسة مستقلة للبحث العلمي والأكاديمي والتحليل والسياسي. افتتح المركز نشاطه في ميدان قياس الرأي العام الفلسطيني في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ باستطلاع آراء الفلسطينيين حول الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية، وسرعان ما أتبعه في حزيران/يونيو ١٩٩٤ باستطلاع آخر للرأي حول الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين في أجواء قيام أول سلطة وطنية على الأرض الفلسطينية.

وخلال آذار/مارس ١٩٩٥، أجرى المركز استطلاعاً لآراء الفلسطينيين في قضايا السياسة الداخلية، مثل أداء السلطة، والأحزاب، وأقطاب السياسة، ومواقف الناس من العلاقة الفلسطينية ? الأردنية.

وفي مطلع العام ٢٠٠٠، استقال الدكتور خليل الشقاقي، أحد مؤسسي المركز ليشكل، في رام الله، «المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية» كمؤسسة مستقلة للبحوث الأكاديمية ودراسات السياسة العامة إلى جانب متابعة السياسات الفلسطينية الداخلية، والتحليل الإستراتيجي. ويهتم المركز أساساً بالبحوث المسحية واستطلاعات الرأي العام الإسرائيلي إزاء قضايا السلام، ومواقف مختلف التيارات في إسرائيل من النزاع مع الفلسطينيين، وذلك بالتعاون مع خبراء إسرائيليين، ومحافل أكاديمية مختلفة مثل «معهد داحف» و«معهد ترومان» في الجامعة العبرية.

وإضافة إلى الدراسات والأبحاث التنموية، يقوم «برنامج دراسات التنمية» في جامعة بيرزيت باستطلاع الرأي العام الفلسطيني منذ العام ١٩٩٦. وكان الفريق الذي يشرف عليه د. نادر سعيد سبّاقاً إلى إنجاز أول استطلاع للرأي حول الانتخابات الفلسطينية.

كما يتميز البرنامج بالنشاط الإعلامي الحثيث الذي يتوّج به إنجازاته الميدانية. فمع كل استطلاع، ينظم فريق البرنامج حملة إعلامية واسعة لنشر النتائج، الأمر الذي يمنح الجهد المبذول على الأرض المردود الذي يستحقه. ويلجأ القائمون على البرنامج، أثناء التحضير للاستطلاع، إلى تطعيم الاستبانة بأسئلة تقترحها مؤسسات مجتمعية وأكاديمية وصنّاع قرار، وذلك توخياً لمشاركة أوسع في هذا الاهتمام، وتحقيق المرجو من الجدوى.

ومن القضايا التي تفرّد البرنامج ببحثها خلال استطلاعاته كانت العلاقة العربية - الأمريكية بعد هجمات نيويورك في ٩/١١، ورأي الفلسطينيين في حكم الإعدام.

وفي العام ١٩٩٥، أنشأ فريق من الباحثين، الذين عملوا في مؤسسات ومراكز عربية ودولية تعنى بقياس الرأي العام، «مؤسسة ميادين لدراسات المجتمع»، وباشرت «ميادين» عملها في نيسان/إبريل ١٩٩٦ بالتعاون مع هيئة التوجيه السياسي والمعنوي، فأنجزت عدداً من استطلاعات الرأي العام حول جملة من القضايا السياسية الملحة. وكان الهم الوجودي لطلبة الجامعات الفلسطينية مثار اهتمام المؤسسة، فاستطلعت آراء ١٠٠٨ طلاب يدرسون في مختلف الجامعات والمعاهد الفلسطينية حول مستوى إيمانهم بالله، ودرجة مواظبتهم على الصلاة، ونظرتهم إلى العلاقة مع الجنس الآخر، وكيفية تمضية أوقات فراغهم ... وغيرها من المسائل التي كانت وما زالت في حدود التكهنات ليس إلا.

وتأسس «المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي» المعروف بمركز الدكتور نبيل كوكالي في شباط/فبراير ١٩٩٤ في بيت ساحور.

ويتطلع المركز، من خلال أبحاثه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى المساهمة في بناء المجتمع المدني الفلسطيني. وعلى الرغم من قلة إنتاجه في مجال استطلاع الرأي العام، فإن الاستطلاع الشامل الذي أجراه المركز العام ٢٠٠١ في قضايا الديمقراطية كان لافتاً بشكل خاص. فمن خلال أربعة عشر سؤالاً، استوضح الدكتور نبيل كوكالي آراء الفلسطينيين في الديمقراطية، وحقوق الإنسان، ودور السيطرة الإسرائيلية في الحد من تطبيق الديمقراطية، وآثار تدهور الأوضاع الاقتصادية في هذا الصدد، فضلاً عن مؤشرات تعزيز الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني.

كما طرح أسئلة تتعلق برؤية المواطنين لنظام الحكم الفلسطيني، واستمزج خياراتهم المتعددة في صيغة هذا النظام، وصيغة الدولة التي يرغبون في إقامتها: عربية، إسلامية، اشتراكية ليبرالية ... .

وشهدت نهاية التسعينيات نشاطاً ملحوظاً لـ «مركز القدس للإعلام والاتصال» في مجال استطلاعات الرأي العام بإشراف الدكتور غسّان الخطيب، غير أنه، ولأسباب غامضة كفّ المركز عن مزاولة هذا النشاط أو، في الأقل، لم يعد يروّج إنجازاته عبر وسائل الإعلام كسابق عهده. إذا استثنينا مساهمات مكتب الإحصاءات المركزية الذي صار «الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني»، بين الحين والآخر وعلى فترات جدّ متباعدة، في نشاطات استطلاع الرأي في فلسطين، وهيئة التوجيه السياسي والمعنوي، التي أُنجزت إبّان التسعينيات، بالتعاون مع مؤسسة «ميادين»، عدداً من استطلاعات الرأي؛ فإن «الهيئة العامة للاستعلامات» تكاد تكون المؤسسة الحكومية الوحيدة التي تُعنى جدياً بقياس الرأي العام الفلسطيني، ودراسته على نحوٍ حثيثٍ ومثابر.

تأسست «الهيئة العامة للاستعلامات» بمرسوم رئاسي صدر في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٦ كهيئة حكومية مستقلة تتبع رئاسة السلطة الفلسطينية. وهي، استناداً إلى حيثيات تأسيسها وطبيعة نشاطها، تختص بالمعلومات جمعاً وتوثيقاً وتحليلاً، نشراً وتوزيعاً.

وبفضل طاقمها، المتفرغ والمنتشر في المدن الفلسطينية، تقوم «الهيئة» باستطلاعات رأي دورية وطارئة، تتناول شتى مناحي حياة الناس: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية. وتقوم «الهيئة»، بحكم وضعها الرسمي، بتزويد صانع القرار، وبخاصة مؤسسة الرئاسة، بحصيلة جهودها من بيانات ومعلومات بشكل دائم. واعتادت «الهيئة العامة للاستعلامات»، إضافة إلى حرصها على إنجاز استطلاعاتها السياسية والاقتصادية الدورية، وتقييم المواطن لأداء السلطتين التشريعية والتنفيذية والأجهزة الأمنية، أن تهتم بمتابعة مواقف الفلسطينيين إزاء عادات وتقاليد ومظاهر تسود المجتمع، مثل: الزواج المبكر، والقضاء العشائري، وتعدد الزوجات وخلافها من مسائل تضرب جذورها في مجتمع يسير بخطىً متعثّرة في بناء كيانه الحديث.

عدا ما سبق ذكره من المراكز والمؤسسات، ثمة محاولات واعدة في هذا المضمار يقوم بها، بشكل خاص، طلبة كليات العلوم الإنسانية في إطار الجامعات الفلسطينية كجامعة النجاح في نابلس، وجامعتي الأزهر والإسلامية في غزة. فعلى الرغم من شح المعلومات حول مركز استطلاعات الرأي في جامعة النجاح، غير أن الاستطلاع السياسي العام الذي أنجزه المركز خلال شهر آذار/مارس ٢٠٠٤، ونشر نتائجه على الصفحة الإلكترونية، وهو الخامس بدوره، ينم عن توفر قدرات مهنية عالية.

القضية الفلسطينية بين بوش وكيري: الامر سيّان

بقلم د. علي الجرباوي

مع أن الكثير من الأوساط الفلسطينية والعربية الرسمية انهمكت في متابعة مجريات العملية الانتخابية الأمريكية والتعويل على نتائجها لتحريك عملية التسوية السياسية، فإن معظم الأوساط الشعبية والفلسطينية والعربية لا تكترث بهذه الانتخابات، ولا تعول عليها لإحداث التحول النوعي المطلوب في السياسة الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط. من الواضح أن الحس الشعبي في هذا الشأن أكثر عمقاً وفهماً لمحددات السياسة الأمريكية اتجاه المنطقة من الآمال الزائفة لقطاع عريض من النخب السياسية الفلسطينية والعربية. هذه النخب الحاكمة التي فشلت في ممارسة التأثير الإيجابي على محددات السياسة الخارجية الوافدة عليها، وأصبحت مستكينة قابلة للضغوط الخارجية التي أصبحت كالقدر الذي لا نفاذ منه، وتنتظر أن يأتيها الخلاص بفعل عوامل خارجية، كالانتخابات الأمريكية.

المهم في أمر الانتخابات الأمريكية أن النخب السياسية الفلسطينية والعربية المهتمة بها حالياً ، على اعتبار أن نتائجها ستكون مؤثرة في عملية التسوية السياسية للصراع مع إسرائيل، هي ذاتها منقسمة في رؤيتها حول تحديد المرشح الأمريكي الأفضل لها، والأ كثر قرباً من السياسات التي ترغب في أن يتبناها البيت الأبيض خلال الأربع سنوات القادمة. ومن هؤلاء من يؤيد إعادة انتخاب الرئيس الأمريكي الحالي، جورج بوش، لولاية ثانية. ويستند هؤلاء في تأييدهم لبوش، على الرغم من سياساته المناهضة للفلسطينيين والعرب خلال فترة ولايته الأولى، إلى أن الرئيس الأمريكي يكون أكثر قدرة على التصرف بحرية خلال ولايته الثانية من الولاية الأولى. والسبب الذي يساق بهذا الخصوص أن الرئيس الأمريكي لا يحتاج في ولايته الثانية إلى الرضوخ للضغوط الممارسة علية من مراكز الضغط والنفوذ في واشنطن، لأن ولايته الثانية هي الأخيرة، ولن يكون بحاجة إلى أصوات لإعادة انتخابه، لهذا السبب يتقلص نفوذ اللوبي الصهيوني على الرئيس خلال الولاية الثانية، وبالتالي يمكن أن يصبح أكثر موضوعية في سياساته اتجاه المنطقة. ومن هذا المنطلق، فإن بوش المتحرر من مجمل الضغوط الممارسة عليه داخلياً خلال الولاية الثانية سيكون الأقدر على اتباع سياسة أكثر اتزاناً اتجاه القضايا الفلسطينية والعربية. أما في حال انتخاب المرشح الديمقراطي للرئاسة جون كيري، فإن هؤلاء يعتقدون أنه لن يتمكن من فعل الكثير خلال الولاية الأولى؛ لأن عينه (وسياساته) ستكون منصبة على تحقيق إعادة انتخابه لولاية ثانية، وبالتالي فإنه سوف يكون مكبلاً بقيود وضغوط مراكز النفوذ، وعلى رأسها تلك المؤيدة والموالية لإسرائيل، وبالتالي ستضيع أربع سنوات إضافية في انتظار الانتخابات التالية، وما إذا كان كيري سيفوز حينها بولاية ثانية أم لا.

أما الذين يعتقدون أن السياسة المضادة للفلسطينيين والعرب التي أنتجها الرئيس بوش خلال ولايته الأولى لا تنبع فقط من تأثير الضغوط الممارسة من قبل مؤيدي إسرائيل، وإنما أتت عن قناعة إيديولوجية ذات جذور دينية تمثل وجهة نظر اليمين المسيحي الأمريكي المتصهين، فأنهم لا يريدون حصول بوش على ولاية ثانية لأن سياساته ستبقى على حالها، وبالتالي فإنهم يؤيدون المرشح الديمقراطي للرئاسة على أساس أنه من الأفضل التخلص من بوش والعمل مع إدارة أمريكية جديدة يمكن أن يلعب فيها الرئيس السابق كلينتون دور الوسيط في الشرق الأوسط. ويمتدح هؤلاء دور الرئيس السابق وتفهمه لمجمل محاور الصراع ومتطلبات حله. ولا يعير هؤلاء المؤيدون لكيري من بين الفلسطينيين والعرب اهتماماً بالغاً للنقطة التي يبرزها معارضو انتخابه، والتي تتمثل بأنه لن يقوم بأي تحرك قد يغضب إسرائيل لمدة السنوات الأربع الأولى، لأنهم ينطلقون من منطلق «أهون الشرين». ولذلك يجدون كيري أخف وطأه على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط من بوش.

وخلافاً للأوساط الشعبية الفلسطينية والعربية، تخفق النخب السياسية في فلسطين والبلاد العربية التي تضع للانتخابات الأمريكية وزناً وقيمة في فهم دور الاشخاص (الرؤساء) في تحديد السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط من ناحية، وفي تقدير الدور الذي على هذه النخب أن تلعبه لتغير مفاصل هذه السياسة من ناحية ثانية. ولأن الإخفاق مزدوج، فهو يكتسي أهمية وخطورة في آن واحد.

من ناحية، على هذه النخب التي تعول على تغير الرؤساء والإدارة الأمريكية أن تعي بأنه مع أهمية الدور الشخصي للرؤساء الأمريكيين في تحديد السياسات، فإن هذا الدور تقلص كثيراً مع مرور الوقت، وبخاصة في تحديد السياسة الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط. فقد أصبحت هذه السياسة، ونتيجة لكون المصالح الإسرائيلية أصبحت تعتبر من ضمن قضايا السياسة الداخلية الأمريكية، تتحدد داخل أطر الجسم السياسي الأمريكي، وليس فقط داخل كواليس الإدارة الأمريكية. معنى ذلك أن الكونجرس أصبح يكتسي أهمية متزايدة في تحديد هذه السياسة، التي أصبحت تقليدياً ومؤسسياً منحازة بالكامل إلى إسرائيل. ومن هذا المنطلق، فإن تغير الرئيس لا يغير الكثير من منطلقات السياسة الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط، وإنما قد يغير فقط في طرق ووسائل تنفيذ هذه السياسة التي أصبحت ذات منطلقات يمكن أن توصف بالثبات والوضوح في تقديم الدعم الكامل والمستمر لإسرائيل. فإسرائيل أصبحت جزءاً من السياسة الداخلية الأمريكية، ولا يستطيع أي سياسي أمريكي يطمح في تبوء موقع، إن كان في السلطة التنفيذية أو التشريعية، أو حتى القضائية، أن يتغاضى عن تقديم كل ما يثبت دعمه للدولة العبرية. وبذلك، على هذه النخب أن تعي أن الأمر سيّان فيمل يتعلق بمن يحتل المقعد في المكتب البيضاوي في البيت الأبيض. ففي سياق السياسة المتعلقة بالشرق الأوسط، فإن بوش وكيري أقرب ما يكونان على اتفاق: دعم كامل ومطلق لإسرائيل، والنظر إلى منطقة الشرق الأوسط بمنظارها.

هذا ينقلنا بالطبع إلى الناحية الأخرى، وهي أن على هذه النخب ألا تعتمد على أن يغير الآخرون السياسة المتعلقة بالمنطقة، إن لم يكن هناك ما يجبرهم على ذلك. فالسياسة الأمريكية لن تتغير إلا إذا طرأت متغيرات تفرض عليها ضرورة التغير. وهذه المتغيرات يجب أن تأتي من الفلسطينيين والعرب أنفسهم. أما إذا استكان هؤلاء في انتظار تغير السياسة الأمريكية تبعاً لتغير الرؤساء الأمريكيين، فإنهم سينتظرون طويلاً، وبدون فائدة ترجى على الإطلاق.

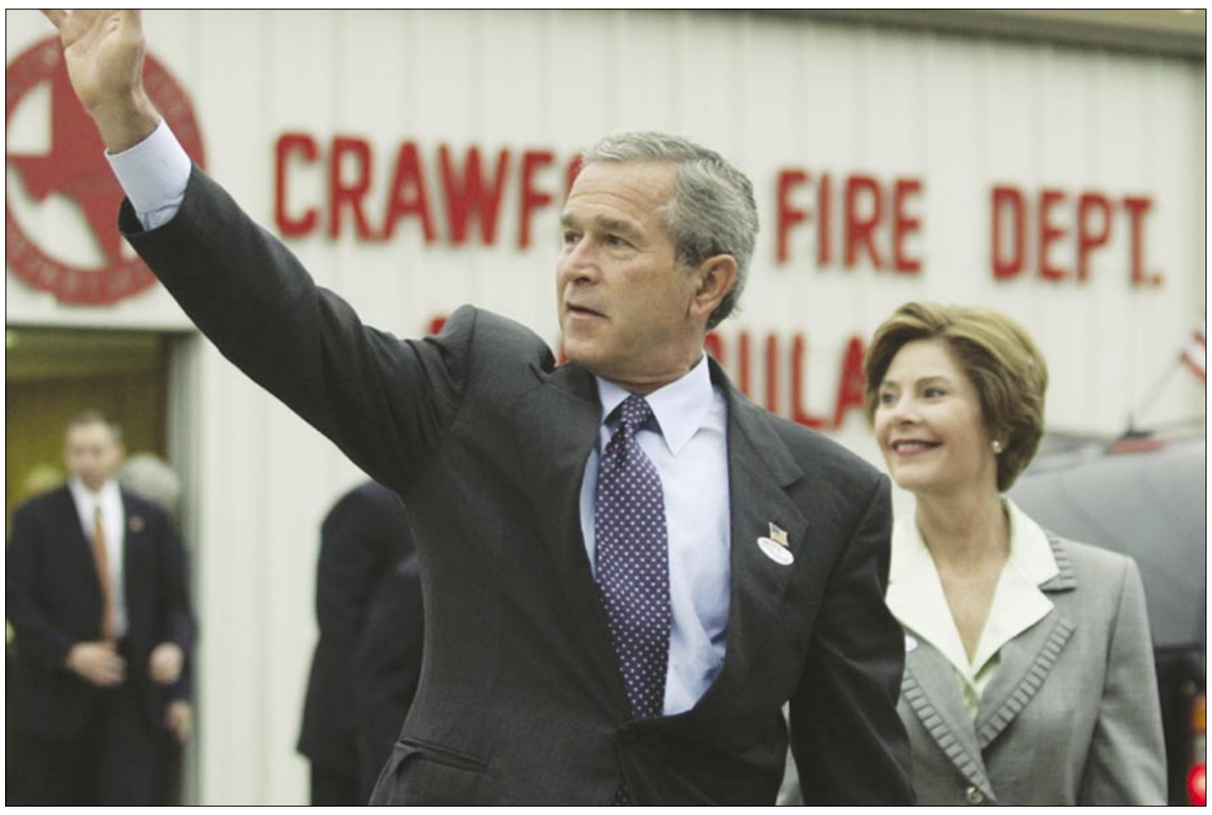

المهم في أمر الانتخابات الأمريكية أن النخب السياسية الفلسطينية والعربية المهتمة بها حالياً، على اعتبار أن نتائجها ستكون مؤثرة في عملية التسوية السياسية للصراع مع إسرائيل، هي ذاتها منقسمة في رؤيتها حول تحديد المرشح الأمريكي الأفضل لها، والأكثر قرباً من السياسات التي ترغب في أن يتبناها البيت الأبيض خلال الأربع سنوات القادمة.

خطة شارون : اجتياز الاختبارات الصعبة

أشرف العجرمي

خاب ظن الذين راهنوا على فشل رئيس الحكومة الاسرائيلية اريئيل شارون عندما تحدى النواة الصلبة في حزبه« الليكود» وفي أوساط اليمين المتطرف . وأثبت مرة أخرى أنه رجل سياسة محنك يعرف ماذا يريد ويجيد التكتيك للوصول الى أهدافه. لقد وجد شارون نفسه في وضع صعب بعدما فشلت اسرائيل في مواجهة المقاومة الفلسطينية والقضاء النهائي عليها وفي التصدي لتبعاتها السياسية والاقتصادية والأمنية.وكان يدرك أن وجود حالة من الفراغ السياسي سيجعل اسرائيل عرضة لضغوط خارجية كبيرة قد تملي عليها الموافقة على أمور لاترغب بها.

الاحساس بمخاطرالفراغ تبدى عندما طرحت الرباعية الدولية « خارطة الطريق» كمشروع لاحياء العملية السياسية وصولاالى تسوية مبنية على اساس قيام دولة فلسطينية مستقلة في العام ٢٠٠٥ ،حيث لم تجد الحكومة الاسرائيلية مناصا من التعاطي مع هذا المشروع . وعندما ظهرت الى الوجود « وثيقة جنيف » كمشروع سلام فلسطيني اسرائيلي مقترح يجد حلولا معقولة للقضايا الأسرائيلية العالقة التي منعت الوصول الى تسوية في مفاوضات كامب ديفيد وطابا . وبعدما ازدادت وتوسعت ظاهرة رفض الخدمة العسكرية في الجيش الأسرائيلي وطالت وحدات النخبة وفي مقدمتها سلاح الجو الذي يعتبر العمود الفقري للجيش .

هنا اضطر شارون للدخول الى الملعب والقاء كرته الثقيلة (خطة فك الأرتباط) التي تنسجم مع فلسفته ورؤيته للتسوية السياسية والقائمة على الحيلولة دون التوصل الى حل نهائي يفضي الى قيام دولة فلسطينية ويفرض على اسرائيل التخلي عن معظم المستوطنات ،في اطار ما يسميه تسوية انتقالية طويلة الأمد.

واذا كانت خطة شارون قد حققت نجاحات مهمة وخاصة على الصعيد الدولي حيث تبنتها الولايات المتحدة ومنحت اسرائيل مقابلها ضمانات تلغي فعليا امكانية تحقيق أي حل ينهي الصراع الفلسطيني الأسرائيلي ،وقبلت بها الرباعية الدولية على اساس انها تشكل خطوة اولى نحو احياء العملية السياسية في الشرق الأوسط ، فان الخطة بالمقابل واجهت صعوبات داخلية جدية هددت بالقضاء على فرص تمريرها وتطبيقها لاحقا .

لكن تصميم شارون ، على الرغم من تعثره عندما صوت منتسبو « الليكود » ضد الخطة وعندما وضع مؤتمر «الليكود» عراقيل جدية في طريق توسيع الأئتلاف الحكومي وضم حزب «العمل» اليه ،وقدرته على المناورة أديا الى تحقيق نجاح باهر ومهم تمثل في اقرار خطته في البرلمان (الكنيست) باغلبية كبيرة (٦٧ مقابل٤٥) . لقد استطاع شارون احباط مؤامرة الوزراء المتمردين بزعامة وزير ماليته وخصمه اللدود بنيامين نتنياهو عندما رفض الخضوع لابتزازهم ولم يتنازل عن موقفه الرافض لاجراء استفتاء شعبي على خطة فك الارتباط مقابل تصويت هؤلاء لصالحها . وفي النهاية اضطروا للتصويت مع الخطة بعد ان سلط سيف الاقالة على رؤوسهم .

الكثير من المحللين اعتقدوا ان شارون ربح الكنيست ولكنه خسر« الليكود» لصالحه حتى نهاية شهر أذار القادم ، أو الاتفاق مع حزب «العمل» على دعم المشروع وعدم اسقاطه على الرغم من معارضة الحزب له . حتى يتسنى له تنفيذ «فك الأرتباط » .

وايضا على شارون أن يتعامل مع تطورات الموقف على الساحة الفلسطينية على ضوء مرض الرئيس ياسر عرفات المفاجئ . فلو حصل تدهور في صحة الرئيس وطال مرضه أو غاب عن الساحة سيضطر شارون للتعاطي مع القائد الفلسطيني الذي سيظهر في الميدان وسينتفي مبرر وجود خطته الأحادية الجانب والقائمة على مبدأ عدم وجود شريك فلسطيني ، وشارون نفسه أعلن لوزرائه في اجتماع الحكومة في ٢٠٠٤/١٠/٣١ أنه مستعد لدراسة كافة الاحتمالات المترتبة على هذه التطورات والنظر اليها بايجابية بما في ذلك التفاوض مع قيادة فلسطينية جديدة .

مع ذلك يبقى هناك احتمال أن يقدم شارون على تنفيذ خطته بحجة عدم وفاء الشريك الفلسطيني بالتزامه وعدم استجابته للشروط المطلوبة حتى يفرض الأمر الواقع ويملي على الفلسطينين اخذه بالاعتبار في المراحل اللاحقة حتى لو بدأت مفاوضات سياسية بين الجانبين .

بعد ان هدد الوزراء الأربعة المتمردون بالاستقالة اذا لم يغير شارون موقفه خلال ١٤ يوما من لحظة التصويت في الكنيست وهي المدة التي حددها حزب «المفدال» الديني- الصهيوني لشارون لأعادة النظر في مسألة القبول بالاستفتاء مقابل بقائه في الائتلاف الحكومي حتى الانتخابات القادمة .

الا ان تطورات الأمور لعبت لصالح شارون وتفتتت جبهة المتمردين المعارضين لخطته . فالوزيرة ليمور ليفنات تراجعت عن التهديد بالاستقالة على ضوء اعلان نتنياهو اعتزامه التنافس ضد شارون على رئاسة الحكومة ، حيث اعتبرت ان نتنياهو يستغلها والاخرين لصالح أهداف شخصية وضد رئيس الحكومة وهي لاترى ان المعركة هي للاطاحة بشارون . كما أن الوزيرين داني نفيه ويسرائيل كاتس بعثا باشارة الى شارون بانهما يبحثان عن حل وسط . هكذا بقي نتنياهو وحده مع احتمال ان يتراجع خصوصا وان مشروع قانون الموازنة الذي اعده سيطرح للتصويت عليه في الكنيست بالقراءة الأولى مما سيضعه في موقف محرج .

ولا يستطيع نتنياهو الاعتماد على جميع أعضاء الكنيست المعارضين في «الليكود» في البقاء على مواقفهم من خطة «فك الارتباط» ، وهناك قسم من هؤلاء بدأوا باتصالات مع مكتب شارون تمهيدا لتعديل مواقفهم خاصة وان بعض المعارضين يصوتون لصالح قانون تعويض المستوطنين الذي يحظى بدعم الأغلبية الساحقة من أعضاء الكنيست .

اذا استطاع شارون استعادة « الليكود » اليه وهذا لايعني انتهاء المعارضة ، ولكن على الأقل ازالة الخطر اللحظي بحصول انقسام في الحزب وحدوث مواجهات جدية بين حبهتين .

ويمكن القول ان الطريق الان باتت ممهدة لتنفيذ خطة «فك الأرتباط» وفق الجداول الزمنية التي تحددت حتى لو انسحب حزب «المفدال» من الحكومة واصبحت الأخيرة حكومة اقلية . ولكن على شارون ان يجتاز اختبار تمرير مشروع الموازنة العامة للعام القادم بالنظر الى انه من أهم القضايا الداخلية التي قد تؤثر على مستقبل بقاء الحكومة . وهناك عدة خيارات من بينها تأجيل التصويت عليه في حال عدم وجود اغلبية

هنا اضطر شارون للدخول الى الملعب والقاء كرته الثقيلة (خطة فك الأرتباط) التي تنسجم مع فلسفته ورؤيته للتسوية السياسية والقائمة على الحيلولة دون التوصل الى حل نهائي يفضي الى قيام دولة فلسطينية ويفرض على اسرائيل التخلي عن معظم المستوطنات ،في اطار ما يسميه تسوية انتقالية طويلة الأمد.

ايام التوبة..في خطة فك الارتباط

هاني حبيب

مهما اتخذت لها من تسميات، تبقي عمليات التصعيد العسكري الكبيرة، التي قام بها الجيش الإسرائيلي خلال الشهور الأخيرة في «محاور» مختلفة من قطاع غزه، هي العنوان الأساسي وجوهر خطة فك الارتباط، التي أعلنها رئيس الحكومة الإسرائيلية أرئيل شارون في ١٤ نيسان ٢٠٠٤، والتي تقضي بإخلاء قطاع غزه من المستوطنات، وإجراءات ذات صلة في شمال الضفة الفلسطينية كإجراء أحادى الجانب يتم خارج أية تسوية تفاوضية من الجانب الفلسطيني.

وعلى الرغم من أن حكومة شارون، استغلت لتبرير عملياتها العدوانية تلك، باستمرار الجانب الفلسطيني في إطلاق «الصواريخ» والقذائف، ونجحت في تعظيم خطورة هذه القذائف وتهديدها للأمن الإسرائيلي، فإن ذلك لم يحجب للبررات الموضوعية لهذه العمليات الدموية، المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بخطة فك الارتباط. وأكثر من ذلك، فإن استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية هو الجزء الآخر الموازي للتمهيد لتنفيذ الخطة، والربط بين هذين العنصرين، هو الذي يمنح خطة شارون جوهرها الحقيقي، باعتبار أن خطة الفصل مرهونة كي تنفذ، بارتكاب أكبر قدر من الجرائم في إطار حرب إبادة جماعية، الأمر الذي يوفر تنفيذ الخطة على أرض محروقة.

العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزه، ذات الأبعاد الإستراتيجية المتعلقة بخطة الفصل، تركزت بشكل أساسي على محورين، في شمال القطاع وجنوبه، أي مناطق جباليا، وبيت حانون، وبيت لاهيا شمالاً، ومخيمات مدينة رفح جنوباً، وهذا لا يعني أن العمليات التي تجري بالقرب من الحدود، أو في محيط المستوطنات، وسط القطاع، لا علاقة لها بالخطة، لكننا نشير هنا إلى الأبعاد ذات الصلة بإستراتيجية خطة شارون، إذ أن ما يسمي بممر فيلادلفي، والواقع على الحدود المصرية الفلسطينية، من المقرر أن يبقي تحت السيطرة الإسرائيلية. ومن الناحية السياسية، فإن توفير عناصر الأمن لإبقاء السيطرة الإسرائيلية، المباشرة أو غير المباشرة على هذا الممر، هو لإقامة منطقة عازلة واسعة موازية للشريط الحدودي، المنطقة العازلة هذه تمتد لأكثر من مائتي متر بداية من الحدود. ولكي تبرر إسرائيل قيامها باجتياحات متواترة ومستمرة للمناطق المحيطة بهذا الممر، فإنها تشير إلى «الأنفاق» التي تدعي عادة بوجودها تحت الأرض، وتسهل للفلسطينيين الحصول على المواد اللازمة لتصنيع «الصواريخ» والقذائف، وهي ذريعة لم تنجح إسرائيل في تأكيدها على الرغم من أن مسلسل العمليات الدموية في تلك المنطقة يتم وفقاً لهذه التبريرات.

كذلك، فإن تركيز الهجمات العدوانية على جنوب قطاع غزة، يتعلق برؤية إسرائيلية، وفقاً لخطة شارون بالسيطرة على المجال الجوي الفلسطيني، وتحديداً السيطرة على المعابر الفاصلة بين قطاع غزة وجمهورية مصر العربية، وقد تقدمت إسرائيل بالفعل إلى البنك الدولي، بطلب تمويل نقل معبر رفح الدولي إلى المناطق الإسرائيلية، على الرغم من معارضة الجانب المصري، وذلك بهدف إتمام السيطرة القانونية والأمنية الكاملة على مرور الفلسطينيين وبضائعهم. وبقول آخر، فإن نجاح هذا المسعى أي قفل معبر رفح سيشكل عزلاً كاملاً للقطاع عن كل العالم وتتشكل العملية الإسرائيلية التي اتخذت «قوس قزح» اسماً لها، والتي استمرت ١١ يوماً (١٣- ٢١ /٢٠٠٤/٥، أكثر العمليات اقتراباً من العناصر الإستراتيجية لخطة فك الارتباط، إذ أوقعت ما يزيد على ٦٥ شهيداً، ٢٤ منهم من الأطفال، وتدمير ٢٢٠ منزلاً بشكل كلي و٣٠٠ بشكل جزئي (جرائم وأكاذيب / مركز الميزان لحقوق الإنسان). هذه العملية وتلك اللاحقة التي جرت في منتصف أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤، في رفح، أيضاً، تشكلان العمود الفقري، حتى اليوم، لرؤية آفاق الأمن الإسرائيلي المنتظر تحقيقه وفقاً لخطة شارون، ارتكازاً على الإبقاء على السيطرة الإسرائيلية على الشريط الحدودي ألف ميل بين فلسطين وجمهورية مصر العربية، وعلى نقل معبر رفح إلى منطقة حدودية مصرية / إسرائيلية فلسطينية، تضمن للسلطات الإسرائيلية، السيطرة الشاملة على تنقل المواطنين والبضائع، وبالتالي، تعزل قطاع غزة عن كل بقاع العالم. ولهذا المفهوم الأمني، أبعاده السياسية المتعلقة بالسيادة، وأبعاده الاقتصادية المتعلقة باستمرار تحكم إسرائيل بالمفاعيل الاقتصادية والإنتاجية في قطاع غزة، وتربط هذه المظاهر، بطبيعة الهجمة العسكرية الإسرائيلية التي تستهدف أثناء تحقيقها للأبعاد الأمنية، تجريف الأراضي الزراعية، وتدمير البنية التحتية، وهذا يشمل كافة أهداف العمليات العسكرية الإسرائيلية في أية منطقة من مناطق قطاع غزة.

في العمليات العسكرية الأخيرة في شمال قطاع غزه، حملة «أيام التوبة»، تجلت روابط الخطط العسكرية بخطة شارون السياسية، بشكل أكثر وضوحاً مما هي عليه العمليات الأخرى، إذ أن هذه العملية شنت تحت ذريعة إطلاق «الصواريخ» في المناطق المحاذية للحدود على الجانب الفلسطيني، لهذا سارعت القوات الإسرائيلية باستخدام أقصي درجة قوة عسكرية، تمتلكها بهدف واضح، قتل أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين بالتوازي مع تجريف أوسع أراضٍ متاخمة للحدود، وتدمير منازل وممتلكات ومزارع ومصانع الفلسطينيين في عمق المخيمات الفلسطينية في تلك المنطقة. لكن الملاحظة الأبرز في هذا المجال، تتجاوز الخسائر البشرية والاقتصادية الفلسطينية إلى اتخاذ إستراتيجيات تكتيكية جديدة، تتمثل في استخدام الطيران العسكري، بكل أشكاله من قاذفات أف ١٦، إلى مروحيات «الأباتشي»، كذلك وبالأخص، طائرات التجسس التي تحولت إلى طائرات قاذفة للصواريخ لاصطياد المقاتلين، فقد شهدت عملية «أيام التوبة»، أكبر قدر من استخدام الطائرات العسكرية، تجاوزت كافة العمليات السابقة، بما لا يقاس، وبرز سلاح الجو الإسرائيلي كسلاح أساسي جوهري في هذه العملية، توازى مع اضطرار المشاة للبقاء في دباباتهم وعدم النزول منها، وذلك كي تخفي إسرائيل عدم حدوث خسائر في أرواح جنودها، والارتكاز على الطيران لإنزال أكبر قدر من الخسائر في صفوف الفلسطينيين دون أن يكون هناك أي تهديد لحياة جنودها.

الاستخدام الواسع والمتواصل لسلاح الجو الإسرائيلي، يتجاوز أيضاً عدم إخلاء إسرائيل للمستوطنات في قطاع غزه تحت النار إلى ترتيب الوقائع التي تخدم أمن إسرائيل، بعد هذا الإخلاء. وفي تصريح لقائد سلاح الجو الإسرائيلي، اللواء إيلي عيزر شكدي، لصحيفة «هآرتس» ٢١ تشرين الأول ٢٠٠٤، قال أنه يسعى إلى زيادة علاقة سلاح الطيران بكافة أشكال القتال التي ينفذها الجيش الإسرائيلي، وأن تزايد ضلوع سلاح الطيران قد زاد هذه المرة حملة «أيام التوبة» إذ أظهر إحصاء أولي أن المروحيات القتالية مسؤولة عن قتل نصف الناشطين الفلسطينيين المسلحين خلال أيام التوبة. ولعل أبرز التوجيهات المستقبلية في استخدام سلاح الجو الإسرائيلي، تعكس رؤية أمنية لخطة فك الارتباط، الأمر الذي يلقي على الطيران مهمة مراقبة مستمرة للحدود، والتجسس إلى داخل القطاع. ونقلت «هآرتس» عن مصدر رفيع المستوى في سلاح الطيران قولة «إن لا شك لدي في أنه بعد فك الارتباط ستحلق المروحيات ٢٤ ساعة عند الحدود مع القطاع».

كما أنه «تمت إقامة قسم فلسطيني في دائرة الاستخبارات التابعة لسلاح الطيران، للمرة الأولى». والملاحظة التي لا بد من الوقوف عندها بجرأة هي أن هذه العمليات العسكرية الإسرائيلية الدموية لم تدفع إسرائيل مقابلها خسائر جدية، فخسائرها المحدودة ستشجعها، من دون شك، على مواصلة عدوانها، تحت سمع وبصر العالم كله، الذي أخذ أيضاً يبرر صمته المخزي لعمليات «الإرهاب الفلسطيني»، وهي المقولة التي وفرت لشارون مبررات عديدة كي يسوقها لدى الرأي العام العالمي الذي لم يعد مهتماً بالتفريق بين القاتل والضحية!!

رغم أن حكومة شارون ، استغلت لتبرير عملياتها العدوانية تلك ، باستمرار الجانب الفلسطيني في إطلاق « الصواريخ » والقذائف ، ونجحت في تعظيم خطورة هذه القذائف وتهديدها للأمن الإسرائيلي ، الا أن ذلك لم يحجب المبررات الموضوعية لهذه العمليات الدموية ، المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بخطة فك الارتباط

قرارات اتخذها المجلس التشريعي، ولم تصادق عليها السلطة التنفيذية

قرارات متعلقة بسلطة الأراضي

١. القرار ١/١٥/٧٨ الصادر بتاريخ ١٩٩٦/٨/١
٢. القرار ١/١١/٦٤ الصادر بتاريخ ١٩٩٦/٧/٤
٣ القرار رقم ٣/١٢/٣٢٨ الصادر بتاريخ ١٩٩٨/١١/٣
٤ القرار ٣٨٨/٨/٤ أ/٤ الصادر بتاريخ ١٩٩٦/٦/٢٢
٥ القرار ١/٦/٣٩ الصادر بتاريخ ١٩٩٦/٥/٢٣

أهم المواضيع التي تناولتها القرارات

- تشكيل هيئة باسم سلطة الأراضي.
- الإسراع في تسجيل الأراضي في الطابو والتي لم يستكمل تسجيلها منذ عهد الانتداب البريطاني.
- دراسة نظام بيع الأراضي بالحجة ودراسة إمكانية قيام الجهات ذات العلاقة بالتصديق على هذه الحجج كنوع من الرقابة على هذا الجانب من العقود.

قرارات متعلقة بالأمن

١. القرار رقم ١/٢/٧ الصادر بتاريخ ٣-١٩٩٦/٤/٤
٢. القرار رقم ١/٧/٤٨ الصادر بتاريخ ٥-١٩٩٦/٦
٣. القرار رقم ٤/١٠/٤٠٦ الصادر بتاريخ ١٩٩٩/١٠/١٩
٤ القرار رقم ٣/٦/٢٧٢ الصادر بتاريخ ١٩٩٨/٥/١١
٥ القرار رقم ٨/١/٦١٤ الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٨
٦. القرار رقم ٨/١/٦٣٨ الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٦
٧. القرار رقم ٩/١٣/٧١٤ الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٢١

أهم المواضيع التي تناولتها القرارات المتعلقة بالشأن الامني

- اعادة النظر في الهيكلية البشرية والتنظيمية للأجهزة الأمنية.
- توحيد الاجهزة الأمنية وتحديد اختصاصاتها.
- عرض السياسة والخطة الامنية على المجلس التشريعي.
- ضرورة قيام الأجهزة بمحاسبة وملاحقة كل من يقدم على خرق القانون.
- اقتراح وتقديم تشريعات تنظم عمل وصلاحيات الأجهزة الأمنية.
- تفعيل العمل بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٨ بشأن حيازة الاسلحة.
- تقديم العاملين بالأجهزة الأمنية الذين يمارسون الابتزاز الى المحكمة العسكرية.

قرارات متعلقة بالسادة رئيس هيئة الرقابة العامة ورئيس سلطة النقد

١. القرار رقم ٤/٧/٣٩٠ الصادر بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢٣
٢ القرار رقم ٨/١/٦٤٢ الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣٠
٣ القرار رقم ٨/١/٦٥٣ الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/١/٢٥ (البند رابعاً).
٤. القرار ٩/١/٦٧٥ الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٥
٥ القرار ٨/١/٦١٧ الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٩

أهم المواضيع التي عالجتها القرارات

- تقديم السادة رئيس هيئة الرقابة العامة ورئيس سلطة النقد للمجلس التشريعي.
- احالة السادة المذكورين في البند السابق للقضاء.
- تقديم تقارير هيئة الرقابة الى المجلس.

قرارات متعلقة باحالة ملفات الى النائب العام

١/١١/٦٥ ملف سلطة النقد
٢/٢٣/٢١٧ تزوير شهادات المنشأ في وزارة الزراعة
٨/١/٦٤٢ بنك فلسطين الدولي احيل الى النائب العام
٩/١/٦٩٧ الاسمنت احيل الى النائب العام.
٣/١١/٣٢٤ الحج وموضوع العطاءات
٨/١/٦٤٦ ملف وزارة المواصلات
٧/١/٥٨٠ الشاي ماركة النمر

قرارات لها علاقة بالخدمات

١. القرار رقم ٨/١/٦٣٠ بشأن المياه.
٢. القرار رقم ٨/١/٦٢٧ بشأن التأمين ودور الشرطة في الرقابة على المركبات.
٣. القرار ٨/١٢/٥٩٥ تخصيص مبالغ للمطلوبين أو من أصدرت اسرائيل أحكاماً باعدامهم.
٤. القرار رقم ٧/١/٥٨٤ المتعلق بتحديد التعرفة الخاصة بشركة الكهرباء وإعادة تنظيم الطاقة وتخفيض أسعار الكهرباء في بلدية نابلس.
٥. القرار رقم ٧/١/٥٨٥ بشأن أسعار السولار وأسعار اجور السيارات.
٦. القرار رقم ٧/١/٥٥٨ دفع مستحقات البلديات.

قرارات متعلقة بالادارة العامة

١. القرار رقم ٧/١/٥٧٩ المتعلق بتعيين وتثبيت المعوقين في الوظائف الحكومية.
٢. القرار رقم ٧/١/٥٥٨ وقف تعيين موظفين على حساب الخزينة لصالح الشركات وهيئات غير حكومية وتطبيق قانون الخدمة المدنية، ووقف إنشاء هيئات حكومية بمراسيم رئاسية.
٣. القرار رقم ٨/١/٦٢٨ بشأن التشريعات المنظمة لعمل الوزارات والمؤسسات الاقتصادية.
٤. القرار رقم ٧/١/٥٦٨ بشأن عضوية المجلس التشريعي ورئاسة هيئات تنفيذية في السلطة.
٥. القرار رقم ٨/١/٦١٧ (البند سادساً) ضرورة الزام العاملين في وزارة الصحة التقيد بالعمل الحكومي وعدم تقاضي اجرين من وزارة المالية.

قرارات متعلقة بالقضاء

قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢
نص هذا القانون على وجوب إصدار قوانين لتنفيذه.
مادة (٧٧)
ينظم القانون الخبرة أمام جهات القضاء
ولدى النيابة العامة ويحدد حقوق الخبراء وواجباتهم وطريقة تأديتهم
مادة (٧٨)
يعين لكل محكمة عدد كافٍ من العاملين ويحدد القانون وواجباتهم.
مادة (٤/٤٢)
وفقا لأحكام القانون يختص المجلس بكل ما يتعلق بمهمة المحاماة بما في ذلك:
٤- وضع الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وعرضها على الهيئة العامة لاقرارها بما فيها:
أ. نظام تقاعد المحامين والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي.
ب. نظام إعانة المحامين في حالات المرض، أو الكوارث والتوقف عن العمل لأسباب قاهرة.
ج. النظام الداخلي.
د. نظام تحديد رسوم التسجيل في سجل المحامين وإعادة التسجيل.
هـ. نظام تحديد الرسوم الواجب تقاضيها لصندوق النقابة من المحامين.
و. نظام صندوق تعاوني للمحامي تحدد فيه خدمات الصندوق وموارده ونفقاته وأسلوب تحقيقها والأحكام المتعلقة بها والمنظمة لها.
مادة (١٧)
يضع مجلس القضاء الأعلى نظاماً لتدريب القضاة وإعدادهم قبل تولي أعمال القضاء.
مادة (٤١)
يضع مجلس القضاء الأعلى لائحة بالقواعد التي يسير عليها في مباشرة اختصاصاته ويجوز له أن يشكل لجنة أو اكثر من بين أعضائه يفوضها في بعض اختصاصاته عدا ما يتعلق منها بالتعيين أو الترقية أو النقل.
مادة (٤٢)
١. تنشأ دائرة للتفتيش على القضاة تلحق بمجلس القضاء الأعلى تؤلف من رئيس المكتب الفني وعدد كافٍ من قضاة محاكم الاستئناف أو من هم في مرتبتهم من أعضاء النيابة العامة.
٢. يضع مجلس القضاء الأعلى لائحة لدائرة التفتيش يبين فيها اختصاصاتها والقواعد اللازمة لأداء عملها وعناصر تقدير الكفاية بما فيها نتائج الدورات التدريبية وأسباب إلغاء أحكام القاضي او نقضها او تعديلها.
مادة (٨٠)
يضع مجلس القضاء الأعلى اللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

د.حيدر عبد الشافي ل(افاق البرلمانية)

الخروج من الازمة يكمن في الكف عن التطلعات الذاتية و الفصائلية.

بعد نجاح بارز في الانتخابات التشريعية في العام ١٩٩٦ , سرعان ما تخلى د. حيدر عبد الشافي عن موقعه في المجلس التشريعي , الامر الذي لفت الانظار انذاك , و برزت تساؤلات تدور حول جدوى المعارضة من خارج المجلس , و غير ذلك من تساؤلات .

توجهنا للدكتور حيدر عبد الشافي , بجملة من التساؤلات , كان اولها يتعلق بالبرنامج الانتخابي و طموح الشافي في بناء مجلس تشريعي قادرعلى المسألة .

اجاب د.حيدر عبد الشافي , بان ابرز الخطوط العريضة لبرنامجه الانتخابي , بنيت على ضرورة تجسيد ديمقراطية فلسطينية , من شأنها تمكين الانسان الفلسطيني في صنع و بناء مستقبلية . و لعله من نافلة القول ,فان تمكين الانسان الفلسطيني الاسهام في صنع القرار وصوغه , عبر الوسائل الديقراطية , و أبرزها وجود مجلس تشريعي , حر و نزيه , هو ضرورة سياسية اجتماعية في ان معا.

اضافة الى ذلك , فقد سبق لي و أن أكدت عبر برنامجي الانتخابي , على ضرورة تبني نهج الموضوعية , و الاحتكام الى القانون , و نبذ الذاتية و العشائرية و العائلية , و التمسك الحازم بمبادئ واضحة و معلنة . كما و كان لي امل و طموح في تشكيل جبهة عريضة متحدة لمواجهة تحديات الاحتلال. س: اذن لماذا تركت المجلس مبكرا , ألم يكن بالامكان البقاء و ممارسة المعارضة!!؟.

باعتقادي , أن المجلس التشريعي أخفق في تحقيق أهدافه و آثر التمسك بالاهداف الخاصة . المجلس نافق الرئيس و كان هذا سبب استقالتي المبكرة من المجلس.

س: هل تعتقد بأن ممارسة النقد و المعارضة من داخل المجلس , كانت أجدى و أنفع ؟!!.

لا...لا أعتقد ذلك . جاءت استقالتي بعد أن تبدى لي مدى استهانة السلطة التنفيذية , بسلطة المجلس و استقلاليته ... و بدلا من ذلك ظهرت منافقة السيد الرئيس .

س: كيف تشخص ازمة المجلس الان ؟!!.

منذ استقالتي لم أتابع عن قرب ما جرى و ما يجري في المجلس , و بالتالي فليس بامكاني الحديث عن الازمة الحالية و لكن و بشكل عام يمكنني ان أوكد أن أسباب الازمة , تكمن في اهمال الموضوعية , و الافساح في المجال , للتطلعات الشخصية و العائلية و الحزبية .

س:كيف يمكن الخروج من الازمة الراهنة في المجلس؟!.

الامر هنا يتعلق بتغيير الرؤى و المناهج و طرائق العمل . لا يمكن لنا ان نخرج مما نحن فيه , و نحن نعيش في حالة الانحراق في التطلعات الشخصية-الذاتية, و أن نحتكم للفصائلية . يمكننا الخروج فقط , عندما نلتزم بالصالح العام , و أن ننحاز الى المصلحة الوطنية العامة , بعيدا عن الذاتيات و ا لفصائلية.

تضارب الأنباء عن صحة الرئيس عرفات كشف فوضوية الخطاب الإعلامي الفلسطيني

مراسلو وكالات الأنباء والمحطات الفضائية: المسؤولون الفلسطينيون هم السبب !!!

خاص - آفاق برلمانية

رغم اقرار كافة الجهات الاعلامية سواء المحلية الخاصة او الرسمية بأهمية ان يكون هناك ناطق اعلامي محدد باسم السلطة الوطنية، الا ان هذا الاقرار او هذه القناعة ما زالت مجرد فكرة تتناقل بعيدا عن تنفيذها على ارض الواقع. بل ان وسائل الاعلام العالمية ايضا تعيش هذه الاشكالية وتبحث عن ناطق اعلامي محدد يتحدث باسم السلطة الوطنية ليريح مراسليها من ملاحقة المسوؤلين الفلسطينيين امام عتبات منازلهم او على الطريق اثناء سفرهم للحصول على تصريح صحافي ازاء قضية من القضايا. ليس ذلك فحسب، فهناك من الوزراء الذين يديرون وزارة متخصصة في احد جوانب الحياة للمواطنين، يطلقون العنان لتصريحاتهم امام الكاميرات ليس عن عمل وزارتهم، بل عن الوضع السياسي الذي لم يكونوا اصلا قد شاركوا فيه.

وفي ظل الوضع الذي يعيشه الخطاب الاعلامي الفلسطيني، الذي يصفه صحافيون بـ «الفوضوي» وآخرون بـ «الانفلات الاعلامي» تبقى الصورة الاعلامية الفلسطينية تعاني من ضعف يمكّن الاعلام الاسرائيلي من افتراسها عند اي من القضايا الفلسطينية المحلية.

وخير دليل على ذلك، كيف ان الاعلام الاسرائيلي تلاعب بمشاعر واحاسيس ملايين الفلسطينيين بشان صحة الرئيس ياسر عرفات، في الوقت الذي لم يستطع الخطاب الاعلامي الفلسطيني مجاراة الدعاية الاسرائيلية واكتفى بـ «الخطابات والشعارات».

ومن الامثلة على ضعف الخطاب الاعلامي الفلسطيني، عدم قدرته على توظيف احتفالات الاسرائيليين في الشوارع، عندما اعلن عن ان الرئيس عرفات قد توفي، لصالح القضية الفلسطينية، مع الاخذ بالاعتبار كيف ان الاسرائيليين كانوا وظفوا فرحة ام لان ابنها نفذ عملية استشهادية في اسرائيل. واعتبر صحافيون فلسطينيون يعملون لدى وكالات انباء اجنبية وعربية ان تضارب الانباء الاولية عن صحة الرئيس ياسر عرفات «دليل على فوضوية الخطاب الاعلامي الفلسطيني».

وقال صحافيون «صحيح ان الاعلام الاسرائيلي حاول دس بعض المعلومات في الماكنة الاعلامية، الا ان نجاح توغل المعلومات الاسرائيلية في الاعلام العالمي وحتى في الاعلام الفلسطيني، سببه ضعف وفوضوية الخطاب الاعلامي الفلسطيني». وقال مراسل محطة العربية الفضائية زياد حلبي «ان هناك تضاربا واضحا كان في المعلومات القادمة عن وضعية صحة الرئيس ياسر عرفات، سواء عندما كان هنا في رام الله او بعد نقله الى باريس، وسبب هذا التضارب هو المسؤولون الفلسطينيون انفسهم الذين كانوا يبادرون الى اعطاء معلومات للصحافة بصرف النظر ان كانوا رأوا الرئيس عرفات او لم يروه».

ووصلت حالة «الفوضى الاعلامية» اوجها، حينما اعلن عن دخول الرئيس في حالة غيبوبة تامة، وانباء اخرى تحدثت عن وفاته، ثم تعود انباء جديدة بالقول ان الرئيس بدأ يتحسن، واثرت هذه الانباء على نفسية الرأي العام الفلسطيني.

ودفعت هذه الحالة رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية فاروق القدومي، بعد اكثر من اسبوع على نقل الرئيس الى فرنسا، للاعلان عن «انه تم الاتفاق في باريس على ان المسؤول عن اعطاء بيانات صحافية عن صحة الرئيس هو الطاقم الطبي الذي يشرف على علاجه فقط».

وهاجم مسؤولون فلسطينيون كبار وسائل الاعلام المختلفة، معتبرين ان وسائل الاعلام «لا تتوخى الدقة في تقاريرها» الا ان احد الصحافيين قال «لكن اية معلومة صحافية عن صحة الرئيس عرفات لم تخرج دون استنادها الى مصدر فلسطيني». وبعيدا عن الانباء التي تضاربت بشأن صحة الرئيس عرفات، يمكن القول ان الصحافيين بالمجمل يعانون من غياب ناطق رسمي واحد باسم السلطة الفلسطينية، وهذا ما ظهر في العديد من القضايا السياسية السابقة، ولم تتوقف القضية عند مرض الرئيس عرفات. فما ان تتربع قضية معينة على سلم اهتمامات الاعلاميين، حتى يتوجه الصحافيون العاملون بالقرب من مراكز صنع القرار السياسي الفلسطيني، هنا في رام الله.. الى مقر المقاطعة او مقر رئاسة الوزراء او المجلس التشريعي.

ويجد الصحافيون ضالتهم، باستعداد كبير من المسؤولين للادلاء بتصريحات صحافية، منها ما هو صادق ومنها ما هو بعيد عن لب الموضوع الذي يبحث عنه الصحافي.

ويقول الصحافي محمدة دراغمة الذي يعمل لدى وكالة اسوشيدت برس الاميركية «ان الصحافيين مضطرون، وهم بحاجة الى مادة اعلامية رسمية لنشرها بعجرها وبجرها، لذلك هم ينتظرون طويلا امام المؤسسات الفلسطينية للبحث عن اي ادلاء صحافي». ولا يعني الصحافيين ما يقوله المسؤول، كثيرا، وما يهمهم هو نقل حديث هذا المسؤول ونشره للقارئ، ليقرر القارئ بعد ذلك ان يشاهد او يسمع ان كان المسؤول تحدث بصدق او غير ذلك.

وعن طبيعة التصريحات الصحافية التي تصدر عن مسؤولين، يقول دراغمة «في الحقيقة ان غالبية التصريحات التي يقدمها المسؤولون الفلسطينيون بشأن اي من القضايا السياسية، تكون على الاغلب خالية من اي معنى، متكررة، لا طعم لها ولا رائحة».

ويقول دراغمة «في الدول المتقدمة، يحرص المسؤولون على توظيف اعلاميين متخصصين لديهم، بحيث يحدد هؤلاء الاعلاميون للمسؤولين كل صباح، ما هي القضايا المهمة في ذلك اليوم، ويتوقعون الاسئلة التي من الممكن ان يوجهها لهم الصحافيون، ويزودونهم باقتباسات مختصرة ذات معنى يقولونها لوسائل الاعلام».

ويمضي الصحافيون ساعات طوال امام المؤسسات الفلسطينية ترقبا لمعلومة صحافية، الا ان ما يحصلون عليه في النهاية ليس سوى «خطابات انشائية بعيدة عن اية معلومة» قال دراغمة. ويصف دراغمة حالة الخطاب الاعلامي الفلسطيني الرسمي بـ «الانفلات الاعلامي» مشيرا الى اهمية ان يكون هناك متحدث واحد باسم السلطة الوطنية، او اكثر «لكن ان يتم تحديدهم». وضاع الصحافيون مع تصريحات المسؤولين، خاصة حينما اعلن عن خطة شارون للانسحاب من غزة او فيما تعلق بدور اللجنة الرباعية.

ويقول مراسل محطة ابو ظبي الفضائية ماجد سعيد «ما يقوله السياسيون فيما يتعلق بالعديد من القضايا السياسية ليس سوى شعارات وليس معلومات».

وقال سعيد «ما نأخذه من المسؤولين، ليس سوى عموميات.. وبامكاني ان اعمل مقابلة س ج، مع احد المسؤولين قبل عدة اشهر، واتعامل معها اليوم وسأجد الاجابات ذاتها». وبحسب ماجد فان المسؤول الفلسطيني عندما يتحدث لاية وسيلة اعلام «يعطي موقفه الشخصي وليس موقفا رسميا للسلطة.. ومن المسؤولين من يبادر الى التحليل السياسي امام الكاميرات». واكثر من ذلك، يبادر مسؤولون كبار للذهاب الى مكاتب محطات البث الفضائية، لاجراء مقابلة صحافية، ورغم ذلك الا انهم يبقون في اطار التحليل واعطاء المواقف الشخصية اكثر من مواقف رسمية حكومية. ويقول سعيد «المسؤولون يبدون استعدادا كبيرا للقدوم الى مكاتب المحطات الفضائية .. ليس مسؤولا واحدا وانما في بعض الاحيان اثنان، وبالنسبة لي اكون على دراية تامة بماذا سيقولون مسبقا».

وقال سعيد ان بعض المسؤولين ومن خلال مرافقيهم يتصلون مع الصحافيين لانهم يريدون الادلاء بتصريح صحافي «نذهب اليهم، لنجد ان ما لديهم ليس سوى شعارات خطابية ليس الا». وبالنسبة لمراسلة مونت كارلو شروق الاسعد فان الاستعداد الذي يبديه المسؤولون للقدوم الى المحطات الفضائية لاجراء مقابلات صحافية «شيء جيد» في الوقت ذاته، تقول الاسعد «لكننا بحاجة الى معلومة وليس الى خطابات وشعارات شخصية».

واضافت «فعلا هناك فوضى في الخطاب الاعلامي الفلسطيني، وهذا يكشف لنا مدى الحاجة الى موقف رسمي واحد يعطي معلومة وليس شعارات».

وتقول الاسعد ان المسؤولين الفلسطينيين، وفي كثير من الاحيان يتحدثون بصفتهم الشخصية وليسوا كمسؤولين «وهذا ما يفقد حديثهم المصداقية» تابعت الاسعد. وقد يكون بامكان الصحافيين العاملين في محطات البث الفضائية استخدام المقابلة الصحافية مع اي مسؤول، بصرف النظر عما تحدث به المسؤول لانه لا يكون معروفا بشكل مطلق، ماذا سيتكلم المسؤول اذا كان على الهواء مباشرة مثلا. الا ان اهمية حديث المسؤولين، تبرز اكثر ما تبرز لدى وكالات الانباء العالمية. وفي هذا السياق، يقول ماهر ابو خاطر مراسل وكالة الانباء الالمانية «ان وكالات الانباء تبحث دائما عما هو جديد .. لكن بالفعل هناك مشكلة لدى المسؤولين الفلسطينيين بأنه ليس لديهم جديد، ولا يتحدثون بصدق رغم انه في كثير من الاحيان تكون لديهم المعلومة».

واضاف «يتحدث المسؤولون بخطوط عامة دائما لارضاء الصحافيين فقط، وهذا يضر بمصداقية المسؤول المتحدث».

ويقول ابو خاطر انه يمضي احيانا كثيرة مع مسؤولين لاكثر من نصف ساعة، في مقابلة صحافية، وفي النهاية لا يخرج بشيء او يخرج بجملة او جملتين من مجمل الحديث الذي ادلى المسؤول به.

◄ مراسلو المحطات الاجنبية والعربية امام المقاطعة يتابعون تطورات صحة الرئيس

الصحافيون تأثروا بالمسؤولين !!

وفي الوقت الذي من المفترض ان يؤثر الصحافي على اداء المسؤول الاعلامي، تأثر الصحافي واصبح مساهما في الفوضى الاعلامية، حسب ما يرى صحافيون آخرون. ويقول مراسل وكالة الانباء الاسبانية وتلفزيون تونس عصام بدران ان احاديث المسؤولين دائما «متكررة ومملة». وسبب ذلك، حسب بدران الصحافيون انفسهم، وقال «المسؤولون يكررون احاديثهم لان الصحافيين يكررون اسئلتهم ... فأصبحت اسئلة الصحافيين هي ذاتها ما يدفع المسؤولين لتكرار الاجابات».

وبرزت محطتا الجزيرة والعربية في التعامل «على الهواء مباشرة» مع قضايا سياسية راهنة، الامر الذي كان يستدعي المحطتين البحث عن مسؤولين سواء عن الجانب الاسرائيلي او الفلسطيني.

وتقول مراسلة الجزيرة شيرين ابو عاقلة «ان المسؤولين الاسرائيليين في كثير من الاحيان يكونون اكثر انسجاما في مواقفهم، خلال المقابلات المباشرة، في حين ان المسؤولين الفلسطينيين يكونون اكثر تمسكا بالشعارات ولا يعطون معلومات يكون المشاهد بحاجة اليها».واعتبرت ابو عاقلة ان المرحلة الفلسطينية الحالية بحاجة ماسة الى اعادة النظر في شكل ومضمون الخطاب الاعلامي الفلسطيني، اضافة الى اهمية ان يكون هناك متحدثون رسميون باسم الحكومة.

ونتيجة للخبرة التي اكتسبها الصحافيون بشأن طريقة تعامل المسؤولين الفلسطينيين مع اية قضية سياسية، بات الصحافيون ملمين كثيرا بالموقف الفلسطيني الرسمي، بل ملمين بآراء واسلوب الكثير من المسؤولين قبل ان يعلنوها.

وتقول هديل وهدان مراسلة العربية، انها في كثير من الاحيان تتوقع ما سيقوله المسؤول قبل ان يقف امام الكاميرا ويبدأ الحديث.

وتقول «توقعاتي تكون في محلها في كثير من الاحيان، وممكن القول انني انجح في معرفة تفاصيل التصريحات الصحافية للمسؤولين الفلسطينيين قبل تلاوتها، بنسبة ٩٢٪».

جلسة الانقضاض على الكوتا النسائية

بقلم - خديجة الحباشنة أبو علي

في الوقت الذي يتعرض شعبنا الفلسطيني ومنذ أربع سنوات لهجمة وحشية متواصلة وعملية تدمير منظمة، طالت كافة مقدرات شعبنا المادية والبشرية. وفي وقت نحن أحوج ما نكون للتكاتف واستنهاض كافة الطاقات وزج الجهود لتعزيز قدرتنا على مواصلة الصمود واجتراح وسائل جديدة ومبتكرة للتنمية. فوجئت أطراف الحملة الوطنية لتطوير مشاركة المرأة في الانتخابات بتحرك مجموعة من أعضاء المجلس في محاولة محمومة لشطب المادة (٢٣) من قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية المعدل بالقراءة الثانية، التي تنص على : «يجب أن لا يقل تمثيل أي من الجنسين في مجالس الهيئات المحلية عن ٢٠٪ »، وكانت هذه المادة قد أقرت في جلسة سابقة للمجلس التشريعي بالقراءة الثانية، وأشاعت جواً من الفرح و الشعور بالتفاؤل والأمل في أوساط النساء وأطراف المجتمع المدني.

والحقيقة أن المفاجأة ليست في وجود تحرك معارض للكوتا بحد ذاته، فنحن نعلم أننا من مجتمع نام ولا يزال في بداية تجربته الديمقراطية، ولا شك في وجود تيار تقليدي محافظ يقاوم المفاهيم التنموية الجديدة. وإنما المفاجأة هي في طبيعة التحرك الذي رافقته حالة من التحدي والانفعال، كاد أن يصل حد استخدام العنف من أحد الأعضاء المعارضين تجاه إحدى الأخوات. إن شكل وطبيعة تحرك هذه المجموعة من أعضاء المجلس خرجت كلياً عن الحد الأدنى من أصول العمل الديمقراطي بل وعن حدود اللياقة.

هكذا وجدت أطراف الحملة الوطنية لتطوير مشاركة المرأة في الانتخابات نفسها في معركة ما كان أغناها عنها. فقد جاء القرار الإنجاز باعتماد التدخل الإيجابي لصالح المرأة نتيجة لعملية حوار طويل ومعمق منذ أواخر العام ٢٠٠٢، بدأت بالاتحاد العام للمرأة والأطر والمنظمات والمراكز النسائية واتسعت حتى ضمت غالبية واسعة من القوى والأحزاب ومنظمات المجتمع الأهلي، وشملت عدداً كبيراً من صناع الرأي وأصحاب القرار في البلاد. وامتدت لتصل لقطاعات واسعة من النساء عبر تشكيل لجان للمتابعة في معظم محافظات الوطن. وكانت لجنة متابعة الحملة تخطط لمرحلة ما بعد الحصول على الكوتا من العمل، والتي تتطلب وضع برنامج لدعم النساء المرشحات ممن تتوفر لديهن القدرة والكفاءة لخوض التجربة، في إدارة الحملة الانتخابية ووضع البرنامج الانتخابي. حيث يتوقع أن يشجع إقرار الكوتا عدد كبير من النساء على ترشيح أنفسهن.

كأن حالة الفرح والشعور بالتفاؤل والإنجاز التي سادت أطراف الحملة، قد أزعجت هذه المجموعة من أعضاء المجلس لتتحرك بشكل عدائي محموم لشطب المادة وكأن كارثة ستحل بالبلاد بسببها، مما جعلها تنسى أو تتناسى أصول وقواعد العمل في تقديم مشاريع القوانين، كما يقرها النظام الداخلي للمجلس. ولقد جاءت وقائع جلسة المجلس التشريعي في ١٠/٣١ لتسلط الضوء على مدى الترهل الذي تعاني منه بنية المجلس، ومدى الخلل في آليات العمل واتخاذ القرار فيه.

انتهاك القانون باسم الحفاظ على القانون :

رغم أن مجموعة الأعضاء المعارضين للكوتا، انطلقت أساساً من معارضة الكوتا بحجة عدم المس بالقانون الأساسي، إلا أنها في تحركها المحموم قامت بانتهاكات عديدة للقانون الذي ينظم أعمال المجلس، هي:

أولاً : رغم أن العريضة التي طالبت بالقراءة الثالثة لمشروع قانون انتخاب هيئات الحكم المحلي المعدل، استندت إلى المادة (٦٨) بند (٢) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي التي تنص على شروط طلب القراءة الثالثة ومنها تقديم طلب مسبب قبل انقضاء أسبوعين وهي المدة القانونية لرفع القانون لرئيس السلطة. إلا أنهم لم يتمكنوا من جمع تواقيع الـ٢١ عضو (ربع عدد أعضاء المجلس في الوقت الحاضر) وتقديم طلب القراءة الثالثة إلا بتاريخ ٩/٢٦، أي بعد انقضاء المدة القانونية لتقديم طلب القراءة الثالثة (الأسبوعين) ، وقد برر القائمين على العريضة هذا التأخر بتعليق أعمال المجلس، وهم يعلمون تماماً كما نعلم نحن أيضاً، أن المجلس قد علق أعمال الجلسات العامة فقط ولم تعلق أعمال اللجان، كما ظلت دوائر وإدارات المجلس تعمل، وبدليل تقديمهم طلب القراءة الثالثة للقانون قبل انقضاء مدة تعليق الجلسات العامة للمجلس ١٠/٣٠.

ثانياً : لم تلتزم العريضة بشرط أساسي في طلب القراءة الثالثة لمشاريع القرارات، وهو تبيان أسباب الطلب، الذي لم تأتي عليه العريضة. ولدى الاتصال ببعض الأعضاء ممن لم يتوقع مساندتهم لمثل هذا التحرك، حيث كان بعضهم قد صوت لصالح الكوتا في القراءة الثانية، وتبين أن إعداد العريضة قد تعرض لقدر من التلفيق. بل أن عدداً من الأعضاء أبدى رغبته في الانسحاب من قائمة العريضة، مما حدا بالعضو الذي يقف وراء العملية للبحث عن أسماء إضافية. وفي المنطق القانوني فإن انسحاب عضو واحد كاف للإخلال بقانونيتها لنقصان نصاب ربع الأعضاء، وطبعاً لا يجوز إضافة أعضاء جدد عليها بعد مرور المدة القانونية.

والسؤال هو، كيف تم إدراج القراءة الثالثة لقانون انتخاب هيئات الحكم المحلي على جدول أعمال المجلس، بناءً على طلب العريضة مع كل هذه الثغرات القانونية؟

جلسة مرتجلة وجدول أعمال مفتعل :

حتى مساء يوم الاثنين ١٠/١٨ كان مقرراً انعقاد المجلس التشريعي يوم ١٠/٢٠ لمناقشة تقرير الحكومة، لكن الحكومة اعتذرت عن تقديم تقريرها قبل يوم واحد من الوقت المحدد، وفي مثل هذه الحالة تؤجل الجلسة لليوم التالي على الأقل، لاستيفاء المدة القانونية في إبلاغ الأعضاء بجدول الأعمال الجديد وهي ٤٨ ساعة كما ينص النظام الأساسي للمجلس. إلا أن هذا لم يحدث وتم وضع جدول أعمال للجلسة يتضمن أحد القوانين الهامة بدون ضمان استلامه والموافقة عليه من قبل الأعضاء. وقد يفسر هذا الارتجال غياب عدد كبير منهم. بل أن بعض الأعضاء لم يتوقعوا أن تعقد الجلسة بسبب توقع غياب عدد كبير من الأعضاء. فمن المسؤول عن ترتيب جلسة مرتجلة لمناقشة واحد من أهم القوانين في البلاد، مثل قانون انتخاب هيئات الحكم المحلي، الذي له دور أساسي في تطوير البنية التحتية للتنمية المجتمعية وللديمقراطية ؟

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد وقعت في الجلسة انتهاكات ليس للنظام الأساسي للمجلس فحسب، وإنما حتى للأعراف المرعية، مثل :

أولاً : تم تمرير مناقشة مشروع قرار خاص بالسلطة القضائية لم يكن مدرجاً على جدول الأعمال، قبل مناقشة المادة المعدلة (٢٣) من قانون انتخاب هيئات الحكم المحلي، دون أن يتساءل أحد عن سبب ذلك الخروج على جدول الأعمال، وليس هنالك تفسير لذلك إلا أن هنالك من يريد أن يتحكم بسير النقاش والتصويت تبعاً لترتيب مسبق أو أن الفوضى سيدة الموقف في العمل.

ثانياً : خرجت الجلسة عن مراعاة الأصول القانونية حيث تم التصويت دون التدقيق في عدد الحضور وتحديد نوع الأغلبية المطلوبة. إن كون نتيجة التصويت هي ١٨ مع و١٧ ضد وواحد ممتنع تجعل القرار يفوز بالأغلبية النسبية وليس بالأغلبية المطلقة التي ينص عليها النظام الأساسي.

ثالثاً : تم رفع الجلسة مباشرة بعد التصويت على المادة دون التصويت على القانون ككل. رابعاً : تبين بعد انفضاض الجلسة وقوع خطأ في تعداد الأصوات وأن هنالك صوت أو أكثر لم تحتسب.

إن جميع ما سبق يدل دلالة واضحة على وجود نية مبيتة وترتيب مسبق للتحكم بمجريات الجلسة واتخاذ القرار فيها، أو عدم وجود متابعة دقيقة أو التزام بآليات العمل التي ينص عليها النظام الأساسي، وهكذا تخضع أعمال المجلس لأعراف واجتهادات يتم التوافق عليها بين الحضور، وبهذا تصبح آليات العمل متذبذبة وغير خاضعة لأي نظام يمكن متابعته. إن المهمة الرئيسية للمجلس التشريعي (البرلمان) باعتباره السلطة الثالثة في الدولة، بالإضافة لدوره في مراقبة أداء السلطة التنفيذية (الحكومة)، هو القيام بسن القوانين والتشريعات التي من شأنها النهوض بأوضاع المجتمع وتوسيع قاعدة المشاركة لتشمل جميع القوى الفاعلة في المجتمع، ومواجهة المشاكل والعقبات التي تعترض طريقهم، مثل الفقر والبطالة والمرض والعنف المجتمعي والمنزلي، ومشاكل الشباب واستمرار ظاهرة النظرة النمطية في إقصاء المرأة عن مواقع القرار، والتي تعتبر من أهم العقبات التي تواجه خطط وبرامج التنمية في العالم النامي. فأين مجلسنا من هذه المهمة الحساسة والخطيرة ؟

فمنذ ستينات القرن الماضي وبعد أن أدرك العالم مدى الهدر في الطاقة البشرية الحاصل بسبب الانتهاك الواقع في حقوق الإنسان واستمرار ظاهرة التمييز ضد المرأة ، بدأ يسود مفهوم جديد للتنمية يرتبط ارتباطاً جوهرياً بحقوق الإنسان والديمقراطية، بحيث تكون المرأة قطباً أساسياً فيها، والعمل على تذليل العقبات التي تعيق مشاركتها في كافة المجالات وعلى جميع المستويات بما فيها مواقع القرار. وهكذا أدخل مبدأ التدخل الإيجابي في المواثيق الدولية وفي تشريعات الدول الذي يستخدم كإجراء مؤقت، لحين تحقيق تنمية متوازنة للفئات والمناطق المختلفة في البلاد. مثل تخصيص حصص من مقاعد الجامعات للمناطق المهمشة، وتخصيص حصص من مقاعد البرلمان أيضاً للمناطق والفئات المهمشة.

ومن تجربة الحملة الوطنية في الحوار مع أعضاء المجلس التشريعي حول مطلب اعتماد التدخل الإيجابي لصالح المرأة، تبين أن هنالك ثلاث تيارات بين الأعضاء، تيار معارض يستند لفكر ومفاهيم تقليدية متزمتة، يغطي نفسه بالاستناد إلى حرفية النصوص القانونية أو إلى الخطاب العاطفي حول المساواة والكرامة. وهو ليس تياراً واسعاً كما يسود الاعتقاد، ولكنه تيار ينطلق من الحفاظ على البقاء، لأنه يدرك أن سنة الحياة هي النمو والتطور، وهو يبذل جهداً مضاعفاً في ترتيب صفوفه للحفاظ على وجوده. وهنالك تيار ديمقراطي عريض ويدعو للأمل، ويوجد بينهم عدد كبير من أعضاء المجلس اللذين يقفون إلى جانب حاجات المجتمع الفلسطيني في التنمية وفي توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية وخاصة للنساء، وبينهم من لم يكن مطلعاً أو متأكداً من ضرورة استخدام التدخل الإيجابي لصالح المرأة لكنه كان متجاوباً واستمع باهتمام لمطالب الحركة النسائية والمجتمع المدني، إلا أن هذا التيار للأسف يعاني من عدم بذل الجهد في تنظيم صفوفه. أما التيار الثالث فهو تيار متردد لا مع ولا ضد، ليس لديه رأي واضح. إما لأن لديه حسابات خاصة لا يستطيع أن يعلن عنها أو لأنه غير قادر على تكوين رأي.

وإننا ندعو الاخوة المعارضين للاطلاع على وثائق الاتحاد البرلماني الدولي، ومجلسنا عضو فيه. ففي دراسة أعدها الاتحاد في العام ٢٠٠٢ وشملت ١٥٠ دولة متقدمة ونامية، تبين أن ١٥ دولة فقط في العالم من بينها دول نامية ودول متقدمة تمكنت من رفع نسبة تمثيل المرأة ٣٠٪ وما فوق في الهيئات التمثيلية. وقد تم ذلك عن طريق استخدام آلية الكوتا في قوائم الأحزاب التي تتداول السلطة عبر نظام الانتخابات النسبي، أو عن طريق نص في قانون الانتخاب أو في الدستور.

إن ممارسة الديمقراطية على نطاق يلبي حاجات المجتمع الفلسطيني في النهوض والتنمية، تتطلب وجود تيار ديمقراطي نشيط ومنظم. ومن الأسس الكفيلة لتطوير هذا التيار هي أن يحمل قضايا الناس ويعبر بصدق وجدية عن تطلعاتها. ونح ندعو الاخوة أعضاء المجلس القادرين على تفهم حاجات المجتمع في التنمية والديمقراطية لبذل مزيد من الجهد في الحوار مع أطراف المجتمع وتنظيم صفوفهم. وهنالك ضرورة ملحة لإعادة النظر في آليات عمل المجلس والإسراع في إقرار قانون الانتخاب للمجالس المحلية وللتشريعي، باعتبارها أدوات أساسية في تطوير التجربة الديمقراطية، ولإجراء الانتخابات على أسس تنموية صحيحة.

◄ ثمة المخيمات الفلسطينية ومشاركتها

سلامة: الوقت تأخر، ولكن هناك حاجة لنظام يكون مقبولاً من قبل الجهات المعنية، وبالأخص ما يتعلق باللاجئين في المخيمات، وهناك اجتهادات أن تكون الانتخابات أو الهيئة التي سوف تنتخب لها صلة سياسية مع م.ت.ف وإدارية ومالية مع وزارة الحكم المحلي، وجميع هذه الاقتراحات تأتي في إطار التساؤلات والمناقشات التي تتفاعل هذه الأيام باتجاه بلورة مواقف وصيغ محددة. * ولكنك تتحدث عن تجمعات سكانية عدد سكانها كبير، ومعظم المخيمات في حال أجريت الانتخابات سوف يكون لها مجلس بلدي، عندما تقول لم يمنعه أحد، يجب أن تجد له صيغة أو صندوق اقتراع؟

ـ الأمر مطروح للنقاش ولا توجد صيغ نهائية حول هذه المشاركة، هناك تعقيدات قانونية وسياسية.

* ألا تعتقد معي أن إخراج اللاجئ من قانون الانتخابات يعني أنك أخرجته من قانون يخص كل مواطن فلسطيني، وعندما تخرج اللاجئ منه كأنك تقول له أنت لست فلسطينياً ولست مواطناً، لماذا لا يصبح له استثناء داخل قانون الانتخابات المحلية نفسه؟

ـ القانون لم يخرج اللاجئ من قانون الانتخابات. الحديث هنا عن المخيمات لا عن اللاجئين عموماً هناك تصنيفات في القانون مدينة، قرية، بلدة وتجمع، وهناك مخيم، والمخيم لم يذكر في القانون، هناك جانب من المشكلة قانوني، وأعتقد أن المشرع تجنب أن ينص على المخيم، لأنه في اللحظة التي ينص فيها على المخيم، يكون قد حدد صيغة المخيم باعتباره تجمعاً سكانياً ثابتاً له وضع القرية أو البلدة، وهذه مسألة لها بعد سياسي، وهي في حاجة إلى دراسة التبعات القانونية والمرجعيات، في حين نحن نعلي من مسؤولية الأنروا عن المخيم، فالأنروا تقول لست مسؤولة عن المخيم، أنا مسؤولة عن الخدمات وعن المراكز في المخيم، وأنا لست قوة شرطة ولا إدارة ولا نظاماً، فنوعية صلاحيات الأنروا ملتبسة، وهو التباس موضوعي وتاريخي. باختصار هذه القضية لا يوجد فيها موقف متكامل ورسمي. والموقف بحاجة إلى إيضاح، ويمكن أن الظروف لا تساعد في إيضاح الموقف. فالأمور متداخلة ومتحركة في ذات اللحظة، ففي حين نقول هناك قانون واضح للسلطة الوطنية، هناك أوضاع من مسؤوليات م.ت.ف تتجاوز مسؤوليات السلطة، والقضايا التي لا تغطيها السلطة تغطيها المنظمة، وهذا وضع سياسي أكثر منه نظامي قانوني.

* ما هو حجم المشاركة الشعبية داخل المخيم في اتخاذ هذا القرار ونحن نعرف أن صيغ تشكيل اللجان الشعبية هي شبيهة بالصيغ التوافقية الموجودة داخل م.ت.ف أي كيف يكون لها الحق في اتخاذ هكذا قرار دون استمزاج رأي المخيم، من نوع استفاء عام ؟

ـ هذه مسالة سياسية، ولا يوجد قانون يمنع مشاركة اللاجئ في الانتخابات المحلية، القانون يحدد أن يكون عمر الناخب فلسطيني ١٨عاماً فما فوق، وأعادوا في القانون أن يكون الناخب قد دفع ضرائب البلدية، والقانون لا يسأل إذا ما كنت تسكن في المخيم، المسألة سياسية، وهي قضية على جدول أعمالنا، ونحن نعمل على بلورة موقف بالتنسيق مع الجهات المعنية، بصدد تطوير النقاش في هذا الموضوع، والمجلس التشريعي لم يتعرض لمثل هذه القضية حتى الآن.

ويضيف: موضوع مشاركة اللاجئين في الانتخابات له دلالات سياسية، لذلك هناك قلق سياسي حول تبعات المشاركة من عدم المشاركة، إضافة إلى تداخل الموضوع مع الخدمات، لماذا يستثنى المخيم من خطط التنمية والخدمات العامة، هناك مسعى إقليمي ودولي إلى تحسين الوضع في المخيمات وتطوير الأوضاع المعيشية والاجتماعية لدمجها في المحيط دون الحديث عن حل لمشكلة اللاجئين، ولا يترافق مع ذلك سعي من أجل إيجاد حل لقضية اللاجئين وهو ما يدعو إلى التدقيق في الصيغ المتاحة أمام اللاجئين للمشاركة

قانون أردني بين الأسباب

ويقول الباحث سليم تماري: في السابق كان الموقف من اللاجئين واضحاً، في المخيمات لهم مجالسهم وتمثيلهم من خلال أطر وكالة الغوث، والاعتراض على تحسين أوضاع المخيمات حمل نظرة مجحفة بحقهم، وكان مرتبطاً بالرؤية السياسية، والخوف أن يؤثر مثل هذا الأمر على ترتيبات الوضع النهائي وتحديداً حق العودة. وعارضت بعض التيارات السياسية تحسين أوضاع اللاجئين في المخيمات وإعادة تشكيل البناء انطلاقاً من فكرة أن تحسين أوضاع اللاجئين قد يؤدي إلى عدم تحقيق رؤاهم السياسية، ويؤثر على التزامهم بدورهم الوطني، وهو تبسيط فج لموقف أيديولوجي متزمت يدعو اللاجئين إلى عدم القبول بتحسين أوضاعهم تحت دعوى أن هذا يضعف من انتمائهم السياسي. هذا الموقف تغير، وأصبح غير مقبول بعد ٥٠ عاماً، ومثل هذه المواقف صدرت من أناس لا يعيشون في المخيمات ولا يعانون معاناة المخيمات. وظلت لها بقايا نشهدها في الموقف من الانتخابات المحلية، والموقف القديم غير مبرر سياسياً.

وعن السماح للاجئين في الانتخابات في قطاع غزة وتحريمه في الضفة يقدر تماري الأمر بأن الضفة عندها نماذج من انسحاب الناس من الأحزاب وضعف حماسهم للعملية السياسية، إضافة إلى شعورهم أن أي نوع من التصويت لن يغير من الوضع. أي أن هناك اغتراباً وعزوفاً من الناس عن العملية السياسية. والشق الثاني من الأمر له علاقة باللاجئين أنفسهم الذين يروون في مشاركة اللاجئين في هذه الانتخابات هي نوع من المساهمة في تذويب حقوق اللاجئين على ضوء المفاوضات النهائية التي كان يمكن لها أن تحدث في »كامب ديفيد«، وهذا خطأ، فلا يجوز الخلط بين الحلول السياسية لقضية اللاجئين، وإنجاح المساهمة الأساسية للناس في ديمقراطية النظام. وواضح أن الانتخابات المحلية لن تحسم السياسات العليا، ولكنها تلعب دوراً كبيراً في تعزيز علاقة الناس في إدارة حياتهم اليومية. ومن الخطأ إغراق الانتخابات المحلية بأعباء سياسية.

وأضاف تماري: إن قانوناً محلياً أردنياً كان ساري المفعول ساهم في تكريس هذه النظرة، وهو يخرج المخيمات من أطر التنظيمات البلدية، اللاجئون موجودون داخل حدود البلدية وفي حدود خدماتها، لكنهم لا يستفيدون منها، وكان هناك تواطؤ مع هذه الفكرة من سكان المدن ومن اللاجئين أنفسهم الذين يعيشون خارج حدود المخيم، والمخيمات لم تكن قادرة على زيادة دخل البلديات لتأمين الخدمات التي تقوم بها البلديات، فأخرجت من الانتخابات بحكم القانون، حيث لا يجوز لمن لا يقوم بدفع ضرائب البلدية المشاركة، والمخيمات لا تقوم بدفع هذه الضرائب لأن الوكالة تتولى الاهتمام بقضايا النظافة والتعليم، فأخرجت من الانتخابات قانونياً.

وعن سؤال إذا ما شكلت انتخابات العام ٦٧ اختراقاً لهذه القاعدة؟ يقول تماري: صحيح شكلت اختراقاً بمعنى ما، لكن المخيمات لم تضم للقاعدة الانتخابية، اللاجئون سجلوا لهذه الانتخابات، لكن المشكلة لم تحل بالكامل.

اللاجئ يحتمي بالمخيم

ويرى الباحث القانوني الدولي السيد كمال قبعة أن هذه القضية بحاجة إلى إعادة تفكير، وإلى »دحض أكذوبة انهم لاجئون في وطنهم«، بل هم يعيشون بين أبناء شعبهم وعلى أرضهم، وعليهم ممارسة كامل حقوق المواطنة، ولكن هناك نمطية في التفكير تمنع مثل هذه المشاركة.

هذه النمطية تخلق واقعاً وتنشر أكذوبة بين اللاجئين أن المشاركة هي تضييع لحقوق اللاجئ، وهم يخافون من الوضع الأسوأ، مع تراجع خدمات الأنروا، والخوف سياسي في جوهره. فاللاجئون يسمعون عن مبادرات سياسية هي أشبه بدوريات استطلاع، ولا يفهمون مغزاها فيلجأون للاحتماء بالمخيم، فهو قلعتهم الأخيرة، وهناك أناس يستخدمون هذه القلعة استخدامات تؤدي إلى نتائج خطيرة، والقانون سكت عن ذلك. أي أنه ليس هناك ما يمنع من المشاركة والذي يمنع المشاركة هو الموقف العام المتقادم والنمطي. ويضيف لا أرى، باختصار، ما يمنع مشاركة المخيمات في الانتخابات لا الفقرة ١١ من القرار ١٩٤، ولا القرار الخاص بإنشاء الأنروا، ولا الاتفاقيات المبرمة بين السلطة والأنروا والمعروفة باتفاق التر تركمان ? عرفات، وأكدته أيضاً اتفاقية نقل المقر إلى غزة، وكلها لا تمنع مشاركة اللاجئ ولا تحرمه حقه من المشاركة في الانتخابات، وطالما هم متخوفون فلتجر انتخابات مباشرة من دائرة شؤون اللاجئين والأنروا للجان الشعبية للمخيمات، وتشكل نوعاً جديداً من اللجان، تكون هي الذراع التنفيذي والتمثيلي لدائرة شؤون اللاجئين في م.ت.ف، بشرط أن تكون هناك خطة تنموية من قبل السلطة والمنظمة لهذه المخيمات، إضافة إلى ما تقوم به وتلتزم به الأنروا.

وهناك شكل آخر، أينما أمكن يمكن مشاركة المخيمات في الانتخابات المحلية على أن تكون دوائر بحد ذاتها، بلديات، مجالس قروية، فليكن هناك مجالس للمخيمات، لكن في إطار قانون الانتخابات نفسه انطلاقاً من أن اللاجئ مواطن أولاً، وقضية اللاجئين هي قضية عموم الشعب لفلسطيني، وبخاصة أن اللاجئين يشكلون ٧٦٪ من سكان غزة، و٣٥٪ من سكان الضفة الغربية.

لماذا لا نشارك!

ويبين المواطن جهاد نخلة (٣٠ عاماً) مصور صحافي أنه لم يسمع ولم يشارك في أي نقاش لهذه القضية، لا في النقاشات التي تجري داخل أسرته، ولا في المقهى الشعبي في المخيم، ولا بين أصدقائه، وأن من يقرر بمثل هذه الأمور هي اللجنة الشعبية في المخيم، وهي غير منتخبة.

ويضيف: »أما لماذا لا نشارك فالله اعلم، أنا شخصياً لا أعرف، وأعتقد أن آخرين كثيرين مثلي لا يعرفون، لأنني اعتبر نفسي مهتماً بقضايا عامة وأسال عنها أو على الأقل أصادفها في عملي« ويبدو أن موقف جهاد هو موقف الأغلبية من سكان المخيمات.

المخيمات لا مصلحة لها في المشاركة

ويوضح ياسر أبو كشك رئيس اللجنة الشعبية في مخيم الفارعة موقف اللجان الشعبية التي أصدرت بياناً رفضت فيه مشاركة اللاجئين في انتخابات المجالس المحلية بالقول: »نحن لم نرفض كلجان المشاركة في الانتخابات، لكننا رفضنا أن نكون جزءاً من البلديات، نحن كلجان شعبية نمثل مخيماتنا، وهذه اللجان بحاجة إلى تشريع وجودها بالانتخاب، المطروح أن نشارك، مثلاً كمخيم بلاطة، في انتخاب رئيس بلدية وأعضاء المجلس البلدي لبلدية مدينة نابلس، ولنا الحق في المنافسة على هذه المناصب، وهو ما رفضناه، لأن المخيمات لا مصلحة لها في المشاركة، مثلا كخدمات طرق نحن في مخيم الفارعة حصلنا على ١٨٠ ألف شيكل، ومخيم بلاطة مثلاً حصل على ٤٠٠ ألف شيكل وغيرها من الميزانيات والمخصصات للمخيمات، إذا ما أصبحنا جزءاً من البلدية تذهب هذه الأموال إلى البلدية ولا نضمن أن يدخل المخيم ضمن أولوياتها. ويقول أبو كشك إن من قرر عدم المشاركة هي اللجان الشعبية التي اجتمعت في المكتب التنفيذي لمخيمات الوسط، وبناء على توصيات الندوة التي عقدتها دائرة شؤون اللاجئين، قررنا أن يتم إجراء انتخابات اللجان الشعبية بمعزل عن انتخابات المجالس المحلية، ونحن لا نستطيع الالتزام به لأن المجلس البلدي أو القروي يجبي ضريبة المسقفات ورُخص صحة للمحلات التجارية ورُخص بناء وهي مهام تتولى الوكالة القيام بها، ولماذا ينطبق علي قانون المجلس البلدي طالما أنني لا أقوم بمهامه، من مصلحة المخيم الحفاظ على مسمى اللجنة الشعبية للمخيمات، لأنه مسمى يعالج الخصوصية، ويحافظ عليها، ولماذا تريد مني أن أدمج المخيم وأذوبه في المدينة والتجمع المجاور له.

عرض كتاب «يوميات المقاومة في مخيم جنين»:

ملحمة في شهادات صناعها

عرض: محمد هواش

«يوميات المقاومة في مخيم جنين ٢٠٠٢»، إعداد وتحرير وليد دقة، هو كتاب جديد صدر عن سلسلة التجربة الفلسطينية التي يحررها الزميل زكريا محمد في «مواطن»، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. ويقع الكتاب في ١٣٠ صفحة من القطع المتوسط.

في هذه الشهادات محاولة تأسيس رواية فلسطينية لمعركة فاصلة، مع أنها رمزية، في المواجهة الفلسطينية المحتدمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وفي الصورة الخلفية تظهر كم هي مهمة وعميقة، وتشكل مدرسة تجربة السجن بالنسبة للحركة الوطنية الفلسطينية في قدرتها على التسجيل والتوثيق والتأسيس لفعل قد يكون تاريخياً على بساطته. كما أشير إليها في مقدمتي المحرر والكاتب اللتين سبقتا الشهادات الأربع للحاج علي الصفوري، وجمال حويل، ويحيى محمد عبد الرحمن الزبيدي، وشهادة عبد الجبار خليل خباص. والأربعة التقاهم الكاتب في المعتقل الذي سبقهم هو إليه من مواقع أخرى لا تقل إثارة في رسالتها ومحتواها ونتائجها على مجمل التجربة الكفاحية الفلسطينية.

وأهمية المحاولة وصدقيتها تكمن في أنها رواية لأشخاص ? أبطال. قاموا بفعل. ويسجلونه بصورة حية غير منقولة عن آخر، إلا لتأكيد ما أو إضافة ما على حدث تفصيلي هنا، أو مربع فسيفسائي في صورة الواقعة ? البطولة التي سطرها المخيم في المواجهة من دون استحضار أو مقاربات مع أمكنة أخرى، كما ورد في الكتاب.

الصورة الكلية بهذا المعنى لا تزال ساخنة حية متواصلة، ما يجعل التاريخ الرسمي مشوشاً ويفتقد لعناصر التحقق من صدق التجربة. لذلك، فإن هذه الرواية تعتبر كتاباً في وقته. وهو يسد فراغاً في الصورة التي لدينا عن الحقيقة وعن المواجهة في تعدد أمكنتها وتوزعها الجغرافي والإنساني بين صورة البطولة وصورة الضحية التي تتأرجح بينهما المفاهيم المتعلقة بتقييم التجربة.

فإذا كانت شهادات الكتاب تنقل تفاصيل معركة جنين وملحمة مخيمها، وتمجد البطولة الفردية واتخاذ قرارات بعيداً عن الإجماع التنظيمي والوطني، وتحول المخيم معها إلى رمز للمقاومة والصمود على الرغم من فقر الإمكانيات قياساً بحجم الآلة العسكرية الإسرائيلية وقوة نيرانها، فإن بعض التفاصيل المذكورة قد تفيد لا في تأكيد الحقيقة فحسب، بل في تقويم أفكار شعبوية وحروب شائعات وآراء مشبعة بالأيديولوجيا في الإطار العام للمواجهة الفلسطينية الإسرائيلية.

الكتاب سرد أشبه بالحكايا عن قصص متناثرة من حصار المخيم، يفتقد مقومات العمل التوثيقي المنهج، إلا أنه استطاع أن ينقل للقارئ جزئيات صغيرة في معركة، ووثق تجارب يمكن أن تشكل في المستقبل مادة خاماً للبناء عليها قبل أن تضيع في غياهب الذاكرة وتأتى الأيام على تفاصيلها. الكتاب يضم شهادات أربعة من الأسرى ينتمون إلى اتجاهات سياسية خاضت معركة المخيم، وشكلت لجنة للمقاومة، بعيداً عن رغبات تنظيماتها وتشكيلاتها العسكرية، وهي شهادة الحاج علي الصفوري، وشهادة جمال حويل، ويحيى عبد الرحمن الزبيدي، وعبد الجبار خليل الخباص. والنسيج الحقيقي للكتاب يتألف من شهادة علي الصفوري، وجمال حويل، وحملت هاتان الشهادتان أبعاداً سياسية واضحة أعطت مدلولات بعيدة لموقف الرافضين الخروج من المخيم والتمسك بخيار المقاومة حتى الطلقة الأخيرة، وعلاقة هذه الأطراف بمرجعياتها السياسية.

والشهادات حملت طابعاً تلقائياً لوصف أحداث أو تجارب أو قصص استشهاد وجرح مقاتلين سطروا أمجاد هذه المعركة بدمائهم، ولم تقدم شهادة يومية لتفاصيل عن حياة المخيم والناس، لكنها ألقت الضوء على مجموع معارك شكلت مجتمعة صور الصمود.

علي السعدي، علي الصفوري، الحاج هاون، من الأسماء البارزة في مواجهات المخيم، وواحد من ٢٧ مناضلاً حوصروا في أحد بيوت المخيم بعد أن تم تدمير وتجريف غالبية منازله، يروي لنا تجربته التي عاشها، والصفوري من سرايا القدس، الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي.

وينقل في شهادته تجارب واستخلاصات الاجتياحات التي سبقت المخيم، وإنها هي التي حضت المدافعين على رسم خطة لحماية المخيم والذود عنه. وبحسب السعدي، فقد شُكلت قيادة موحدة ضمت من لهم خبرة سابقة في القتال، ومنهم محمود طوالبة، وطه الزبيدي، وأبو جندل الذي يستحق كل أوسمة الشرف، وكان مسؤولاً عن المنطقة الغربية في المخيم، وانضم إلى اللجنة شباب من كتائب شهداء الأقصى، وكتائب القسّام، كانوا تابعين لقوات الأمن الوطني بعد صدور قرار لهم بالانسحاب.

وأشار الصفوري في شهادته إلى أن «أوامر بالانسحاب من المخيم قبل الاجتياح الأخير جاءت إلى كل الفصائل العسكرية من قياداتها السياسية، بما فيها سرايا القدس، وممن اتصلوا بنا عطا أبو ارميلة، والشيخ جمال، والشيخ بسام، وبالفعل انسحبنا من المخيم باتجاه جنين، وجمعنا الأمن الوقائي، ووضعنا في أماكن محددة، أنا مثلاً وُضعت في بيت مقابل مستوطنة «جديم»، وهذه المستوطنة كانت قريبة بحيث يمكنهم إطلاق النار علينا من بندقية (م١٦)، ونحن داخل البيت، عندها أدركنا أن هناك خديعة، وقد تكون لعبة سياسية، يدخل الجيش المخيم، ويفتشه، ويسجل موقفا، أدركنا ذلك، واتصلنا بالإخوان من المقاومين والعسكريين، وعدنا في اتجاه المخيم، واستمرت هذه العودة حتى الساعة الثالثة صباحاً، وفي هذه الأثناء كان الجيش الاسرائيلي يتقدم باتجاه المخيم، ولم يستطع الدخول، وحاول الأمر ذاته في الاجتياح الأخير، وكانت هناك وشوشة بين جهازين أمنيين فلسطينيين مع بعض المقاتلين من كتائب شهداء الأقصى الذين رفضوا الأوامر.

ويظهر أن هذه التجربة إضافة إلى تجربة رسالة الضمانات التي قدمتها سرايا القدس وكتائب شهداء الأقصى ووافقت عليها حماس بصورة مبدئية، إلى القيادة الفلسطينية بموافقتها على وقف العمليات ضد المدنيين قبل، شكلت حافزاً لنا على المقاومة وعدم الاستجابة إلى الموقف السياسي، ودفعت إلى المقاومة وعدم الثقة بكل الوعود الممنوحة لهم».

وجاءت تجربة المخيم لتؤكد الأمر من وجهة نظر المقاومين. ويقول الصفوري: «تلقى أبو جندل مكالمة هاتفية من قائد المنطقة أبلغه فيها بأن عليه الانسحاب فوراً هو ومجموعته، فرد عليه بالرفض وكسر جهاز هاتفه بعد أن أنهى المكالمة.

ولم يواجه المقاتلون مشاكل في الغذاء والماء إلا بعد خروج أهل المخيم الذين اتخذ قرار بمغادرتهم بعد القصف العشوائي للمخيم، وتجريف المخيم، أي بعد اليوم التاسع، حيث وجدنا كمية من التمر وزعت على المقاتلين وأصبحت هي وجبة الغذاء اليومي، وكانت أم مروان الوشاحي تحضر لنا الطعام، وظلت على هذه الحال حتى بعد استشهاد ابنها وإلى أن أطلق جنود الاحتلال النار عليها وهي تحمل الطعام على رأسها».

وجاء علي الصفوري في شهادته على الكثير من التفاصيل والتفاصيل الصغيرة، من استشهاد محمود طوالبة ومجموعته التي دافعت عن المخيم من الجهة الجنوبية بعد أن حوصر في حارة الحواشين ... «هذه العملية أدت إلى إصدار أوامر جديدة إلى المجموعات بالتزام أماكنها، وكان ذلك في اليوم السابع للاجتياح».

كما عدد الصفوري في شهادته معظم أسماء الشهداء من المقاتلين ومن أهل المخيم، وقتلى الجيش الاسرائيلي في هذه المعركة، وتدمير ٩٠٪ من مخيم جنين، وتعرض لقضية الاستشهاديين، وكيف جاءت بنتائج سلبية، وأعطت مبرراً لإسرائيل بتدمير المخيم، على الرغم من محاولات تجاوز الموقف بإطلاق شائعات من نوع استشهاد جميع «المطلوبين» في المخيم ومن بينهم هو شخصياً.

وأشار إلى قضية فيها نوع من الطرافة، وكيف استقبل المخيم الاجتياح الاسرائيلي، في مراسم احتفالية، بإطلاق ألعاب نارية وطبول حرب. ووصف المعركة التي قتل فيها ١٣ جندياً إسرائيلياً وصفاً دقيقاً لتفاصيل المعركة ومجرياتها، وهي المعركة التي شكلت مقدمات نهاية أسطورة مخيم جنين، عندما بدأت قوات الاحتلال بتدمير المبنى بصورة جنونية بعد اشتباكها مع مجموعة علي الصفوري من الساعة السادسة صباحاً حتى الواحدة ظهراً في محاولة لإخلاء الجنود الجرحى، وأن النهاية كانت تجمع جميع المقاتلين الذين صمدوا في المخيم، وكان عددهم ٢٧ مقاتلاً، وكيف تمت الاتصالات من أجل أن يسلكوا بعد أن أصبحت إمكانيات الصمود معدومة، وهي العملية التي قادها جمال حويل.

ويصف حويل حول عملية إخلاء المستشفى التي قادها هو في شهادته بالقول «بدأت الاتصالات بعد أن تأكدنا أن وضعنا خطير، وكان الاتصال الأول مع جما محاجنة من مؤسسة بيتسيلم، وبعدها تحدث معي شخص يدعى قاسم من القنصلية الأمريكية، وبلغنا أنه نسق الموقف عبر الملحق العسكري في السفارة الذي تحدث مع الإسرائيليين ليوقفوا العملية حولنا، ومن ثم تحدثنا مع الفضائيات وشرحت لها الموقف، وبعد ذلك اتصل بنا عدد من الشخصيات السياسية والأمنية الفلسطينية، وقال لنا صائب عريقات إنه تم تنسيق الموقف مع زيني، لكنه لا يضمن حياتنا، لأن الإسرائيليين لا يمكن الوثوق بهم، وبعد ذلك تحدث معي الناطق الرسمي باسم الجيش، وطلب منا خلع ملابسنا، رفضنا واكتفينا برفع القمصان، وتم نقلنا إلى قسم التحقيق في الجلمة».

وأشار حويل في رسالته إلى عدد من القضايا الخاصة التي تربط تنظيم «فتح» بكتائب شهداء الأقصى، وعرج على علاقتهم بمنير مقدح الذي قدم لهم الدعم دون أن يطلب منهم أي مواقف تتقاطع مع إيران، وتحدث عن مرجعيات كتائب شهداء الأقصى، وعن خلافات بينهم وبين المستوى السياسي، لذلك حاولنا الابتعاد بعملنا العسكري عن مثل هذه الأمور، ومرجعيتنا العليا ككتائب لم تتعد المخيم. ويضيف أن الإرباك الذي اعترى الموقف السياسي أثر سلباً على عمل بعض الأخوة في الجهاز العسكري. وأشار إلى أخطاء في عمل كتائب شهداء الأقصى والجهاد وحماس، واعتبر بعضها قاتلة إذ لم يكن العمل دائماً ناجحاً، وساهم في وضوح الرؤيا السياسية، ومن هذه الأخطاء توقيت بعض العمليات مع وجود شخصيات سياسية ومبعوثين دوليين للمنطقة، اعتقاداً منهم أن هذه العمليات توصل رسائل. ويظهر مجموع الشهادات علاقة ملتبسة مع المستوى السياسي، لكنها متناغمة إلى حد كبير مع طرائق العمل المتبعة، وأصبحت جزءاً من اللعبة السياسية، سواء في استجابتها أم رفضها لقرارات المستوى السياسي. i يوميات المقاومة في مخيم جنين، وليد دقة. مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله: أواخر ٢٠٠٤، ١٢٥ صفحة.

* وليد دقة. رام الله . المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديموقراطية (مواطن) اواخر، 2004، 125 صفحة.

اللاجئون لايبالون بها

المخيمات الفلسطينية ومشاركتها في انتخابات المجالس المحلية

- سليم تماري : قانون اردني اخرج المخيم من اطر التنظيم البلدي
- ساجي سلامة: لاتشريعات نهائية حول وضع اللاجئ في الانتخابات
- كمال قبعة: اللاجئ يحتمي بالمخيم خوفا من حلول سياسية

رام الله / زلفى شحرور:

هل هناك ما يمنع مشاركة اللاجئين في انتخابات المجالس المحلية في الضفة الغربية، ولا يمنع مشاركتهم في قطاع غزة؟ وما الذي يمنع هذه المشاركة في المخيم، في حين يتيحها للاجئين خارج المخيم؟ وما الذي يحمل بعض الأفكار والمواقف الخاصة في قضايا اللاجئين صفة القداسة في بقعة محددة ولا يحملها المعنى ذاته في بقعة أخرى؟

وهل صحيح أن مشاركة اللاجئ في انتخابات المجالس المحلية التي تحمل طابعاً محلياً وخدمياً أهم في تأثيرها على اللاجئين، من مشاركتهم في الانتخابات التشريعية التي تحمل أبعاداً سياسية قد تؤثر على المستقبل السياسي للاجئين أنفسهم؟ وما السر في بعض المواقف المتشنجة التي تصدر عن اللاجئين أنفسهم وتعيد الأمر إلى خوفهم على حق العودة، وإن تغير الموقف مؤخراً نحو الحفاظ على بقاء المخيم كما هو ومنع تذويبه في التجمعات المحيطة به؟ وهل هي شعارات تختبئ وراءها غايات ومصالح ومواقف سياسية، تطاول تغيرات في الدور السياسي والوطني للمخيمات التي شكلت وقوداً للثورة الفلسطينية في الخارج والداخل؟

وربما يكون هذا مدخلا إلى فهم انقسام المستوى السياسي الفلسطيني في ندوة أريحا التي عقدت في العام ١٩٩٧ لنقاش مشاركة اللاجئين في الانتخابات بين مؤيد لهذه المشاركة وبين رافض لها، خوفاً على حقوق اللاجئين، وحفاظاً على دور وكالة الغوث. فهل يخاف البعض من بعض التأثيرات الاجتماعية لهذه الانتخابات مستقبلاً، وبخاصة في الضفة الغربية التي يعيش فيها اللاجئون على هامش المدن.

ندوة أريحا هذه خرجت بتوصية إلى القيادة تقضي بمشاركة اللاجئين في قطاع غزة في الانتخابات بسبب التداخل الحاصل بين المخيم والمدينة وصعوبة الفصل بينهما مثل جباليا، وتحوله أمراً واقعاً، وعدم إجرائها في الضفة. ويبلغ عدد المخيمات في الضفة ١٩ مخيماً يشكلون ٢٥٪ من عدد السكان، وفي قطاع غزة ٨ مخيمات يشكلون ٧٥٪ من سكان القطاع.

قضية مشاركة اللاجئين في الانتخابات المحلية تُطرح كلما أصبح موضوع الانتخابات استحقاقاً يجب التعامل معه، ولقد احتدم النقاش حول هذه القضية من جديد، وأثيرت التساؤلات حول موقع سكان المخيمات ودورهم في الانتخابات المحلية، وقد طُرح هذا الموضوع على طاولة البحث سابقاً في مؤتمر الفارعة في ١٩٩٥/١٢/٨، وورشة بلاطة في ١٩٩٧/٢/١٣، وورشة أريحا في ١٩٩٧/٤/٢٦، والورشة التي دعت إليها دائرة شؤون اللاجئين في الضفة وغزة في ٢٠٠٤/٦/٢٢، واجمع فيها على ضرورة إجراء نوع من الانتخابات في المخيمات، ولكن ليس على أساس قانون المجالس المحلية.

والغريب في الأمر أن استطلاعات الرأي جاءت لتؤكد رغبة اللاجئين في هذه المشاركة على الرغم من تشكيك البعض بهذه النتائج لأغراض سياسية، وتم الاعتداء على واحد من هذه المراكز للسبب ذاته.

وجاء في استطلاع المركز الفلسطيني للدراسات المسحية الذي أجري في شهر ١٠-٢٠٠٣/١١، أن ٩٢٪ من الشعب الفلسطيني يعتقد أن سكان المخيمات يجب أن يشاركوا في الانتخابات، و٥٪ فقط الذين لا يريدون لسكان المخيمات المشاركة، و٦٧٪ يقول إنهم مع مشاركة المخيمات في الانتخابات البلدية، بمعنى أن ٦٧٪ يريدون أن يشارك أبناء المخيمات في المناطق التي تقع مخيماتهم بها، و٢٥٪ يؤيدون إجراء انتخابات مستقلة.

كذلك جاء في استطلاع للرأي أجرى العام ٩٦ ويسمى (exit poll) يوم الانتخابات العامة، أن ٥٨٪ من سكان المخيمات تؤيد إجراء انتخابات الحكم المحلي ضمن انتخاب البلديات و٣٦٪ من سكان المخيمات يعتقدون بإجراء انتخابات مستقلة، ونسبة قليلة جداً (٥٪) لا تؤيد اشتراك المخيمات، أي نسبة هامشية جداً، وهذا الاستطلاع أجري في العام ٢٠٠٣.

«آفاق برلمانية» طرحت هذا الأمر للنقاش، لأنه نقاش مفتوح، والجدل فيه ما زال قائماً، وتوجهت إلى عدد من المعنيين بالأمر والباحثين وسألتهم عن الأمر.

صلة سياسية مع م.ت.ف وإدارية ومالية مع الحكم المحلي

يقول مدير عام دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية ساجي سلامة: لا يوجد قرار من أية جهة رسمية بعدم مشاركة اللاجئين بالانتخابات المحلية، وهناك توجه لدى المخيمات تمت بلورته في ندوة أريحا العام ٩٧، وتم الخروج منه بتوصية إلى القيادة الفلسطينية بإن تشارك المخيمات في الضفة الغربية من خلال صيغة خاصة تتمكن من خلالها المخيمات من انتخاب هيئاتها المستقلة، ولا تجري في سياق الانتخابات المحلية.

ويضيف سلامة: في قطاع غزة هناك واقع مختلف خلق تداخلاً، ولكنه لم يولد جدلا حول هذه النقطة، لأن هناك تداخلاً بين المخيم والمدينة، ولكن الوضع في الضفة الغربية مختلف. هناك مخيمات على أطراف المدن. وهناك مخيمات بعيدة عن المدن. وهناك مخيمات متداخلة مع المدن. وهناك تجمعات للاجئين لا تأخذ طابع المخيم، وهو ما أرز تساؤلات في أوساط المخيمات عن انعكاسات مشاركة اللاجئين على خدمات الأنروا وعن حقوق اللاجئين في العودة (؟)، أي جدل التسعينيات أعيد مجدداً، وجميع الفعاليات المشاركة في الجدل من أطراف سياسية وهيئات شعبية ورسمية تؤكد على حق اللاجئين في المشاركة في الانتخابات التشريعية والمحلية، وأن هذه المشاركة لا تمس حقوق اللاجئين، والجدل إذاً يدور الآن على شكل هذه المشاركة. وحتى اللحظة لا يوجد قرار محدد حول الموضوع.

«آفاق برلمانية»: ألا تعتقدون أن الوقت تأخر لإقرار مثل هذه القضايا في قانون، وقانون الانتخابات المحلية اقر؟

التتمة صفحة ٥

عن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية «مواطن» سيصدر قريبا

١. من يهودية الدولة حتى شارون	عزمي بشارة
٢. الجبل ضد البحر	سليم تماري
٣.االحداثة المتقهقرة	فيصل دراج
٤. المانحون، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، بروز النخبة الفلسطينية المعولمة	ساري حنفي ولندا طبر
٥. دراسات اعلامية (٢)	تحرير سميح شبيب
٦. النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو - طبعة ثانية	جميل هلال

الإصلاح بين اليمين واليسار

ارتبط اليسار مع مسعىً مستمر لتحقيق العدالة الاجتماعية، واقترن اليمين مع انحياز للملكية الخاصو واقتصاد السوق، وعلة وجه الخصوص خلال قرن ونيف ماضيين. ولكن يسقط بعض المؤرخين هذه المفاهيم على قرون مضت ايضاً وان كان بقدر اكبر من العمومبة واحياناً من الغموض. ويدرك الكاتب أبو زيد جيداً إشكالية التعريفات ويستهل بحثة بتحدبد للمعنى المقصود في البحث حتى وان بقي «فضفاضا» نوعاً ما كما يقول.

د.جورج جقمان

ارتبطت كلمة «اليمين» في المصطلح السياسي والتداول العام بما فيه التوجهات الفكرية، بالمحافظة، أي عدم الرغبة في التغيير، أو الرغبة في التغيير ولكن باتجاه غير يساري. وبالتالي، تستمد هذه الكلمة جزءاً من معناها من تعريف كلمة يسار. وهذا يثير فوراً إشكالية التعريفات، لأن «اليسار «ليس دائماً مع التغيير إن كان الوضع الراهن سياسياً أم فكرياً، مقبولاً من وجهة النظر هذه، أي أن التغيير الممكن قد يكون ردة نحو اليمين».

كذلك الأمر بالنسبة لكلمة «إصلاح»، إذ أن كل إصلاح يتضمن التغيير، وكل تغيير يمكن أن يسمى إصلاحاً من وجهة نظر معينة. وبالتالي، تصبح الأهداف هي المعيار الأساسي لتحديد ما إذا كان «الإصلاح» هو في اتجاه اليمين أو اليسار.

من ناحية تاريخية وعلى وجه الخصوص من ناحية سياسية، ارتبط اليسار مع مسعى مستمر لتحقيق العدالة الاجتماعية، واقترن اليمين مع انحياز للملكية الخاصة واقتصاد السوق، وعلى وجه الخصوص خلال قرن ونيف ماضيين. ولكن يسقط بعض المؤرخين هذه المفاهيم على قرون مضت أيضاً، وإن كان بقدر أكبر من العمومية وأحياناً من الغموض. ويدرك الكاتب أبو زيد جيداً إشكالية التعريفات، ويستهل بحثه بتحديد للمعنى المقصود في البحث، حتى وإن بقي «فضفاضا» نوعاً ما كما يقول.

وفي نطاق الحديث عن حركات دينية أو فكرية، لا مناص من تحديد «موقف». ففي حين أنه يوجد قدر كبير من الاستقرار في مدلول هذه الكلمات لوصف التوجهات السياسية والاجتماعية في القرن العشرين مثلاً، يختلف الأمر عند الحديث عن توجهات فكرية بوجود اختلاف في الأهداف، ومن ثم المعايير، أي أن إشكالية التعريف تبرز كإشكالية معيارية وليس كإشكالية وصفية أساساً، فمثلاً، يمكن للحركات الأصولية في العالم اليوم سواء أكانت إسلامية أم مسيحية أم هندوسية أن ترى نفسها تدعو إلى برنامج «إصلاحي». وبهذا المعنى ينطبق عليها ما يقوله الكاتب عن يسارية التوجه، ولكن لا ينطبق ما يقوله من أنها يسارية الأهداف أيضاً. ولكن، لنقل إن الكتاب محق في أن أحد مداخل التحليل يكمن في أن «الاختلاف في النظر إلى الماضي، سلباً وإيجاباً، إنما يعكس خلافاً في الموقف من القضايا الراهنة في كل مجتمع».

من المرجح أن حسن حنفي أستاذ الفلسفة في جامعة القاهرة كان أول من استخدم مصطلح «اليسار الإسلامي» في بداية الثمانينيات من القرن العشرين، ليصف توجهاً يتبناه هو ويدعو إليه، أي المعاصرة والتحديث، ولكن انطلاقاً من «الذات» و«الأنا» وليس من «الآخر»، وفهم التراث بما يتلاءم مع حاجات العالم المعاصر. وبهذا المعنى، ينتمي حنفي وآخرون عديدون - يشير إليهم الكاتب في دراسته - إلى مشروع الإصلاح بعد سقوط معادلة «ازدواجية القبول والرفض» كما يقول، فتم «اختيار حداثة العصر والتحمس لقيمها، ولكن بشرط بنائها على أسس من التراث».

ثم يضيف: «في سقوط المعادلة كان قد تم تكريس سلطة التراث بطريقة لا تقبل التراجع، ولكن قد تم بالفعل استزراع بعض قيم الحداثة بطريقة لا تقبل التراجع كذلك». ولكن العقود الأولى من القرن العشرين شهدت توتراً بين طرفي المعادلة، نجم عنه «ميلاد تيارين لم يكفا أبداً عن التصادم حتى اليوم: تيار الإصلاح الليبرالي، والتيار السلفي التقليدي».

كيف يختلف هذان التياران، وبخاصة إذا ما أخذنا بالاعتبار ما يقوله الكاتب في القسم الأخير من البحث تحت عنوان «الهزيمة وانتصار السلفية»، أي هزيمة العام ١٩٦٧ وأثرها الفكري؟ يقول الكاتب إن الأثر الفكري للهزيمة أدى إلى «عودة الخطاب الديني إلى التمسك بتقليديته المغرقة بالسلفية. لم يعد الهدف إعادة الفهم وتجديد التفسير، بل صار هو حكم استعادة الماضي اليوتيبي بإعادة تأسيس الخلافة».

لا شك أن هذه التيارات موجودة وتتمثل في حركات وأحزاب عدة، منها التيار الوهابي وأثرة في عدة دول بسبب نفوذ السعودية ودعمها لبعض هذه التيارات. وربما يكون من الصحيح أيضاً أنه على الصعيد الجماهيري يوجد عودة إلى التمسك بالتقليدية. ولكن قد يكون من المفيد التمييز بين نطاقين من التحليل: الأول وجود مفكرين مسلمين من التيار الإصلاحي أو عدمه، والثاني تأثير هؤلاء في الجمهور العام، والتوجه العام للجمهور، والتفسير الأنسب لهذا التوجه.

إن هذا التمييز يكتسب أهمية خاصة من حقيقة وجود استمرار للتيار الإصلاحي بعد العام ١٩٦٧ حتى لو يصف هؤلاء أنفسهم «باليسار الإسلامي». فالدعوة للإصلاح ما زالت مستمرة عند مفكرين عديدين، حتى لو لم يكونوا من المعروفين لدى الجمهور، وانطلاقاً من الحاجة لتبني بعض قيم الحداثة وبنائها على أسس من التراث.

وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى كتابات حسن الترابي الذي يجمع بين الفكر والسياسة في حياته الشخصية، كنموذج لدعوه منتشرة بين مفكرين معاصرين. فهو يقول -على سبيل المثال لا الحصر- في كتابه تجديد الفكر الإسلامي: «نحن في أشد حاجه لنظرة جديدة في أحكام الطلاق والزواج، نستفيد فيها من العلوم الاجتماعية المعاصرة، ونبني على فقهنا الموروث، وننظر في الكتاب والسنة، مزودين بكل حاجات عصرنا ووسائله وعلومه، وبكل التجارب الفقهية الإسلامية والمقارنة، لعلنا نجد هدياً لما يقتضي شرع الله في سياق واقعنا المعين». والترابي ليس الوحيد الذي دعا لفتح باب الاجتهاد لغرض التجديد وإيفاء الحاجات المعاصرة.

غير أن المحك الأساسي للتميز بين التقليدية و«اليسار الإسلامي» بتعريف الكاتب، يتعلق بالأهداف، وما إذا كانت حداثية، أو في هذا الاتجاه، أم لا. لكن هذا التمييز لا يخلو من إشكاليات مفاهيمية تنبع جزئياً من درجة انطباقها على التيارات والحركات والمفكرين المختلفين. فالكثير من التيارات الإسلامية «حداثية»، بمعنى أنها تسعى لتغيير الواقع المعاش وتغيير أنظمة حكم لأنها تعتبرها تدور في فلك الدول الغربية، ولا تعمل لصالح المواطنين. ولا مكان هنا «لإطاعة أولي الأمر»، فالتغيير والثورة هما الهدف.

وبهذا المعنى، فإن المحك الأساسي في حداثية أو عدم حداثية هذه الحركات أو المفكرين يكمن في تقبلهم النظر للدين من منظور العلوم الاجتماعية، أي تاريخية فهم البشر للأديان، الأمر الذي يتيح المجال للتأويل، بحيث يتوافق فهم النص مع الحداثة العقلانية دون أي إجحاف بالإيمان ومقوماته وأركانه. والأمر هنا يتعلق بفهم الدين وتفسيره من قبل البشر، والذي يستلزم عقلية حداثية لتقبل تفسيرات قد تختلف عن ما هو مقبول تقليدياً، وهو ما يجد مقاومة من التقليديين، مقروناً بالانسحاب من ميدان السجال الفكري الفلسفي المؤسس للعلوم الاجتماعية الحديثة. وبهذا المعنى، لم يظهر غزالي آخر بعده «ليتصدى» للعلوم الاجتماعية ومناهجها، وعلى افتراض أن هذا ممكن اليوم.

ولعل كلام الغزالي نفسه يفي بغرض إيضاح المقصود. فهو يقول في المنقذ من الضلال: «وعلمت يقيناً أنه لا يقف على فساد نوع من العلوم، من لا يقف على منتهى ذلك العلم حتى يساوي أعلمهم في أصل ذلك، ثم يزيد عليه ويجاوز درجته، فيطلع على ما لم يطلع عليه صاحب العلم من غور وغائلة. إذ ذاك يمكن أن يكون ما يدعيه من فساد حقاً. ولم أرَ أحداً من علماء الإسلام صرف عنايته وهمته إلى ذلك». ثم يضيف: «فعلمت أن رد المذهب قبل فهمه والاطلاع على كنهه رمي في عماية».

هذا الانسحاب من ميدان السجال الفكري والفلسفي الحديث هو ما يميز الفكر التقليدي المعاصر ويشكل قصوراً واضحاً يتمترس فيه هذا التيار وراء حواجز دفاعية لا تغني من جوع ولا تفي بالأغراض المعاصرة.

إن الحاجةلا تعني القطيعة مع التراث، والتراث غني بالتعددية وبالعقلانية أيضاً، في مضمونها التاريخي، حتى لو تنكر لها البعض. وها هو ابن رشد، الآن، ينظر له كأحد مؤسسي حقبة التنوير في أوروبا. ولكن ما هي مكانة ابن رشد الآن أيضاً في العالمين العربي والإسلامي؟ وأمثلة كثيرون في الفكر الإسلامي الفلسفي والفقهي والكلامي.

والحال هو أنه يوجد مصلحون ولا يوجد إصلاح. لكن للإصلاح شروطاً مجتمعية، منها الثقة بالنفس، والشعور بالقوة وليس الضعف، ومنها أيضاً وجود دعم مجتمعي من مجموعات وشرائح لها حضور ونفوذ وسطوة. فالدولة التي ينظر لها على أنها تابعة للنفوذ الاستعماري والمشكوك في شرعية حكمها، لن تتمكن من قيادة عملية الإصلاح أو أن توفر حماية للمصلحين. وإشارة الكاتب لتبعات حرب ١٩٦٧ على الأجواء الفكرية فيها أهمية خاصة كموضوع للمتابعة في دراسات أخرى تفحص الشروط المجتمعية الضرورية للإصلاح في عالم اليوم، أي ليس بانفصال عن المؤثرات الخارجية المعولمة وما تتيحه من إصلاح في مختلف جوانب الحياة، أو تجعله متعذراً أو غير ممكن، لأنها تبقي على التبعية والتخلف.

المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال

سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال الانتفاضة*

عرض: هاني منصور

يحاول هذا الكتاب، الإجابة عن تساؤلات طرحتها انتفاضة الاقصى التي اندلعت في الثامن والعشرين من العام ٢٠٠٠ وما تلاها من ردود اسرائيلية متنوعة، عسكرية - أمنية، وسياسية واقتصادية واجتماعية، وكان من ابرز تلك التساؤلات: كيف تجاوب المجتمع الفلسطيني مع الظروف القاسية الجديدة؟! وكيف أعاد المجتمع تنظيم نفسه لمواجهة التحديات الجديدة، وظروف عدم الأمان التي اصبحت تهدد كافة مناحي الحياة الفلسطينية؟! وما هي العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تسهم اليوم في تمكين المجتمع الفلسطيني من الاستمرار في الحياة على الرغم من كل القيود المفروضة عليه خلال الانتفاضة؟!

طرح مؤلفو الكتاب مفهوماً محدداً سموه «التكيف المقاوم» وهو ما يختزل شعارات وممارسات الصمود والمقاومة التي افرزها وبلورها المجتمع الفلسطيني، إبان صموده وتكيفه مع الافعال والممارسات الاسرائيلية، وتمكين المجتمع من مقاومة التهميش والفقر، حفاظاً على توأمته واستمراره بأشكال مختلفة. ووفقاً لتحديدات الكتاب، فقد اعتبر مؤلفوه، مفهوم التكيف: «مجموعة متنوعة وواسعة من التدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية المنظمة او العفوية، التي يتخذها الافراد او الجماعات للتأثير في البيئة المحيطة بهم، بهدف المحافظة على وجودهم او الخروج من حالة الانكشاف التي تهددهم في ظل الظروف الصعبة التي يواجهها المجتمع ككل».

أما فيما يتعلق بالإطار الزمني للدراسة، فتغطي هذه الدراسة رصد وتحليل أنماط تكييف بعض قطاعات المجتمع الفلسطيني منذ بداية الانتفاضة وحتى الآن، وهي بذلك تسعى لتوثيق تجربة المجتمع الفلسطيني تحت ظل وقمع الاحتلال. وحددت الدراسة بحثها بالمكونات الاساسية في المجتمع الفلسطيني وهي: المؤسسات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية وبعض منظمات المجتمع المدني الخدمية والمجتمعات المحلية. كما تمت دراسة العائلة وشبكة العلاقات القرابية في اطار التكافل، غير الرسمي داخل المجتمعات المحلية، موضع البحث. كما تم البحث في دور الاحزاب السياسية، في أفعال التكيف المقاوم على المستوى المحلي، اضافة لمؤسسات القطاع الخاص الرسمية، وخاصة U.N.R.W.A.

قسّم مؤلفو الكتاب الى خمسة فصول، يعرض الفصل الاول الاطار النظري الذي تبناه الباحثون والادبيات الفلسطينية التي عالجت بعض جوانب الموضوع والمنهجية المستخدمة. يتعرض هذا الفصل الى قصور الأطر النظرية التنموية التقليدية، وهو ما شكل اهم ابرز الخلافات التي ظهرت منذ البدايات في التراث النظري السوسيولوجي، وهو الخلاف حول العامل الحاسم في تفسير الظواهر الاجتماعية. يشكل هذا الفصل خلفية نظرية محضة، للبحث الميداني، كما استعرض هذا الفصل، شبكات الأمان الاجتماعي، على نحوٍ نظري ايضا، وذلك من خلال التعرض للأنواع الثلاثة من شبكات الأمان، وهي: البرامج الحكومية، وبرامج الدعم والتكافل المأسس غير الحكومية التي تقدمها المؤسسات والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، وثالثها، الانشطة التكافلية غير الرسمية او الشعبية غيرالمأسسة. وتتحدد استراتيجيات التكيف الشعبي بثلاثة مستويات، وهي: عوامل مرتبطة بالأسرة، وعوامل بين افراد الاسرة، وعوامل مرتبطة بالمجتمع المحلي، وهذا يرتبط بعدة عوامل، كفاعلية الدولة وسياساتها التنموية في دمج المجتمعات المحلية، وكذلك الخيارات المتوفرة لدى الجماعات المحلية، وموقف الجماعة المحلية من ذاتها ومن المجتمع الخارجي ومن الدولة، ومدى نشاط مؤسسات المجتمع المدني الوطنية والدولية على المستوى المحلي.

يراجع هذا الفصل الادبيات الفلسفية التي عالجت قضايا شبكات الأمان والحماية الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد قيام السلطة الفلسطينية وخلال انتفاضة الاقصى، وتخلص هذه المراجعة الى ان معظم الادبيات الفلسطينية التي عالجت شبكات الأمان والحماية الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية في الاراضي الفلسطينية وقصورها، وعجزها البنيوي عن الاستجابة، في ظل ظروف الاستقرار النسبي، مع الاحتياجات المجتمعية الفلسطينية، ومحدودية فاعليتها في توفير درجة معقولة من الأمان للأفراد والأسر. ولا شك والحالة كذلك أن يزداد عجزها مع تصاعد الحاجة لها، مثلما هو الحال خلال الانتفاضة المالية، حيث تتزايد احتياجات الأسر الفلسطينية للدعم بشكل سريع، وفي الوقت نفسه تتراجع قدرة العائلة والمجموعة القرابية على تقديم الدعم لأفرادها.

أما فيما يتعلق بمنهج الدراسة، يؤكد الباحثون، على أن هذه الدراسة ركزت على نوعين من وحدات التحليل، الأولى هي المؤسسة الحكومية والأهلية، والثانية هي المجتمع المحلي المتمثل بالقرية والمخيم والحي المدني. وكذلك تمت دراسة عينة قصدية من العائلات. وحاولت الدراسة الإجابة على التساؤلات المطروحة، من خلال الكشف عن أنماط وأساليب تكيف المؤسسات والمنظمات مع الظروف الطارئة، من حيث الخطط والبرامج التي استحدثتها لتغطية احتياجات المجتمع الفلسطيني الناجمة عن الخطط والبرامج الاسرائيلية القمعية، وتحديد الخدمات المباشرة التي تقدمها المنظمات المبحوثة لمواجهة هذه الاحتياجات، والكشف عن آليات تنفيذ هذه المؤسسات والمنظمات للبرامج والخطط التي استحدثتها او طورتها لمواجهة الظروف الطارئة. ورصد المعوقات التي واجهت هذه المنظمات في تنفيذ خططها وبرامجها المستحدثة، بشقيها الذاتي والموضوعي.

ويستعرض الفصل الاول، تلك الصعوبات التي واجهت العمل الميداني، وكان ابرزها، تحفظ بعض المؤسسات الحكومية عن الإدلاء ببعض المعلومات اللازمة للبحث، وكذلك صعوبة الوصول الى بعض الوزارات والمؤسسات خاصة في شمال الضفة الغربية، وتعدد مصادر المعلومات في المؤسسات الحكومية وتوزعها على دوائر مختلفة، اضافة للتغييرات السريعة في الاوضاع الميدانية سياسياً وعسكرياً وانعكاساتها على مرآة الاوضاع الاجتماعية - الاقتصادية.

ويرسم الفصل الثاني صورة ملامحية موجزة للبيئة الاجتماعية - الاقتصادية التي ولدتها الاجراءات الاسرائيلية خلال سنوات الانتفاضة، والتي تظهر بمجملها حجم الخسائر والأضرار الجسيمة التي لحقت بكافة مناحي حياة المجتمع.

يتوقف هذا الفصل، حول أثر الاجراءات الاسرائيلية على قطاع الصحة، حيث تظهر البيانات، تردياً شديداً في الاوضاع الصحية في الضفة والقطاع، وهو ناجم بالطبع عن الأعباء الكبيرة التي لحقت بالقطاع الصحي جراء سياسات القمع والعدوان الاسرائيلي. ويتمثل ذلك، بالأعداد الكبيرة من الشهداء، حيث بلغ عددهم حتى تاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٥، زهاء ٢,٦١٦ شهيداً، وكذلك ارتفاع عدد الجرحى، حيث بلغ عددهم زهاء ٢٦,٧٣٧ لغاية ٢٠٠٣/٨/٢٥. أما فيما يتعلق بنسب الإعاقة، فقد بلغت نسبة ١,٢٪ من الإجابات إعاقات دائمة، ونسبة ٣,٦٪ إعاقات مؤقتة. وإضافة الى ذلك، فقد برزت صعوبات جمة للوصول الى مراكز الخدمات الطبية واستنفاد المخزون الدوائي.

وعلى صعيد التعليم، فقد تركت الاجراءات الاسرائيلية آثاراً سلبية واضحة، إذ تعطل الكثير من المدارس والكليات والجامعات اثناء فترات منع التجول، كما حالت سياسة عزل المناطق والحصار دون وصول عدد كبير من المعلمين والطلبة الى مدارسهم وجامعاتهم، ما ادى الى إلحاق ضرر كبير بالعملية التعليمية برمتها، وخاصة في الضفة الغربية. وعلى صعيد الاقتصاد، فقد ألحقت اجراءات الاحتلال أضراراً كبيرة بالاقتصاد الفلسطيني ووضعته على حافة الانهيار. وقدرت بكدار، خسائر الاقتصاد الفلسطيني خلال السنة الاولى فقط من الحصار الاسرائيلي بحوالي ٥٢٨٨ مليون دولار، منها ٢٨٦١ مليون دولار ناتجة عن تعطيل القطاعات الإنتاجية، أدى ذلك بدوره الى ازدياد معدلات البطالة، اذ ارتفعت من ١٤,١٪ في العام ٢٠٠٠ الى ٢٥.٥٪ في العام ٢٠٠١، وبلغت مستوى غير مسبوق العام ٢٠٠٢ حيث كانت ٣١,٣٪. وحسب تقديرات البنك الدولي، بعد زهاء ١٥ شهراً من الانتفاضة، فقد بلغت نسبة الفقر الى ٦٠٪ في العام ٢٠٠٢. وبذلك حولت اسرائيل الاراضي الفلسطينية الى مناطق منكوبة.

ويركز الفصل الثالث على اساليب التكيف والمقاومة في الوزارات والمؤسسات الحكومية وبعض المؤسسات غير الحكومية في ظل الظروف المفروضة عليها، خلال الانتفاضة، كما يبرز هذا الفصل طبيعة المساعدات المقدمة، من قبل هذه المؤسسات لفئات المجتمع المختلفة وحجمها.

يتوقف هذا الفصل عند الخطط والبرامج والمشاريع التي استحدثتها الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، عبر قسمين؛ الاول يعالج تكيف الوزارات والمؤسسات الحكومية، والثاني عينة من المنظمات غير الحكومية وبعض مؤسسات المجتمع المدني الخدمية، التي كان عملها مشابهاً لعمل المنظمات غير الحكومية خلال الانتفاضة. ويخلص الفصل، الى انه وبصورة عامة، كان تكيف الوزارات والمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، جزءاً من عملية تكيف المجتمع الفلسطيني، وأحد العوامل التي ساهمت في تعزيز فرص وامكانات المجتمعات المحلية في التكيف، حيث تظهر فاعلية تكيف هذه المؤسسات في مساهمتها في تكيف المجتمعات المحلية.

ويحلل الفصل الرابع آليات وأنماط التكيف المقاوم في المجتمعات المحلية المبحوثة بالتركيز على محددات هذه الآليات.

يتطرق هذا الفصل الى الاجراءات الاسرائيلية على المجتمعات المحلية المبحوثة، وكذلك الآثار الاجتماعية - الاقتصادية للإجراءات الاسرائيلية على المجتمعات المحلية، من حيث مستويات المعيشة والفقر والبطالة، والهجرة والتهجير، والقطاع الصحي والخدمات الصحية، وقطاع التعليم والخدمات التعليمية، وانحسار وخلخلة العلاقات الاجتماعية.

الى جانب آخر يتطرق هذا الفصل الى اساليب التكيف المقاوم، واختلاف تجارب المدن والبلدات، بعضها عن بعض.

ويلقي الفصل الأضواء على تفعيل الثقافة التضامنية، في اطار التكيف المقاوم في المجتمعات المحلية الريفية والنسيج الاجتماعي القابل للفصل الجماعي، وكذلك تفعيل الثقافة التضامنية في اطار التكيف المقاوم في المجتمعات المحلية المدينية.

وفي ختام الفصل، يتطرق المؤلفون، لجملة ملاحظات ختامية، حول تجارب المبادرات الشعبية، وأبرزها: أن قساوة الاجراءات الاسرائيلية والاساليب التي استخدمها الاحتلال الاسرائيلي في حربه على الشعب الفلسطيني على المستويات كافة ولا سيما الاقتصادي منها، استهدفت إلحاق أكبر الاذى في قدرة المجتمع الفلسطيني على الصمود اقتصادياً وبالتالي سياسياً. كما عززت المبادرة الشعبية المحلية نزعة الاعتماد على الذات وأبرزت اهمية المأسسة على المستوى المحلي، وكان من شأن العلاقات التضامنية التي تم تعزيزها على المستوى المحلي في مواجهة الاحتلال، المساهمة في ضبط العلاقات الاجتماعية بين العائلات والفئات السكانية الجهوية، وحشدها في اطار انشطة تكافلية ممأسسة او غير ممأسسة.

أما الفصل الخامس، تجربة التكيف المقاوم.. نجاحات مبتورة، وقام برصد جوانب القوة والضعف في اداء المؤسسات الفلسطينية الحكومية وغير الحكومية وفي تجارب المجتمعات المحلية. ويخلص هذا الفصل الى وجود نقص وقصور كبيرين في مواجهة الاحتياجات المجتمعية في القطاعات المختلفة، وهو قصور قائم أصلاً قبل وقوع حالة الطوارئ وتعزز بفعل هذه الحالة، حيث ان الاحتياجات قد تضاعفت، بينما تضاءلت الموارد، ووضعت العديد من العراقيل أمام امكانيات تفعيل الاداء الاقتصادي والمجتمعي الفلسطيني.

وفي الفصل السادس، وهو عبارة عن خاتمة، ثم عرض ملاحظات حول ثمن تجربة التكيف المقاوم التي خاضتها تكوينات المجتمع الفلسطيني الثلاثة المبحوثة في المديين المتوسط والبعيد.

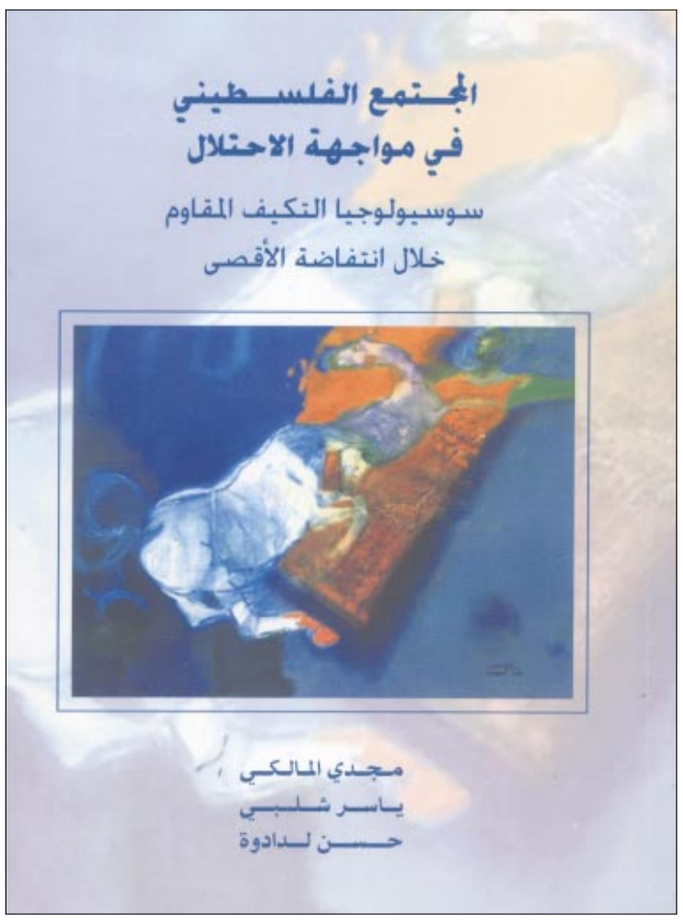

ملاحظة عامة:

لعل ابرز نقاط الأهمية لكتاب: «المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال»، كونه يشكل الدراسة الاكاديمية الاولى التي تتصدى لدراسة سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة الاقصى. وقد تمكنت هذه الدراسة، خلال فصولها الستة من الإحاطة بالموضوع من مختلف جوانبه. وتمكنت الدراسة من خلال اعتمادها على الوثائق الاساسية اللازمة للدراسة من تقديم صورة شاملة وعميقة في آن، لموضوع الدراسة. إضافة للمصادر والمراجع، فقد تمكن الباحثون من خلال الاعتماد على عينات مجتمعية، وعبر وسائل البحث الاجتماعي من التوصل الى نتائج محددة، يمكن تعميم فائدتها، وفي هذا السياق، يلحظ القارئ وكأن نزعة تشاؤمية تحكم هذه النتائج والاستخلاصات، في وقت يمكن قراءة ذلك برؤية علمية، تستند على الإرادة لتغيير هذا الواقع، الذي يجب تلمسه والتطرق اليه موضوعياً. الكتاب يشكل دراسة مهمة، ولبنة قوية في بناء الدراسات المجتمعية الفلسطينية، وهو بذلك يفتح الباب على مصراعيه لبروز دراسات أكثر تخصصاً في مجالاتها، وهو بذلك يشكل دراسة لا بد من قراءتها من لدن الباحثين والمختصين، والمهتمين والقراء عموماً.

* مجدي المالكي، ياسر شلبي، حسن لدادوة، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مواطن، رام الله، ٢٠٠٤، ٢٨٠ص.

مقالات «الرأي» في الصحافة الفلسطينية

بقلم: سميح شبيب

لعبت مقالات الرأي في الصحف الفلسطينية، الثلاث: «الأيام»، «القدس»، «الحياة الجديدة»، دوراً سياسياً بارزاً، كان له كبير الأثر في الوقوف عند الأحداث السياسية وإبداء الرأي فيها، مما أسهم وبوضوح، في بلورة الرأي العام الفلسطيني.

اللافت للنظر في هذه «الآراء»، أنها جاءت في سياق المكاشفة ومحاولة استشراف آفاق المستقبل، وكأن كتّابها يشكلون تيارات سياسية، ولم يكونوا بأية حالة من الأحوال، رديفاً لآراء الأحزاب، أو الحزب الحاكم.

مقالات الآراء في دول «الحزب الحاكم»، هي مقالات ترويجية، لموقف الحزب السياسي، وبالتالي فهي تشكل صداه ومرآته. وفي دول التعددية الحزبية - لبنان مثلاً، يكون حضور الحزب السياسي، هو الحضور الأبرز، وتأتي الآراء - عادة - من لدن كتاب هذا الحزب أو ذاك، وبالتالي تشكّل مقالات الآراء، رديفاً لمواقف الأحزاب.

ما شهدته الصحافة الفلسطينية هو شبه غياب مواقف الأحزاب، وبالتالي بروز الآراء، كبديل لهذا الغياب اللافت للنظر. ولعلّه ليس مصادفة على الإطلاق، والحالة هذه، أن جلّ كتّاب الآراء في الصحف الثلاث الفلسطينية، هم ليسوا حزبيين، علماً بأنهم جميعاً نشأوا في كنف الأحزاب والفصائل الفلسطينية، لكنهم وصلوا إلى نقطة اللاعودة مع الحياة الحزبية، فاستقلوا تنظيمياً وفكرياً، وتمكنوا من بلورة آراء وأفكار، مستقاة من الواقع، ومحكومة - بالطبع - بالسقف الوطني، لكنها لا تشكل صدىً أو رديفاً لما هو مطروح حزبياً - إن وجد.

لعلّ دراسة متأنية لاتجاهات الرأي، من خلال مطارحات صفحات الرأي، من شأنه أن يدلّل، بأنها وفي مجموعها، ترى بأن ما يستلزم المستقبل، هو تجاوز الروح الفصائلية، وبناء النظام الفلسطيني، على أسس المحاصصة ونظام الكوتا، وضرورة التعاطيل مع روح العصر، بكل معطياته ومستجداته.

لا يشكل كتّاب الرأي في الصحف الفلسطينية فريقاً متجانساً، ولا رديفاً لهذا الحزب أو ذاك، بقدر ما يشكلون اجتهادات، تستند على حقيقة الأمور الفلسطينية، وبالتالي فإن استشرافات المستقبل، تأتي وفقاً لقواعد الشفافية البعيدة عن الاعتبارات المصلحية والرغائبية لهذا الحزب أو ذاك.

وعلى الجانب الآخر، فإن حالة مقالات الرأي، تشير بوضوح، إلى شبه خلو الأحزاب من كتّاب الرأي، في ظل شبه غياب الموقف السياسي لتلك الأحزاب، وبالتالي عدم تمكنها من إفراز مقالات رأي، تشكل صدى مواقفها، ورديفاً لتحركها السياسي.

اصدارات مواطن ٢٠٠٤

يوميات المقاومة في مخيم جنين

هذا الكتاب مختلف، كتاب التقطه أحد الأسرى القدماء في سجون الاحتلال من أفواه رفاقه الجدد: مقاتلي معركة مخيم جنين، الذين أسروا بعد أن خاضوا معركة المخيم حتى الطلقة الأخيرة. لذا فهو وثيقة ساخنة وحية، تروي فيها الوقائع يوماً بيوم، وبالتفاصيل، ومن جميع الاتجاهات: الاشتباك العسكري، تكتيكات العدو، تكتيكات المقاومة، الأسلحة المستخدمة، العلاقة مع أهالي المخيم، والعلاقة مع وسائل الإعلام، وكل شيء.

من أجل هذا فالكتاب كتاب تأسيسي حقاً، أي أنه يعطينا المادة الخام التي تمكننا من النظر بشكل جدي في معركة «مخيم جنين» لاستخلاص العبر منها. وعلينا أن نقول إنها ليست عبراً محلية الطابع، أي زنها لا تخص الوضع الفلسطيني وحده، بل عبر عامة تتعلق بإمكانية حروب المدن والتجمعات السكانية في القرن الجديد، القرن الواحد والعشرين. وإذا كانت هذه المعركة العظيمة أوشكت أن تنسى بعد حرب أمريكا على العراق التي سقطت فيها المدن كما تسقط عريشة من كرتون، فإن هذا يأتي لكي يستعيد روحها معلناً أن إرادة الناس في المقاومة هي الأساس.

حركة معلمين المدارس الحكومية في الضفة الغربية ١٩٦٧-٢٠٠٠

شكلت حركة معلمي المدارس الحكومية نموذجاً لمنظمة المجتمع المدني التي نشأت وتطورت وتواصلت ومارست نشاطها بشكل مستقل عن السلطة، وكان يتوقع ان تكون قدوة ومثالاً يحتذى به في قطاعات مهنية ونقابية أخرى لولا تضافر عوامل متعددة في مواجهتها، منها ما له صلة بتنازع تمثيل المعلمين، وخشية السلطة من امتداد الحركة الى قطاعات اخرى، واستجابة القوى الوطنية والإسلامية لضغوط قيادة السلطة الفلسطينية وتراجعها عن مساندة ودعم حركة المعلمين من أجل مطالبها النقابية والمعيشية، كما حال اندلاع انتفاضة الأقصى أيلول ٢٠٠٠ دون استئناف الحركة المطلبية للمعلمين. يلقى الكتاب الضوء على نشوء وتطور حركة معلمي المدارس الحكومية ونضالها من أجل تحسين ظروف عملهم، وإنشاء نقابتهم الخاصة، ليس في ظل السلطة الفلسطينية وحسب، ولكن ليوضح جذور هذه الحركة، ومحاور نضالها خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي.

الدستور الذي نريد لفلسطين / وليم نصار

الدستور في أية دولة هو وثيقة تعاقدية بين الحاكم والمحكوم، ويقوم على أساس التشاور والتراضي بين الطرفين، بحيث لا يكون الحاكم متسلطاً، ولكن لا تكون الحكومة ضعيفة. وفي الوقت نفسه، تكون حقوق الناس وحرياتهم محفوظة، بحيث لا يستطيع الحاكم مسها، وإلا فقد شرعيته كحاكم دستوري. وعند وضع أي دستور لأية دولة، يقوم المكلفون بإعداد مشروعه، عادة، بوضع المعايير التي يجب أن تبنى عليها أحكام الدستور؛ فإذا أراده مجرد وثيقة تفصّل على مقاس الحاكم، تكون المعايير هي معايير الحاكم، بدون مراعاة متطلبات الناس، أما إذا أرادوه دستوراً لدولة ديمقراطية، عليهم الاهتمام بأن تكون أحكامه نابعة من مفاهيم ديمقراطية.

وعند مراجعة صيغ المشاريع التي وضعت للدستور الفلسطيني، نرى أنها قامت على التخبط بدون أسس ومعايير لوضع أحكامها؛ ولذا يدرس هذا الكتاب هذه الصيغ، ويظهر العيوب في أحكامها، فيضع المحاذير الواجب التنبه لها عند وضع أية صيغة لدستور ديمقراطي، وبناءً عليها يشير إلى الأخطاء في صيغ مشاريع الدستور الفلسطيني؛ ويضع صيغاً بديلةً، وأحياناً يضع نصوصاً أغفلها واضعو مشروع الدستور الفلسطيني.

المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال

تعتبر هذه الدراسة، بأن التكيف هو مجموعة متنوعة وواسعة من التدابير الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الواعية والمنظمة، او العفوية، التي يتخذها الأفراد والجماعات للتأثير في البيئة المحيطة بهم، وبالتالي الحفاظ على وجودهم، ومحاولة الخروج من الأزمات التي تهدد واقعهم ومستقبلهم في آن. وتحاول الدراسة دراسة حالة التكيف الفلسطيني، مع معطيات ومجريات ونتائج إنتفاضة الأقصى ٢٠٠٠، بعد أربع سنوات من إندلاعها، وذلك عبر ستة فصول أساسية، تناولت: الاطار النظري والمنهجية، وآثار الاجراءات الاسرائيلية على القطاعات الاقتصادية-الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية خلال الانتفاضة، والوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، واستراتيجيات التكيف المقاوم في المجتمعات المحلية، وتجربة التكيف المقاوم من خلال عوامله الذاتية والموضوعية، وأخيراً، ثمن التجربة وتبعاتها. وبذلك تحاول الدراسة، تقديم صورة تحليلية لأشكال الممارسات الاجتماعية والاقتصادية التي تبنتها بعض قطاعات ومكونات المجتمع الفلسطيني، لتحقيق التكيف والبقاء والصمود في وجه الضغوطات والتحديات المفروضة عليها.

أثر النظام الانتخابي على تركيبة المجلس القادم/ د. أحمد مجدلاني ود. طالب عوض

هذه الدراسة تؤكد ضرورة تبني نظام الانتخاب المختلط الذي يجمع بين التصويت الفردي المباشر (الأغلبي) والتمثيل النسبي، من أجل ضمان تمثيل عريض للقوى والأحزاب السياسية، وتكريس التعددية والتنمية السياسية، والتقليل من الأصوات المهدورة التي وصلت الى أكثر من ٦٠٪ خلال الانتخابات السابقة، حيث حصل النواب الفائزون على أقل من ٤٠٪ من الأصوات الفعلية المشاركة في الانتخابات. وتبين الدراسة ضرورة تغيير قانون الانتخابات الفلسطيني من أجل تعزيز التنمية السياسية في المجتمع الفلسطيني.

ان نظام الانتخاب المختلط سيؤمن بالضرورة تمثيلاً عريضاً للقوى والأحزاب السياسية على عكس نظام الأغلبية الذي يؤدي الى نظام القطبين داخل المجلس التشريعي، ما قد يشل عمل المؤسسة التشريعية، وانعكاس ذلك على الحياة السياسية في المجتمع.

دراسات اعلامية / سميح شبيب

هناك عشرات من الدراسات والبحوث الإعلامية في العالم العربي التي تقارب ما يعتبر «بحوثا مكتبية» غالبا ما تستند على شق واحد من البحوث الإعلامية-شق منقوص وغير مكتمل هو «تحليل المضمون»، لأنه لا يكتمل بدون أن يتكامل مع المسموحات الميدانية لرأي «المستقبل» في ذلك الدفق الإعلامي الموجه إليه أي لا يكتمل بدون (البحوث الكمية). تحليل المضمون السائد في الدراسات والبحوث الإعلامية العربية، غالبا ما يعاني أيضا من ارتكاز الكاتب على الايديولوجيا الساسية خاصتة كمعيار حكم على المضمون قيد البحث. البديل للبحوث الإعلامية الضعيفة أحيانا والغائبة أحايين أخرى في العالم العربي، كان في اعتماد وسائل الإعلام العربية الربحية (الخاصة) على دراسات السوق التي ينفذها معلنون أو وكلاء اعلان. ولن يكفي بحال الاعتماد على دراسات المعلنين للسوق، التي أخذت تشكل بديلا للدراسات الإعلامية، فلا تقدم أجوبة، بل تقدم مجرد عناوين أجوبة بعيداً عن تفاصيل المشكلة والحلول. وهذا ما حاولت دائرة الإعلام في جامعة بيرزيت، أن تضع اللبنات الأولى لمعالجته... مساهمة متواضعة بعد ولكن واضحة المعالم في منهجها. . . وهذا ما سيعبر عنه الكتاب الوارد بين أيديكم ربما،... والذي هو البذرة، الأولى كما تدعي دائرة الإعلام في جامعة بيرزيت... البذرة الأولى ليس فقط نحو التأسيس لبحوث إعلامية في فلسطين، وإنما أيضا وبتواضع وفخر، التأسيس لنوع جديد من البحوث الإعلامية «المكتملة» في العالم العربي...مساهمة جديدة ومتواضعة ولكنها واضحة المعالم في منهجها الذي قد لا يكون جيداً في العالم ولكنه غائب عن العالم العربي، ومطلوب فيه في أن-بينما هو ملح في فلسطين. وربما كان مساهمة أولى نطمح أن تقدم بذرة في مرج الإعلام العربي والبحوث الإعلامية بشانة.

التربية الديمقراطية تعلم وتعليم الديمقراطية من خلال الحالات

لماذا نعلم الديمقراطية، وكيف نعلمها؟!

هذا ما حاول هذا الكتاب، الاجابة عليه، عبر جهد جماعي شارك به مربون ومدرسون وإستغرق زهاء ثلاث سنوات، ويتضمن هذا الكتاب، مجموعات مختلفة من حالات متعددة، لتعليم الديمقراطية، من خلال وسائل متنوعة، وبأماكن مختلفة.

تستطيع هذه الحالات أن تصف ما يحدث في ذهن المعلم على نحوٍ افضل من غيرها من الأساليب، فهي تعمل على استكشاف المعرفة وطرق التفكير. ومن خلال العمل، تم تطوير العديد من الحالات، من خلال ورش العمل، بحيث كانت هناك مشاركة وتعاون بين المعلمين بعضهم بعضاً. ولعل أفضل النتائج التي توصل إليها الفريق التربوي، من خلال عمله الميداني والنظري، هو اخراج مفهوم الديمقراطية من إطارها المجرد، وربطه بالواقع المباشر.

يأتي هذا الكتاب، كبداية جادة لسد حاجة تربوية قائمة، وذلك من خلال طرح أسلوب إستخدام الحالات في تعليم الديمقراطية.

اسطورة التنمية في فلسطين / خليل نخلة

هذا الكتاب ليس رصداً تاريخياً بل يتناول «التنمية الفلسطينية» وما يرافق ذلك من تحولات اجتماعية محتملة. وليس الغرض من هذا المؤلف الخوض في تجربة اكاديمية نظرية مجردة، بل المقصود هنا فهو الاستعانة بالتجربة التحليلية من أجل تحقيق التغيير المطلوب والوصول إلى إطار عام مع التركيز على خصوصية التجربة الفلسطينية الجارية. سأسعى لتقديم تحليل معمّق مستمد من خبراتي الميدانية حول عملية التغيير الاجتماعي المنشود بهدف التوصل إلى درجة معينة من التعميم مع التركيز دوماً على الخبرة الفلسطينية. وخلال هذه العملية فإنني ساسعى الى نقض الأساطير وإماطة اللثام عن العديد من المعتقدات والكليشيهات السائدة المحتضنة حالياً في المجتمع والاقتصاد الفلسطيني في مسعى لتخطّيها. جاء في الفصل الخامس تحت عنوان «لماذا أخفقت المساعدات السياسية في تنمية فلسطين-وكيف يمكن كسر حلقة عدم التنمية؟»: لا بد من الايضاح بصورة لا تدعو إلى الجدل أننا لسنا هنا بصدد النظر إلى كأس «التنمية» بصفتها «نصف فارغة» أو «نصف ممتلئة» أو طرح تساؤلات حول حقيقة ترابط العوامل التحليلية. فالمسألة الأساسية التي يتمحور حولها هذا المؤلف يتعلق بمدى مقدرة واصرار المجتمع على تطوير ذاته من خلال حشد وتعبئة طاقاته الذاتية على الرغم من القبضة الغليظة المتمثلة في السيطرة السياسية والعسكرية الخارجية والاحتلال وربما تحديداً بسبب ذلك، والمراجعة المنهجية لما حدث خلال العقدين الأخيرين / وهي الفترة التي يغطيها هذا الكتاب / تشير إلى أننا فشلنا.

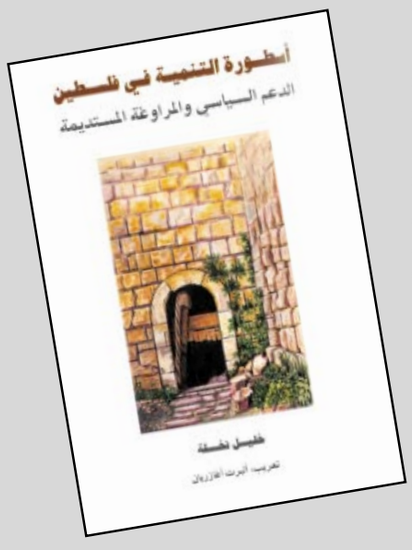

واقع التعليم الجامعي / ناجح شاهين

يتفاقم المشكل أي مشكل بقدر ما نفشل في وضع أيدينا على الخلل الذي يعتوره. ويتعمق أكثر إذا فشلنا في إدراك وجوده. وهذا هو بيت القصيد في أزمة التعليم الفلسطيني الراهن؛ فبين الأحلام والأماني والأوهام من ناحية، وواقع الضعف والتخلف المتحكم بمختلف مناحي التجربة التعليمية الفلسطينية من ناحية أخرى، هوة لا تكاد تعبر.

في هذا السياق، تأتي هذه الدراسة لتعقلن الواقع التعليمي بالقبض عليه نقدياً. ربما أن الكثير من مر الكلام هو ما يجده القارئ في هذا الكتاب، ولكنه أفضل بالطبع من المديح الذي يخدع ويرضي الغرور، بينما يغطي الورم ويقدم له بيئة ملائمة ليستشري.

يحاول هذا العمل أن يدق ناقوس الخطر ليُسمع كل من له أذنان صاغيتان: التعليم العالي في بلادنا ليس عالياً أبداً.

أحلام بالحرية / عائشة عودة

تجربة السجن واحدة من أوسع تجارب الشعب الفلسطيني وأشدها عمقاً وألماً. فقد مر بها مئات الألوف من النساء والرجال والأطفال، كما مر بعذابها أهلهم وذووهم. غير أن هذه التجربة لم تسجل بما يكفي من السعة والقوة لكي ينكشف السجان الإسرائيلي عارياً أمام محكمة الإنسانية. وعليه، فما زال أمامنا عمل كبير جداً من أجل توثيق هذه التجربة، والكشف عن آلامها وجروحها وبطولاتها.

وعلى طريق إنجاز هذا الهدف، تقدم سلسلة التجربة الفلسطينية، التي تصدرها مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، الجزء الأول من ذكريات المناضلة عائشة عودة حول تجربة الاعتقال والتحقيق والسجن. ومن دون مبالغة، يمكن القول إن هذا الكتاب، برهافته وجماله ودقته وعمقه في وصف التجربة المؤلمة والعظيمة معاً، سوف يكون علامة فارقة في عالم أدب السجون في فلسطين.

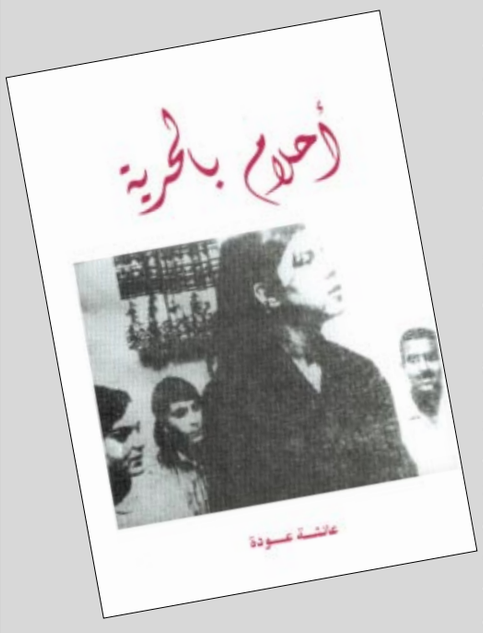

تصدر هذه النشرة ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة هينرخ بل - المانيا -
الآراء الواردة في النشرة لا تعبر بالضرورة عن رأي مؤسسة مواطن أو مؤسسة هينرخ بل

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله، ص ب: ١٨٤٥ تلفون: ٢٩٥١١٠٨-٢ (٩٧٢) - فاكس: ٢٩٦٠٢٨٥-٢ (٩٧٢)
بريد الكتروني : muwatin@muwatin.org